

الحج إلى بيتك

فتاوى

المرحوم الشيخ محمد بن عبد الله العبدى

الشيخ محمد الفاضل البكراني

رحمهما الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اجوبه السائلين

كاتب:

محمد الفاضل اللكراني

نشرت في الطباعة:

بي جا

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٧	اجوبه السائلين
٧	اشارة
٧	مسائل فى التقليد
٩	مسائل فى الطهارة و النجاسة
١٠	مسائل فى الصلاة
١٠	«صلاة المسافر»
١٢	«صلاة الجماعة»
١٣	«صلاة الميت»
١٤	«صلاة القضاء»
١٤	«القرائة»
١٥	«مكان المصلى»
١٥	«ما يصح عليه السجود»
١٦	«صلاة الجمعة»
١٦	«صلاة الليل»
١٦	«التستّر فى الصلاة»
١٦	مسائل فى الصوم
١٦	اشارة
١٧	زكاة الفطرة
١٨	مسائل فى الخمس
٢٨	مسائل فى الحج
٢٨	«الميقات»
٢٩	«النيابة»

٢٩	«محرمات الإحرام»
٣٠	«رمى الجمرات»
٣٠	«الطواف»
٣٠	«الهدى»
٣٢	مسائل فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر
٣٢	«الدفاع»
٣٢	مسائل فى الوصية
٣٤	مسائل فى الإرث
٣٤	مسائل فى النكاح و الطلاق
٣٤	[النكاح]
٣٧	«الطلاق»
٣٨	مسائل فى الإجارة
٣٨	مسائل فى الحجر
٣٨	مسائل فى الشفعة
٣٩	مسائل فى الدين
٣٩	مسائل فى الضمان و الدية
٤٠	مسائل فى الوقف و الهبة
٤٢	مسائل فى التجارة
٤٤	مسائل فى الأطعمة
٤٤	مسائل متفرقة
٦٢	فهرست
٦٤	تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريبات الكمبيوترية

اجوبه السائلين

اشاره

سرشناسه : فاضل لنكراني، محمد، ١٣١٠ - ١٣٨٦.
عنوان و نام پديدآور : اجوبه السائلين / فتاوى محمد الفاضل اللنكراني.
مشخصات نشر : [بى جا: بى نا]، ١٤١٦ ق. = ١٣٧٤.
مشخصات ظاهري : ١٦٠ ص.
شابك : ٦٠٠٠ ريال
يادداشت : عربى.
موضوع : فتواهاى شيعه -- قرن ١٤
موضوع : فقه جعفرى -- رساله عمليه -- پرسش ها و پاسخ ها
رده بندي كنگره : BP١٨٣/٩/ف١٨الف ٢٧/١٣٧٤
رده بندي ديويى : ٢٩٧/٣٤٢٢
شماره كتابشناسى ملي : م ٨٠-١٧٠٤٢

مسائل فى التقليد

س: هل يثبت الاجتهاد و الأعلمية بقول مطلق الثقة؟
ج: هما كسائر الموضوعات لا يثبتان إلّا بالبينه.
س: ما رأى سماحتكم فى ما يقال من أنّ السيد الراحل رضوان الله عليه قد اشترط شروطاً إضافية لمرجع التقليد، و ذلك ما أشار إليه فى بيان رجب؟
ج: ليس مراده قدس سرّه اشتراط شرط إضافي من جهة المباحث الفقهيّة بل الظروف الخاصّة و الشرائط المخصوصه الزمانيه اقتضت رعايه ما أفاده قدس سرّه.
س: لو كان رأى من فقد الشرائط مطابقاً للاحتياط، و عمل العاصي به، فما حكم عمله؟ و كذا لو كان عمله مطابقاً لرأى من استجمع الشرائط؟
ج: إذا كان بعنوان الاستناد و التقليد لا يصحّ فى الصورة الاولى، و أمّا إذا كان بعنوان الاحتياط فلا مانع فيه و كذا فى الصورة الثانية.
أجوبه السائلين (للفاضل)، ص: ٤
س: هل ترون جواز البقاء على تقليد الميّت مطلقاً أم فى حدود معيّن؟
ج: إذا كان الميّت و الحيّ متساويين يجوز البقاء على تقليده مطلقاً، و إذا كان أحدهما أعلم يجب الأخذ بقوله.
س: هل يجب البقاء على تقليد الميّت إذا كان أعلم؟
ج: نعم يجب البقاء فى هذه الصورة.
س: فى مسأله وجوب البقاء على تقليد الأعلّم هل هو للأوّل أم للثانى أم للثالث مع أنّ الكلّ على البقاء على الأوّل فقط أو رجح لهم فى بعض المسائل. هذا مع فرض أنّ الثانى أو الثالث هو الأعلّم؟
ج: فى فرض تعدّد من قلده من الماضين يجب عليه البقاء على الأعلّم منهم سواء كان هو الأوّل أو الثانى أو الثالث.

س: ذكرت في رسالتكم الشريفة أنه يجوز البقاء على تقليد الميت في مسائل التي عمل بها المقلد أو أخذها للعمل، توجد بعض الاستفسارات حول هذه المسألة: هل جواز البقاء مطلقا سواء كان الميت أعلم أو مساويا؟

ج: جواز البقاء يختص بما إذا لم يكن الميت أعلم وإلا فيجب، كما أنه إذا كان الحي أعلم يجب العدول.

س: هل تقليد الصبي المميز غير البالغ معتبر شرعا بحيث يجوز له البقاء على تقليد الميت؟

ج: تقليد الصبي المذكور معتبر شرعا و يصحّ معه

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥

البقاء.

س: هل يصدق على من أخذ المسائل دون أن يتعلمها أنه مقلد للمجتهد؟

ج: عندي إن حقيقة التقليد هي العمل عن استناد، ولكنه لا يعتبر في البقاء العمل بالجميع، فالعمل ببعضها كاف في تحقّقه.

س: هل يجوز التبعض في البقاء بحيث يبقى في بعض المسائل التي عمل بها أو أخذها للعمل و يرجع في البعض الآخر إليكم بحيث ينتخب ما يريد من المسائل التي عمل بها أو أخذها للعمل بما يناسب حاله سعة و ضيقا؟

ج: فيما إذا رأى التساوى أو كان كل منهما محتمل الأعلمية يجوز التبعض.

س: شخص يرجع للإمام الخميني قدس سرّه و يصلّي قصرا في سفره الذي هو مقدّمه لسفره و من بعده رجع للسيد الكلايگانی قدس سرّه في مسألة البقاء، و الآن رجع لسماحتكم، فهل يجوز الرجوع لكم في التمام، و ما هو رأيكم فيما لو كان رجع للسيد الكلايگانی- في التمام أيضا- أو للسيد الخوئي فيما ذكر؟

ج: الظاهر عندي في نفس المسألة ما كان عليه الإمام الخميني قدس سرّه و من رجع إلى أحد السيدين الجليلين القائمين بالتمام فإن لم تكن أعلمية الإمام محرزة عنده يجوز له البقاء على أحدهما و الإتمام في مفروض المسألة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦

س: هل تقولون بوجوب تقليد الأعلّم؟

ج: نعم تقليد الأعلّم واجب.

س: إذا قال عالم من العلماء معروف بالعلم و الورع و العدالة بأنّي مجتهد أو إنّي الأعلّم، فهل يعتبر قوله هذا شهادة ثقة حتّى لو كان في حق نفسه، و يكون حجة للآخرين فيجوز لهم الاعتماد عليه و اعتبار هذا العالم مجتهدا أو أعلم؟ أو لا يعتدّ بقوله و أنّه لا بدّ من شهادة ثقة آخر في حقّه بالاجتهاد أو الأعلمية؟

ج: بعد التحية و السلام، مع أنّ أصل اعتبار الشهادة للنفس محلّ إشكال لا بدّ في الشهادة في الموضوعات الخارجية من التعدّد و لا تكفي شهادة الواحد إلّا إذا أفادت الاطمئنان.

س: أحد أئمة الجماعة كان يقلّد السيد الخوئي قدس سرّه و هو حافظ و ذاكر لمسألة على رأى السيد الراحل قدس سرّه في خصوص صلاة الجمعة إذا اقيمت فلاحياط إقامتها و بالنسبة إلى الإمام الذي يريد أن يصلّيها فتجزئ عن صلاة الظهر، فهل سماحتكم تجوزون له البقاء في هذه المسألة حتّى يقيمها و الحضور فيها بالنسبة إلى المأمومين ليكون مجزيا و مبرءا للذمّة عن صلاة الظهر؟ أفوتونا مأجورين.

ج: الأقوى عندي جواز البقاء على تقليد الميت مطلقا من دون فرق بين المسائل التي عمل بها زمن حياته و بين غيرها و كذا من دون فرق بين صورتى الذكر و النسيان نعم لو كان الحي أعلم من الميت يجب العدول

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧

إليه و لا يجوز البقاء و في هذا الفرض لا بدّ من ملاحظة رأيه و أنّه هل يجوز البقاء مطلقا أو في الجملة أو لا يجوز.

س: لقد قلّدت آية الله العظمى السيد الخوئي قدّس سرّه ثمّ انتقلت بعد وفاته إلى تقليد السيد السبزواري قدّس سرّه ولا زلت على تقليده إلى الآن، فهل تجوّزون لنا البقاء على تقليده (السيد السبزواري) في مطلق المسائل؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فاكتبوا لنا أدام الله ظلكم ووفّقكم لما فيه خير الامة.

ج: إذا كان السيدان متساويين بنظركم يجوز لكم البقاء المذكور، وإذا كان أحدهما أعلم أو محتمل الأعلمية يجب البقاء عليه. أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩

مسائل في الطهارة والنجاسة

س: إذا كان الطفل في المسجد الحرام أو المسجد النبوي أو أحد المساجد وخرجت منه نجاسة ولكن كان عليه من الثياب ما يمنع من سريان النجاسة إلى المسجد فهل يجوز له المكث أو يجب على الولي إخراجهم فوراً؟
ج: إذا حصل الاطمئنان بعدم السراية لا يجب إخراجهم.

س: زيد من مقلدي السيد الخوئي قدّس سرّه، فمدّة من الزمن كان يصلي فيما لا تتم فيه الصلاة من جلد حيوان مشكوك التذكية، فعلى رأي السيد الخوئي قدّس سرّه إن كان قد حمل شيئاً من حيوان غير مأكول اللحم فلاحتمال الوجوبى الإعادة.
أولاً: هل مشكوك التذكية حكمه حكم حيوان غير مأكول اللحم.

ج: المقصود من غير المأكول ما لا يحلّ لحمه ولو مع العلم بالتذكية التي أثرها فيه مجرّد الطهارة.

س: ثانياً: على فرض أنّ الحكم واحد فهل الصلوات التي صلّاها

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠

في حياة السيد الخوئي قدّس سرّه عليه الإعادة بالاحتياط الوجوبى ولأنّه لم يرجع في حياة السيد إلى الأعلّم بالأعلّم من الأحياء فإنّ صلواته باطلّة. فهل يجوز له الآن أن يرجع إلى من يقول بصحّة صلواته حتّى يكون مبرئاً للذمّة؟
ج: يجوز.

س: بناء على بطلان صلاة المرأة متقدّمة على الرجل أو محاذية له، فما هو رأيكم في الصلاة في المسجد الحرام حيث لا يراعون هذه الجهة؟

ج: يلزم أن يكون المصلّي في حال الشروع مراعيًا لهذه الجهة، وأما ما يتحقّق بعد الشروع فلا يضرّ بصحّة صلاته.

س: هل الكتابي طاهر في رأيكم؟ وما حكم غير المسلم وغير الكتابي هل يحكم بطهارة الإنسان عموماً؟

ج: الكتابي غير المشرك طاهر، وغير المسلم وغير الكتابي المذكور نجس ذاتاً وعيناً.

س: إن كانت الطهارة الترايية مجزيّة عن المائيّة في ضيق الوقت، فهل يجوز للجنب إذا تيمّم لضيق الوقت أن يدخل المسجد ويمكث فيه؟ وهل يجوز معه صلاة الجماعة، وإن صلي الجماعة فكيف يصنع؟

ج: الطهارة الترايية التي كان المجرّز لها ضيق الوقت لا يستباح بها غير ما ضاق وقته من الغايات.

س: شخص كان يغتسل من الجنابة تحت دوش الماء الحنفية وهو

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١

يقصد الارتماس وطبعاً لا يمكن أن يكون الغسل تحت الحنفية ارتماسياً بل ترتيبياً فما حكم صلواته وصومه وحجّه؟

ج: إذا كان اعتقاده أنّ الماء يحيط بجميع البدن ولو في آن واحد فإن شكّ بعد ذلك في الإحاطة وعدمها يحكم بالصحّة وإن علم فيما بعد بعدم الإحاطة ولو في آن واحد فالظاهر بطلان غسله وبطلان الأعمال التي تكون الطهارة عن الحادث شرطاً واقعياً لها، نعم في خصوص طواف الحجّ كلام مذكور في محلّه.

س: إذا كان شخص على أحد مواضع وضوءه حاجب ولا يمكن رفعه لصعوبة ذلك لكونه حرجياً ولعله بسبب الحرج والادماء، هل يجمع بين الوضوء والتيمم. وماذا لو كان في موضع التيمم بالخصوص؟

ج: يجرى عليه حكم الجيرة.

س: إذا كانت توجد نقطة دم على الحائط ثم أزلنا عين النجاسة وصبنا ماء عليه بواسطة خرطوم المياه وهذا الماء متصل بماء أكثر من كثر، فهل الغسالة التي تنزل على السجاد نجسة أم طاهرة؟

ج: لا تكون نجسة.

س: إذا بال طفل على السجاد، فهل أستطيع أن اطهر السجادة بهذه الطريقة:

أجعل حواجز حول منطقة البول ثم آتى بخرطوم المياه المتصل بماء كثير وأفتح الماء وأفرك مكان البول و يظل غساله البول في محلّه حتى

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢

يستهلك في الماء، ثم اغلق الماء، فهل الماء الموجود طاهر أو نجس مع ملاحظة أن غساله البول لم تنتقل عن محلّها وإنما صبنا عليه ماء بكمية كبيرة إلى أن حصل لدينا مستنقع في الغرفة، فهل هذا المستنقع طاهر أو نجس؟

ج: الظاهر حصول الطهارة بالكيفية المذكورة في فرض كون السجاد غير منقول.

س: هل تجزئ الأغسال المختلفة غير غسل الجنابة عن الوضوء؟

ج: الاكتفاء بها عن الوضوء خلاف الاحتياط الوجوبى.

س: هل غسل الجمعة يكفى عن الوضوء أم لا؟

ج: لا يكفى.

س: شخص كان يتوضأ ويصلى وبعد عشرين سنة عرف أن كل وضوئه كان باطلا حيث اكتشف أن خلف مرفقيه يظل جزء لا يصل إليه الماء، فهل يجب عليه إعادة كل الصلوات السابقة؟

ج: تجب عليه إعادة الجميع إلّا ما صلّاها مع غسل الجنابة إذا كان غسله صحيحا.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣

مسائل فى الصلاة

«صلاة المسافر»

س: هل حكم القصر فى الصلاة يشمل الطلبة الجامعيين الذين يقطعون فى كلّ يوم مسافة إلى الجامعة ثم يرجعون بعد الظهر إلى مناطقهم وفى مفروض السؤال إذا كان بعض الطلبة يذهبون إلى الجامعة فى الاسبوع ثلاثة أيام هل يتمّ صلاته و ما الحكم إذا كان يوماً فى الاسبوع.

ج: الظاهر عدم الشمول وإنّ الطلبة المذكورين يجب عليهم القصر فى الجامعة، والملاك عدم نية إقامة العشرة فيها.

س: طالب جامعى يذهب إلى الجامعة التى تقع على رأس أربعة فراسخ ٢٢ كم، فما هو حكم صلاته و صومه من حيث القصر و التمام؟

ج: حكم صلاته القصر و يجب عليه الافطار.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤

س: لو كان شخص يقيم في وطنه سنّة أشهر و في مكان عمله أو مكان دراسته سنّة أشهر فهل يطلق على مكان عمله أو دراسته مسمى الوطن و يترتب عليه أحكام الوطن.

ج: إذا كان عازما على التوطن أبدا في المكان المذكور و لو في كلّ سنّة شهرا يصير المكان المذكور وطنا ثانيا له و يصير ذا وطنين.
س: إذا اتخذ شخص بلدا ما مقرا له لمدة سنتين أو أكثر للعمل أو الدراسة أو المجاورة، هل يكون بحكم الوطن في الصلاة و الصوم أم لا؟

ج: يعتبر في الوطن الجديد قصد التوطن دائما و لا يكفي القصد في المدة المذكورة.

س: طلاب العلوم الدينية الموجودون في قم الذين أتوا من الخارج هل تعتبر قم وطنا ثانيا لهم، و هل يشترط إقامة عشرة أيام لمن أراد أن يتمّ صلاته؟

ج: لا بدّ في الوطن الجديد من نيّة الدوام، و إلّا فاللزام قصد إقامة عشرة أيام للالتزام و الصيام.

س: زوجه مسقط رأسها من قم مثلا ثم تزوّجها شخص من طهران و سافرت مع زوجها و بقيت هناك لكن على العادة في كلّ اسبوع أو شهر أو أيام المناسبات تأتي لزيارة أقاربها، ما حكم صلاتها و صومها مع العلم أنّها لا تريد الرجوع إلى مسقط رأسها و هذا ليس باختيارها لأنّ أمرها راجع إلى زوجها؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥

ج: إذا أعرضت عن وطنها الأصلي و قصدت الإقامة دائما في طهران تكون صلاتها في قم قصرا و يجب عليها الإفطار، نعم ليس مجزّد كون الزوج طهرانيا مستلزما للإعراض و قصد التوطن في طهران.

س: إذا عمل موظف في منطقة تبعد عن وطنه المسافة الشرعية و كان ناويا البقاء في العمل مدة سنّة أو أكثر مع تردده على بلده كلّ يوم خميس و جمعة أو كلّ يوم، فما حكم صلاته و صيامه؟

ج: يجب عليه القصر و الإفطار في منطقة العمل في جميع تلك المدة.

س: هل تختلف أحكام البلاد الكبيرة و البلاد المتعارفة من حيث السفر أم لا؟

ج: نعم تختلف و لكن المقصود من البلاد الكبيرة ما إذا كانت الحركة من محلّة إلى محلّة أخرى تعدّ سفرا عرفا.

س: لا توجد المسافة الشرعية بين مدينتين متقاربتين. و إذا سافر الشخص من المدينة الاولى إلى وسط المدينة الثانية أو نهايتها تحققت المسافة، فهل يجب عليه القصر و الإفطار أو أنّ المناط هو المسافة بين المدينتين فقط؟ و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

ج: المناط هو المسافة بين المدينتين.

س: لو توطن شخص في بلد ما «كوطن ثان» مدة معتبرة و غادر منها إلى وطنه الأصلي و لا يملك فيها سكن، فهل يشترط

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٦

وجود السكن في بقاء توطنه فيها؟

ج: لا يشترط.

س: هل وطن الدراسة أو العمل يعتبر عندكم وطنا مستجدا للمكلف لو أنّه نوى التوطن الدائم فيها؟

ج: تكفي نيّة الدوام في الوطن المستجد بشرط أن يقيم فيه مقدارا يصدق عرفا أنّه مسكنه.

س: إذا لم يوجد عالم أو طالب علم في المسجد، هل الأفضل الصلاة فرادى أم يقوم شخص ليس عالما و لا من طلبه العلوم الدينية للصلاة جماعة مع ملاحظة أنّ تقديم هذا الشخص يؤثّر على مكانة العلماء في قلوب الناس بحيث أنّ الناس لا يحسّون بأهمية وجود العلماء و طلبه العلوم الدينية؟ و هل يجوز الصلاة خلف هذا الشخص؟

ج: الموارد مختلفة فإنّ الذي يعتبر في إمام الجماعة هي العدالة لا كونه روحانيا، لكن إذا كان الالتفات به موجبا لبعض الأمور

المذكورة ينبغي ترك الائتمام به خصوصا مع وجود الروحاني.

س: إذا وجد عالم ليس له إمام واطّلاع كاف على الأوضاع السياسية والاجتماعية وليس له تحرّك اجتماعي وسياسي كبير، ووجد شخص ليس عالما ولكن لديه اطلاع على هذه الأوضاع وله تحرّك كبير وهو يعرف بعض المسائل الشرعية ولكنه لم يدرس الفقه بالشكل الكافي، فمن نقدّم لصلاة الجماعة في المسجد العالم أو هذا الشخص مع ملاحظة أنّ العالم يستطيع أن يخدم الناس بتعليمهم المسائل

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٧

الشرعية أو القضايا التاريخية وغيرها، وتقديم هذا الشخص يؤثّر في منزلة العلماء في قلوب العوام؟
ج: إذا لم يكن تقديم العالم موجبا لضعف الحكومة الإسلامية والجمهورية ولا ابتعاد المأمومين عن الاطّلاع على الأوضاع السياسية التي ينبغي لكل مؤمن الاطّلاع عليها خصوصا في هذه الظروف والشرائط فلا مانع منه.

«صلاة الجماعة»

س: أيهما أكثر ثوبا وفضيلة صلاة الجماعة في الفنادق في مكّة المكرمة والمدينة المنورة أو الصلاة فرادى في الحرمين الشريفين؟
ج: الجماعة من حيث هي أفضل خصوصا إذا بلغ عدد المأمومين عشرا فما زاد، لكنّ الأفضل من الجميع الصلاة جماعة في الحرمين خلفهم رعاية للتقية المداراتية التي ورد فيها مثل قوله عليه السلام:
من صلّى خلفهم فكأنما صلّى خلف رسول الله صلّى الله عليه وآله.
س: من كان في بلاد أكثر أهلها من المخالفين فهل له أن يصلّي معهم ولو من غير تقية ويجتزئ، ومع لزوم المتابعة أو جوازها فهل ترخص

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٨

المتابعة ترك الجهر في مثل العشاءين؟

ج: بعنوان التقية المداراتية يجوز بل يستحب أن يصلّي معهم.

س: هل تجزئ صلاة الجمعة عن صلاة الظهر؟

ج: نعم تجزئ.

س: هل يجوز للإمام أن يؤمّ الناس بصلاة قضاء عن ميت لكن من دون إجارة نفسه للصلاة عنه بل تبرّعا.

ج: إذا كان القضاء واجبا على الميت يقينا يجوز للإمام ما ذكر.

س: لو كان يقلّد من يمنع من قول أو فعل في الصلاة ولم يلتزم بمنعه فاعتبرت صلاته باطلة واشتغلت ذمته بإعادتها، ثم مات مقلّده فقلّد من يقول بعدم منع ما منعه الأوّل فهل تبرأ ذمته من إعادة تلك الصلوات، وعلى فرض البراءة لو مات مقلّده الثاني فرجع إلى من يقول بمقالة الأوّل من المنع، فهل تشتغل ذمته من جديد بتلك الصلوات التي برأت منها؟

ج: الظاهر عدم حصول براءة الذمّة من قضاء تلك الصلوات.

س: من صلّى ركعتين نافلة المغرب وبعدها الغفيلة هل تكون مجزية عن نافلة المغرب. ومن صلّى المغرب وبعدها صلّى أربع ركعات بعض الصلوات الواردة في ليالي شهر رجب أو شعبان هل تكون مجزية عن نافلة المغرب؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٩

ج: مجزية في كلا الفرضين.

س: هل تصحّ الصلاة جماعة خلف إمام جماعة من الشيخية؟

ج: إذا لم يكن منكرا للضرورة الدين و لم يعتقد ما هو خلاف للضرورة فلا بأس.

س: إذا كان المأموم في صلاة الجماعة واحدا فهل يجوز أن يقف خلف الإمام مباشرة أو أنه يجب أن يكون على يمين الإمام متأخرا قليلا بحيث يكون موضع جبهة المأموم محاذيا لموضع ركبة الإمام؟

ج: يجوز أن يقف خلفه لكن الاحتياط الاستحبابي يقتضى أن يكون على يمينه إذا كان المأموم رجلا لا امرأة.

س: في السؤال السابق إذا كان الجواب بوجوب الثاني، لو فرضنا أن المأموم لم يكن يعلم بهذه المسألة و كان يصلى فترة من الزمن خلف الإمام مباشرة فهل يجب عليه إعادة الصلوات السابقة أم أن جهله معذر له؟

ج: الظاهر عدم وجوب الإعادة في صورة الجهل.

س: إذا فرضنا أن المأموم كان واقفا على الطريقة الثانية و أراد مأموم ثان الالتحاق بهم، فهل يرجع المأموم الأول إلى الخلف ليلتحق الثاني بالصلاة؟ وكيف يرجع و في أى موضع من الصلاة؟

ج: لا يجب الرجوع إلى الخلف في أثناء الصلاة و يجوز التحاق مأموم ثان بأن يكون على خلفه.

س: هل يجوز الاقتداء في الصلاة خلف من يقلد ميتا ابتداء و هو

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٠

غير مجتهد في المسألة و لا مقلد لأحد المجتهدين الموجودين و لكنه يعتقد بصحة عمله و هو عادل؟

ج: إذا كان اعتقاده بصورة القطع و اليقين و لم تكن صلاته مغايرة لما يعتقد المأموم المقلد فلا مانع من الاقتداء به إذا كان عادلا.

س: و في فرض المسألة المذكورة لو كان يقلد من يعتقد اجتهاده و لكن المأموم لم يثبت لديه اجتهاده؟

ج: لو ثبت عنده شرعا اجتهاده لا مانع من الاقتداء به.

س: إذا كنت في صلاة الجماعة في الصف الأول و تيقنت أن من في جنبى صلاته باطله، فهل يجب على الانفراد أم اكمل صلاة

الجماعة و تكون صلاتي صحيحة مع أن من صلاته باطله قطع اتصالي بالإمام؟

ج: في صورة انقطاع الاتصال تصير الصلاة بنفسها فرادى، لكن بطلان صلاة واحد لا يوجب الانقطاع مطلقا.

س: دخل شخص إلى المسجد و رأى صلاة الجماعة مقامة فظن أن الإمام في الركعة الاولى فكبر و لم يقرأ الفاتحة و السورة ثم تبين

له أن الإمام كان في الركعة الثالثة، فهل يجب عليه إعادة الصلاة أم أن صلاته صحيحة؟

ج: صلاته صحيحة و لا تجب عليه الإعادة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢١

«صلاة الميت»

س: لو آجر نفسه للصلاة عن ميت بإجارة مطلقة فهل يجب عليه إتيان مثل الأذان و الإقامة و تثليث التسيحات و تثليث السلام، و مثل

البسملة و الشفعلة (و تقبل شفاعته...)?

ج: لا يجب شيء من ذلك إلا تثليث التسيحات بناء على وجوبه.

س: إذا كان المصلون على الميت يعلمون بأنه فاسق فهل يجوز لهم أن يقولوا «اللهم إنا لا نعلم من ظاهره إلّا خيرا»؟

ج: كلمة «الخير» في العبارة المذكورة يراد بها الإسلام في مقابل الكفر و النفاق لا العدالة و الصلاح.

س: شخص فقد بعد مدة مديدة ثم عثر على جسده تحت التراب فبقى من الجسد الهيكل العظمي، هل يجب الصلاة، و هل يستحب

تلقينه؟

ج: إذا احتمل وقوع الصلاة عليه لا تجب و مع القطع بالعدم تجب و لا مورد لاستحباب التلقين بعد مضي المدة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٢

«صلاة القضاء»

س: ما المقصود من الولد الأكبر، هل خصوص الذكر، أم يشمل الانثى؟ فإذا كانت الانثى أكبر سنًا من الذكر، فهل يجب على الذكر قضاء ما فات عن أبيه؟

ج: المقصود أكبر الذكور فيجب عليه ولو وجدت انثى أكبر منه.

س: مع عدم وجود الذكر هل تبرأ ذمة الانثى؟

ج: لا تكون ذمة الانثى مشغولة من أول الأمر.

س: ما الحكم إذا يدرك إذا قيل له أن وقت الصلاة قد دخل فيصلّي لكن مع عدم تحسين الوضوء ولا الصلاة الصحيحة بأجزائها و شرائطها، هل تسقط عنه الصلاة أم تجب على الولد الأكبر قضائها عنه بعد موته؟

ج: إذا كان وضوئه باطلا بنظر الولد الأكبر بحسب تقليد المصلّي أو كانت صلاته كذلك بحيث لو التفت كان عليه الإعادة يجب على الولي القضاء عنه.

س: ما حكم الشخص الذي وصل إلى سنّ الهرم (الخرف) هل يسقط عنه الصلاة حاليا وبعد موته يجب على الولد الأكبر قضاء ما فات عن أبيه؟

ج: إذا لم يعقل الصلاة لشدة الهرم - مثلا - تسقط

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٣

عنه ويجب على وليه بعد الموت القضاء عنه.

س: هل يعذر في الإخلال ببعض واجبات الصلاة غير الركنية والشرطية مثل الإخلال ببعض واجبات القراءة في الصلاة مثل الوصل في مورد الوقف أو العكس ويكون حديث لا تعاد شاملا أو أنه لا يكون حديث لا تعاد الصلاة إلّا من خمسة شاملا لمورد الجهل.

ج: القدر المتيقّن من مورد الحديث المذكور المعروف صورة الجهل عن قصور، نعم ربما يقال بالشمول للجهل عن تقصير أيضا، والمثال المذكور إنّما هو على تقدير ثبوت الإخلال للوصل بالسكون والوقف بالحركة مع أنّ الظاهر عدم إخلالهما مطلقا ولو في صورة العمد.

س: إذا كان الأب لا يصلّي اختيارا وبدون عذر ثمّ مات، فهل يجب على الولد الأكبر القضاء؟

ج: مقتضى الاحتياط الوجوبى: القضاء عنه.

س: إذا كان الشخص لم يلتفت إلى أنّ وضوءه باطل إلّا بعد مدّة من الزمن، فهل يجب عليه قضاء الصلوات التي صلّاها أم لا؟

ج: يجب عليه قضاء تلك الصلوات بأجمعها.

«القراءة»

س: سلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لطفا مسأله علميه را طبق قوانين عرييه حل فرمائيد:

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٤

«و تستحبّ الصلاة على محمد وآل محمد عند ذكر اسمه الشريف و إكمال الشهادتين لعلّى عليه السلام بالولاية و إمرة المؤمنين فى الأذان و غيره»

ج ١ ص ١٥٠ آقاي خوئي مرحوم - مطبعه مهر قم از اين كلمات طبق موازين عرييه فهميده ام كه خواندن شهادت على عليه السلام در

إذان- اقامه و تشهد استحباب دارد بدليل اینکه اگر فقط در اذان و اقامه مستحب بود باید بعد از «و غیره» «من الإقامة» می فرمودند و اگر در تشهد استحباب خواندن شهادت حضرت علی علیه السلام نبود باید به کلمه «إِلَّا» استثناء نموده «إِلَّا فِي التَّشَهُدِ» گفته می شد- از راه لطف و احسان بیان فرمائید که این مطلب ما فوق طبق موازین عربیه درست و صحیح است یا نه؟

ج: من البعيد أن يكون كلام السيد الخوئي رحمه الله شاملاً للتشهد في الصلاة و إلا كان اللازم التصريح به مضافاً إلى أن استحباب ذلك لو ثبت بالإضافة إلى حال الصلاة أيضاً يكون مقتضى حفظ الشيعة من معرضية التهمة عدم رعايته هذا الاستحباب في التشهد في الصلاة.

س: قرأ شخص البسملة لسورة عينها، لكنه سها و قرأ سورة أخرى بعد الفاتحة ثم ركع، و هو في حالة الركوع التفت إلى أنه قرأ سورة أخرى، فهل يكمل الصلاة و تكون صلاته صحيحة أم يقطعها و يعيدها؟

ج: صلاته صحيحة و لكن بعد تعيين البسملة

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٥

لسورة خاصة لا بد أن يقرأ تلك السورة إلا في موارد جواز العدول فيعدل إلى سورة أخرى مع تعيين بسملتها.

س: ما المقصود بالعبارات التالية في السلام الأخير في الصلاة:

السلام علينا و على عباد الله الصالحين؟

السلام عليكم و رحمه الله و بركاته؟

ج: المراد بالأول واضح، و بالثاني الخطاب إلى الأنبياء و الملائكة و الملكين، و إذا كان المصلي إماماً يقصد المأمومين أيضاً.

«مكان المصلي»

س: ما حكم الصلاة للمكلف الذي يحمل في جيبه جلدًا مشكوك التذكية؟

ج: لا تجوز الصلاة فيه إلا مع الأخذ من يد المسلم أو سوق المسلمين مع عدم العلم بسبق يد الكافر.

س: ما حكم الصلاة في بيت شخص لا يخمس؟

ج: التصرف فيه و إن كان غير جائز لكن الصلاة صحيحة غير باطلة.

س: هل يدخل وقت صلاة المغرب في رأيكم بسقوط القرص؟

أم لا؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٦

ج: لا، بل بزوال الحمرة المشرقية.

س: هل ينتهي الليل بأذان الفجر أم بشروق الشمس؟

ج: الليل ينتهي بطلوع الفجر الصادق.

«ما يصح عليه السجود»

س: هل يجوز السجود على سجاد المسجد المكي أو مسجد الرسول صلى الله عليه و آله إذا لم يكن هناك ضرر على الساجد؟

ج: الجواز مع عدم خوف الضرر مشكل بل ممنوع.

س: هل يجوز السجود على الأحجار الكريمة كسبحه شاه مقصود مثلاً؟

ج: جواز السجود على مثلها مشكل لاحتمال خروجها عن صدق الأرض.

«صلاة الجمعة»

س: هل تجزئ صلاة الجمعة عن صلاة الظهر في الزمن الحاضر إذا حضرها المصلّي مع المخالفين في المسجد الحرام أو المسجد النبوي؟

و هل تجزئ كذلك لو صلّاها معهم في غير الحرمين الشريفين؟

ج: الظاهر هو الإجزاء مطلقاً.

س: ما هو حكم صلاة الجمعة في زمان الغيبة؟ و هل هي تجزئ

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٧

عن صلاة الظهر أم لا؟

ج: نعم هي تجزئ عن صلاة الظهر.

«صلاة الليل»

س: هل يكفي في ركعتي الشفع و ركعة الوتر أن يقرأ بعد الحمد سورة الإخلاص مرّة واحدة فقط؟

ج: لا يشترط في صحّة الصلوات المندوبة إلّا قراءة الفاتحة، فيجوز الاكتفاء به و تجوز قراءة أيّ سورة أخرى معها، و كذلك الحال في الشفع و الوتر.

«التستّر في الصلاة»

س: إذا اكتشفت المرأة أثناء الصلاة أنّ شعرها أو جزء من يدها أكثر من المقدار المسموح به مكشوف، فهل تغطّيها و تكمل الصلاة و تصحّ صلاتها أم أنّها تقطع الصلاة و تعيدها؟

ج: يجب القطع و الإعادة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٢٩

مسائل في الصوم

إشارة

س: ما هو المناء في الإفطار المستحبّ الاستجابة أم إدخال السرور، فإذا كان المناء هو إدخال السرور فتوقف الإفطار الاستجابة هل يحصل على الثواب المذكور.

ج: الظاهر أنّ المناء هي الاستجابة.

س: و هل تصدق الاستجابة الموجبة للثواب على ما لو ذهب إلى مكان يعلم سلفاً بأنّه سيدعى فيه إلى تناول الطعام من باب الاستجابة حتّى يحصل على ثواب الصوم؟

ج: نعم، تصدق.

س: هل يترتّب الثواب على ما لو أفطر المضيف لرفع خجل الضيف؟

ج: نعم، يترتّب الثواب.

س: و في فرض السؤال إذا قدّم للصائم فستقا مثلاً- و لم يشترط عليه المقدّم الأكل في نفس الوقت فأكله نفس الوقت، فهل يحصل على ثواب؟ و إذا قدّم له على أن يأكل و لم يأكله نفس الوقت فأكله بعد

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٠

ذهاب المقدّم فهل تعدّ استجابة؟

ج: لا يحصل على ثواب في كلا الفرضين.

س: يستحبّ استجابة دعوة المؤمن في الصوم المستحبّ، هل تشمل الاستجابة استجابة الزوج أو الزوجة و كذلك المطلع على صوم الشخص على أن يفطره و لو على كأس ماء؟

ج: الظاهر هو الشمول لكن في مثل كأس الماء لا يبعد القول بالعدم.

س: و في فرض السؤال الأطعمة التي تقدّم في الحسينيات أيام المناسبات فالإنسان باختياره إذا شاء جلس ليأكل و إذا شاء خرج و لم يوجد شخص معيّن ليقّتيده بالأكل حتّى يعدّ من باب الاستجابة أو إدخال السرور فإذا أكل أو شرب هل يحصل على ثواب الصوم المستحبّ؟

ج: الظاهر العدم.

س: ما هو رأى سماحتكم حول ثبوت رؤية الهلال؟ هل الملاك هو اتّحاد الافق أم أنّ رؤيته في مدينة تكفي لسائر البلاد الإسلامية؟

ج: اتّحاد الافق أو قربه معتبر، و لا تكفي الرؤية في مدينة لما إذا لم يكن كذلك.

س: ما حكم من ارتمس عمدًا في شهر رمضان قاصدا إخراج إنسان أشرف على الغرق مع وجود غيره ذهب لنجدته علما بأنّه (المرتمس الأول) صائم؟

ج: الارتماس المذكور موجب لبطلان الصوم و إن

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣١

لم يكن فيه و عليه شيء في الصورة المذكورة.

س: هل المسافة الشرعية في رمضان تبطل الصوم مع أنّ قطع هذه المسافة لمكان عملي؟

ج: قطع المسافة الشرعية مبطل للصوم لأيّ غرض كان إلّا إذا كان السفر حراما.

زكاة الفطرة

س: إذا فقد المعيل بعض شرائط وجوب زكاة الفطرة مثل عدم الإغماء فهل يجب عليه أن يدفع الزكاة عن من يعولهم، أم يجب على المعالين مع توقّر الشرائط؟

ج: الظاهر عدم الوجوب.

س: إذا كان الشخص معالا من قبل جهة و عنوان مثل المؤسسات الخيرية أو مثل شورى الإشراف على الطلبة فهل يجب زكاة الفطرة على الجهة أم على المعال؟

ج: بل يجب على نفسه لكونه أجيرا لها لا عيالا.

س: للزكاة سهام مقرّرة في كتاب الله تعالى و سنّة نبيّه محمد صلّى الله عليه و آله و أهل بيته الأطهار عليهم السلام.

أ- من الذي يعيّن السهم إذا كان الشخص غافلا عن تعيين السهام و لكن عنده علم إجمالي أن يكون الزكاة للفقير، هل يتعيّن بهذه الكيفية بنفسه؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٢

ج: التعبير بالسهم في غير محلّه بل الأصناف الثمانية مصارف للزكاة يجوز دفع جميعها إلى صنف واحد ولا يجب التقسيم.
 س: ب- و إذا سلّمه إلى شخص يثق به قال تصرف كيف تشاء أو قال سلّمه إلى الفقراء، هل يجوز للوكيل أن يعين السهم؟
 ج: الظاهر أن المراد من الفرض الأول خصوص ما إذا أعلم الآخر بأنّه زكاة كما إنّ الظاهر بعد الإعلام عدم جواز التغير للوكيل لأنّ وكالته مقيدة بذلك.

س: ج- و إذا أوصل الزكاة إلى وكيل الحاكم الشرعي مع تعيين صاحب الزكاة للسهم المعين، هل يجوز للوكيل أن يغيّر ما عينه صاحب الزكاة مع المصلحة؟

ج: نعم يجوز.

س: هناك جماعة من المؤمنين قاموا بإنشاء صندوق خيري في البحرين وأخذوا على عاتقهم جمع و توزيع التبرعات المالية والعينية إلى الفقراء ثم تطوّر العمل إلى جمع زكاة الفطرة بالتوكيل من دافعها و توزيعها على حسب الضوابط الشرعية على المحتاجين فوجدوا بعض الفقراء يتصرّف في المال بصورة غير مرضية- بأن يترك بعض الضروريات في الحاجات المنزلية و يصرفه في أمور غير مهمة.
 ج: لا مانع من ذلك إذا كان عند الأخذ محرز الفقر خصوصا مع عدم العلم بحاله من هذه الجهة.

س: أ- هل يمكن توزيع زكاة الفطرة على أقساط شهرية؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٣

ج: إذا كان ذلك مقتضى المصلحة لا مانع منه.

س: ب- هل يمكن توزيع بعض زكاة الفطرة و استثمار الباقي لصالح الفقراء؟

ج: مع وجود الفقير و احتياجه الفعلي يجب الدفع إليه.

س: ج- هل تفتقر الفكرة «أ» و «ب» إلى إجازة شرعية؟

ج: في مورد الجواز لا تحتاج إلى إجازة شرعية.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٤

مسائل في الخمس

س: هل يتعلّق الخمس على أموال الصدقات إذا حال الحول عليها؟

ج: لا يتعلّق بها.

س: هل يشترط تسديد خمس المال إلى المجتهد الأعلم أو يكفي المجتهد العادل و إن لم يكن أعلم؟

ج: إذا كان نظره في المصرف متّحدا مع الأعلم يجوز الدفع إليه.

س: جنابكم العالي تقولون إنّ ما كان من مئونة سنته لا يجب فيه الخمس، فالإنسان الذي لا يملك دارا ليسكن فيها و لكن عنده قطعة أرض و دارت عليها سنّة أو أكثر و هو لا يتمكّن من بنائها، فلما ذا لا يعدّ من مئونته؟ نرجوا التوضيح، جزيتم خيرا.

ج: إذا كان تحصيله لقطعة الأرض لغرض البناء و تهيئّة الدار لا وجه لتعلّق الخمس بها و إن دارت عليها السنّة أو أكثر.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٦

س: لو لحق بالإنسان دين لكن ليس في جهة سفهية أو جهة محرّمة هل يكون أدائه من المئونة أم لا؟ و على تقدير أنّه من المئونة هل يختصّ بالدين الذي في تلك السنّة أم لا يختصّ؟

ج: أداء الدين من المئونة و قد فصلنا القول في الدين الذي يعدّ أدائه منها في التعليق على العروة و في الرسالة العملية.

س: هل يكفي في عدم وجوب دفع الخمس للشئ استعماله و لو مرّة واحدة، فمن قرأ صفحة من كتابه أو استعمل ثوبا له و لو مرّة و

أهمل ذلك حتى مرّ الحول، هل يجب عليه إخراج خمس ذلك؟

ج: إذا كان الاستعمال محتاجاً إليه و لو بحسب شأنه فلا يجب عليه إخراج الخمس و إن استفاد مرة واحدة.

س: ما حكم من اشترى كتباً خوفاً من عدم حصوله في المستقبل على هذه الكتب و لم يقرأ بها في سنة الشراء و تمّ عليها الحول؟

ج: إذا كانت الكتب مورداً لابتلائه في المستقبل يجوز شرائها فعلاً مع الخوف المذكور و لا يتعلّق بها الخمس و إن لم يقرأ بها في سنة الشراء.

س: من كان لديه عدّة خواتيم مثل الفيروز و العقيق و الياقوت لكلّ نوع من الأحجار الكريمة خاتم، و كذلك بالنسبة إلى المسابيح مثل اليسر، شاه مقصود، ... الخ هل يعتبر زائداً على مؤنثه فيجب فيه الخمس أم راجع إلى من كان لائقاً بشأنه، و إذا كان كذلك كيف يمكن تحديد لياقه شأنه خصوصاً إذا كان الأمر عند الطبقة المؤمنة العادية في

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٧

الغناء؟

ج: هذا راجع إلى اللياقة بالشأن التي هي أمر عرفي و لو مع الالتفات إلى الاستحباب.

س: و في مفروض السؤال، لو كان لديه عدّة خواتيم من العقيق مثلاً عقيق إيراني، هندي، يمانى و هكذا مع عقيدته بأنّه لكلّ نوع فيه فائدة خاصّة أو ميزة خاصّة، فما هو حكمها من حيث التخمين؟

ج: لا يجب فيها الخمس مع رعاية ما ذكر في المسألة السابقة.

س: ما حكم دورة كتاب مثل بحار الأنوار إذا استعمل و استفيد من جزء أو جزءين، فهل يسقط الخمس؟

ج: إذا كان مورداً لاستفادته و لو شأناً لا يجب فيه الخمس.

س: الآن كثير من الناس لا يتمكّن من شراء بيت له إلّا بهذه الطريقة المتعارفة في هذه الأيام و هي بأن يأخذ قرضاً من الشركة التي يعمل فيها أو من الحكومة تارة للأرض و تارة للبناء و يكون التسديد للشركة أو الحكومة بهذه الكيفية بأن يسحب أى يؤخذ من راتبه الشهري مقدار معيّن كلّ شهر إلى أن تسترجع الشركة أو الحكومة جميع ما أقرضته من المال، فهنا هل يجب الخمس في البيت الذى تمّ شراء أرضه و بنائه بهذه الكيفية المذكورة أم لا؟

ج: إذا كان البيت محتاجاً إليه فى تغيّشه فشرائه بالكيفية المذكورة لا يوجب تعلّق الخمس به.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٨

س: إذا اشترى الإنسان شيئاً من الأشياء التى تعدّ من المئونة عرفاً و استغنى عنه بعد فترة، فهل يجب عليه بعد ذلك الخمس فيه أم لا؟

ج: يجب عليه الخمس فوراً إذا كان الاستغناء بعد سنة الخمس و إذا كان فيها فاللزام مراعاة السنّة و البقاء و عدمه.

س: ففى فرض جواب المسألة لو كان لديه أرض ثانية لاثقة بشأنه و بحاجة إليها لأنّه ذو عائلة و لم يتمكّن من بنائها فى خلال سنته أو لم يتمّ البناء فى سنة، فهل يجب عليه الخمس؟

ج: إذا كانت مورداً لحاجته بنظر العرف لا يجب فيها الخمس أيضاً.

س: زيد لديه قطعة أرض و لم يكن يملك داراً و لم يكن لديه مال كاف لبناء هذه الأرض حتى دارت عليها سنة و لم يبيعها، فهل يجب فيها الخمس؟ فإذا كان الجواب بنعم فهل يستخرج قيمة الشراء أو قيمة يوم الدفع؟

ج: إذا كان الغرض من تحصيل القطعة و إبقائها تهيئّة الدار و لو تدريجاً فلا يتعلّق بها الخمس بوجه.

س: و فى السؤال المزبور إذا بدأ بالبناء و لم ينته منه حتى دارت عليه سنة و الدار لم تكتمل، فهل يجب عليه إخراج خمس ما صرفه فى موادّ البناء أم لا؟

ج: لا يجب.

س: من بنى طابقا ثانيا ليستفيد منه فى المستقبل و هو غير محتاج

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٣٩

إليه فعلا، فهل يجب عليه تخميس ما صرفه فى الطابق الثانى؟

ج: يجب عليه تخميسه.

س: الخيط إذا استعمل بعضه وبقى الباقي إلى سنة و لم يستعمل، فهل يجب الخمس فى الباقي؟ و كذلك بالنسبة إلى الأدوية.

ج: نعم يجب الخمس فى الباقي.

س: لو عمّر شخص بستانا بمال ليس فيه خمس و للارتفاع بشمره، فهل فى نمائه الثابت حق؟

ج: إذا لم تكن الثمرة زائدة على حاجته لم يجب فيها الخمس.

س: لو كان الإنسان عليه دين من العام الماضى كان قد لحق به من جهة بعض الأشياء الداخلة فى المئونة، فهل يحسب هذا الدين من

مئونة السنة الآتية التى يتمكّن من التسديد فيها لذلك الدين أو لا يحسب بمعنى أنّه يجب تخميسه ثمّ تسديد الدين به.

ج: إذا أدى دينه المذكور فى هذا العام يكون أدائه من المئونة.

س: من اشترى منزلا و لم يسكنه فأجره و كان بحاجة شديدة إلى الاجرة، فهل يخمس قيمه المنزل إذا مرّت عليه سنة؟

ج: إذا كان اشتراؤه لأجل الإيجار الذى يتوقّف عليه إعاشته لا يجب فيه الخمس و كذا إذا كان اشتراؤه ليسكن فيه فأجره للحاجة.

س: من أخذ قرضا من البنك و مرّت سنة على هذا القرض،

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٠

فهل يجب تخميس تمام القرض؟ مع العلم أنّه يعطى و يسدّد شهريا مبلغا معيّنا للبنك؟

ج: لا يجب عليه تخميس الدين.

س: إذا خمّس المكلّف أمواله عند رأس سنته وبقى المال المخمس فى حسابه فى البنك ثمّ اضيفت عليه مبالغ اخرى من رواتب

السنة الثانية و كان يأخذ مصاريفه من هذا المال المختلط بالمخمس و غيره ... فحينما يحين موعد رأس سنته الثانية هل يجب عليه

تخميس المبلغ الكلى أم له استثناء المبلغ المخمس سابقا؟

ج: له استثناء المبلغ المخمس سابقا و عليه تخميس ما زاد.

س: بعد أن دفع المكلّف الخمس إلى مستحقّيه تبين أنّه لا- يجب استخراج خمس على المبلغ أصلا، فهل يجوز استرداد الخمس أو

احتسابه لخمس غنائم اخرى تستحقّ التخميس؟ هل هنالك مماثلة على ذلك؟

ج: إن كان الخمس المتعلّق بالغنائم الاخر مرتبطا بهذه السنة يجوز الاحتساب و إلّا يجوز الاسترداد.

س: ما هو حكم المال المستلم من الشركة أو الحكومة أو غير ذلك من المؤسسات التى تلتزم على نفسها بإعطاء الموظف إجازة

سنوية و قد تتجمّد هذه الإجازة لسنوات عديدة حين لا يطالب بها الموظف و لكن حينما يطلب الإجازة السنوية التى يستحقّها تدفع

إليه إجازة السنة التى عمل بها و السنوات السابقة و بالنسبة للمال المقبوض مقابل

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤١

هذه الإجازات السابقة، هل يجب الخمس فيها حالا أو أنّه يكون من أرباح سنته التى استلمه فيها بمعنى أنّه يجوز له أن ...

ج: يجب الخمس فيها حالا.

س: فى رصيد الإجازات السنوية يكون هناك فائض منها قد وقع فى سنين الربح الماضيه مضافا إليها إجازة السنة الحالية و أراد

الموظف استقطاع أيام ما يساوى إجازة سنة واحدة، فهل يحتسبها من السنين الماضيه فيستحقّ مبلغها التخميس؟ أم يحتسبها إجازة

السنة الحالية فلا يجب تخميس مبلغها؟

ج: الظاهر أنّ الدفع إليه إنّما يكون بعنوان السنة الماضية فيجب الخمس فيه حالا.

س: زيد من مقلدي الشيخ يوسف قدس سره صاحب الحقائق الناضرة وهو في رأيه بالنسبة إلى مسألة الخمس، إنّ المكلف يحسب الخمس على نفسه نيابة عن الإمام الحجة عجل الله تعالى فرجه ثم يتصرف ممّا يرضى الإمام عليه السلام فإذا كان عمرو من مقلديكم أو من مقلدي أحد الفقهاء المعاصرين وجاء زيد وقال حسب تقليدي خذ حق الإمام عليه السلام لك، فهل يجوز لعمرو أن يأخذ من حق الإمام عليه السلام حسب تكليف وتقليد زيد؟ أم لا بدّ من الاستئذان من جنابكم العالي أو من أحد الفقهاء المعاصرين؟ وهذه المسألة موضع ابتلاء في البحرين مع بعض الطلبة.

ج: لا بدّ من الاستئذان من مقلده - بالفتح -.

س: لو وجب على مكلف خمس مقداره ١٠٠٠ دينار مثلاً وهو

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٢

لا يمكنه أن يسلم شيئاً من هذا الحق فأخبر الوكيل الخاص بالفقيه بالموضوع، هل يجوز للوكيل إسقاط حق الإمام عنه مطلقاً أو شيء نسبي منه ثم اتفق مع أحد السادة الفقهاء في أن يستلف مبلغ ٥٠٠ دينار ثم يعطيها السيد المذكور بعنوان حق السادة ثم بعد ذلك يرجعها السيد عليه بتيه الهبة أو الهدية، فهل يجوز ذلك مع العلم أنّ إهداء السيد هذا المبلغ لا يليق بشأنه لأنه فقير.

ج: لا يجوز في شيء من الفرضين بل يمكن المداورة معه والترخيص في الإعطاء تدريجاً، نعم في بعض الصور يجوز المصالحة معه بالنسبة إلى بعض ما عليه.

س: استدان مني شخص مبلغاً من المال ثم رفض تسديده عناداً ومكابرة، فرفعت عليه دعوى، فألزمته المحكمة بتسديد المبلغ، ولما لم يمثل للحكم أمرت المحكمة الجهة التي يعمل بها بقطع ربع راتبه وتحويله لحساب المحكمة البنكي ثم تصدر لي المحكمة شيكاً بقيمة المبلغ أستلمه من أحد البنوك مجهولة المالك، وأخذت إذناً من أحد وكلائكم لاستلام المبلغ من البنك على أساس أنّه مجهول المالك، والسؤال هو:

إنّ المبلغ المذكور مضى عليه أكثر من سنة ويفترض تعلّق الخمس به، وجوب دفع الخمس فور تسديد المبلغ، لكنني استلمته بصفة مجهول المالك - أي مال جديد دخل في ملكي هبة أو صدقة من وكيل الفقيه - فكيف يتعلّق الخمس به؟ وعلى هذا المبنى ألا يفترض عدم فراغ ذمّة الخصم على أساس أنّه لم يدفع من ماله شيئاً بل قطع من حسابه قبل أن يقبضه هو أو وكيله بتيه مجهول المالك قهراً، أي قطع المبلغ من

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٣

حساب أو مقدار الاجرة التي من المفروض دخولها في حسابه البنكي قبل ذلك.

ج: الشيك الذي تصدره لك المحكمة وإن استلمته من أحد البنوك مجهولة المالك إلّا أنّ دفعه إليك لا يكون بهذا العنوان ولذا يعتبر في جواز استلامك الفقر الذي يعتبر في مجهول المالك بل إنّما هو بإزاء ربع راتبه الذي أمرت المحكمة بقطعه وتحويله لحسابها البنكي وفي الحقيقة هو تسديد لأصل الدين غاية الأمر القهر والإجبار، نعم يبقى الكلام في الشيك الكذائي المأخوذ من البنك مجهول المالك هل يصلح أن يقع عوضاً عن الدين وتسديداً له واللازم فيه معاملته الصّحّة وترتب آثارها عليه، وعليه فيتحقّق أمران: تسديد الدين أولاً، وتعلّق الخمس به ثانياً.

س: بناء على توسعة دائرة ولاية الفقيه، هل إنكم ترون عدم اختصاص السادة بسهمهم بل إنّ الإمام له حقّ ملكيته بحيث يحقّ له صرفه حتّى على غير أبناء السادة على فرض أنّكم ترون ذلك، هل المسألة فتوائية أو احتياطية؟

ج: بناء على توسعة دائرة الولاية المزبورة كما هو المختار يجوز للفقيه ذلك.

س: هل سماحتكم يرى أنّ سهم السادة لا يحتاج في التصرف فيه إلى إذن الحاكم الشرعي أو يحتاج إلى الإذن فيه وعلى كلا

الفرضين

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٤

هل رأيكم في هذه المسألة فتوى أو احتياط؟

ج: يحتاج إلى الإذن المذكور على سبيل الاحتياط الوجوبى.

س: من كان يقدّم من يبيح للمكلف الاستقلال بتوزيع سهم السادة فمات مقلّده ثمّ رجع فى مسألة جواز البقاء إلى من لا- يبيح الاستقلال فهل يبقى على ما كان أو لا بدّ من أن يرجع إلى من رجع إليه؟

ج: يجوز له البقاء على ما كان.

س: هل يشترط تسليم سهم السادات للفرد المستحقّ أم يجوز إعطاؤه لمؤسسة لخدمة السادات، كإيواء أيتامهم أو بناء مساكن لفقرائهم أو إعطائهم قروض عمل أو غير ذلك؟

ج: يجوز بصورة التوكيل فى الصرف عليهم مع الاطمئنان.

س: هل يجوز إعطاء سهم السادات للسادات المحتاجين بعنوان القرض، للشروع بعمل أو مهنة أو غير ذلك؟ و هل يجوز جمع سهم السادات و إقراضه للمحتاجين منهم ثمّ إعادته لإقراضه لآخرين منهم؟

ج: لا يجوز فى الفرضين بل اللازم إعطاء سهم السادات إلى المحتاجين منهم بلا عوض بقدر مئونة السنة.

س: تدعى علوية بأنّ أباه مقصّر فى الصرف على أهل بيته و وصل بنا الحال أنّنا نتسكّع أمام المساجد لنحصل على بعض المال لنصرف

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٥

على أنفسنا و حتّى أنّ أهل المنطقة يعرفون عن هذا السيّد أنّه غنىّ و لكنّه بخيل على عائلته، فهل يجوز فى فرض إعطاء النفقة أن يعطيها حقّ السادة و فى فرض أنّ الأب يدعى أنّه على واجب النفقة من الملبس و المأكل فقط و لا يجب على إعطاء بقية المستلزمات كأشياء مختصة بالنساء مثلاً و حمل مبلغ بسيط يحمله الولد فى جيبه حسب العادة.

و فى مفروض السؤال إذا كان على الأب وجوب هذه المستلزمات لأنّ الوضع الحالى و العادة و العرف جار على ذلك فما هو تكليف الأولاد و الزوجة، فهل يجوز للزوجة أو لأحد الأولاد أخذ المال من وراءه و من دون رضاه حتّى يمكنهم الصرف على أنفسهم؟ ج: لا يجب على الأب و كذا الزوج الزائد على الملبس و المأكل و المسكن و أشباهها و لا يجب عليهما شراء الحلّى و آلات الزينة و كذا إعطاء الدرهم و الدينار إلى الزوجة و الأولاد.

س: هل يجوز للزوج أن يبذل لزوجته الهاشمية نفقة الحجّ من حقّ السادة الكرام، و كذلك يجوز للأجنبى إعطائها من هذا الحقّ للذهاب إلى الحجّ؟

ج: لا يجوز فى الفرضين.

س: هل يصحّ إعطاء الثلث من حقّ الإمام عليه السلام إلى شابّ يريد الزواج و لم يكن لديه صداق؟

ج: إذا لم يمكن التحصيل من طريق آخر و كان عدم

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٦

زواجه موجبا لخوف وقوعه فى الحرام يجوز إعطائه إليه.

س: صرف الثلث من حقّ الإمام عليه السلام الذى أجزتم جنابكم العالى لو كيلكم ليصرفه فى تقوية الدين الحنيف، هل صرفه فى الاحتفالات و الشعارات الدينية و إقامة المجالس الحسينية و بناء المساجد و الحسينيات و يكون مصداقا لذلك؟

ج: إذا لم يكن هناك وجوه مثل الزكاة و التبرّع و غيرهما يجوز صرفه فى ذلك مع رعاية الاحتياط و ملاحظة مقدار التأثير فى تقوية

الدين.

س: لو شكّ في أنّ أباه مشغول الذمّة بالحقوق الشرعية كالخمس فهل يبنى مع الشكّ على حليّة ما ورثه منه أو لا بدّ من مراجعته الحاكم الشرعي لتحليله؟

ج: في صورة الشكّ يبنى على الحليّة وأنّ أباه قد أدّى الحقوق الشرعية.

س: ما هو الحكم بالنسبة للابن الذي يعلم بأنّ والده الذي ينفق عليه و على أفراد عائلته من مأكّل ومشرب ومسكن وملبس لا يخمس و مع تفهيم الابن لأبيه عن وجوب الخمس، فهل هناك بأس فيما يتناوله الابن من مأكّل ومشرب وملبس؟ و هل يتحتّم عليه تخميس الأشياء التي يأخذها كالثوب مثلاً؟

ج: يجب عليه تخميس الأشياء و أداء خمس ما تناوله.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٧

س: من كان بيده أمانة سواء كانت من غير الحقوق الشرعية أو منها و كان أحد مصارفها، فهل له مع الحاجة الشديدة التصرف ببعضها و احتسابه في ذمته خصوصاً مع علمه بالقدرة على أدائه حين الطلب أو حين التسديد؟

ج: إذا لم يؤدّ إلى الماطلة في الدفع إلى أهلها يجوز و لو كان أحد مصارفها يجوز له الأخذ إذا لم يكن هناك انصراف عنه.

س: هل يجوز إعطاء السهم المبارك كي يوضع في البنك ثمّ يصرف من منافعه على دار أيتام أو مسجد أو غير ذلك من وجوه الخير باعتبار أنّ هذا هو الأسلوب المضمون لتوفير نفقات المستقبل في هذه البلاد؟

ج: لا- يجوز ذلك مع شدّة الحاجة إليه خصوصاً بالإضافة إلى أهل العلم سيّما المشتغلين في الحوزة العلميّة المقدّسة الواقعة بقم المحميّة عش آل محمد صلوات الله عليه و عليهم أجمعين.

س: لو كان طالب العلم يقضى فترة تعطيل الحوزة العلميّة على اختلاف مدّة التعطيل سواء السنويّة التي تبلغ ثلاثة أشهر أو أكثر أو غيرها في خصوص زيارة الإخوان و السفر للمنطق الأخرى للتزّهر مع الإعراض في طيلة تلك الفترة عن المطالعة في الكتب العلميّة فهل يجوز له أن يستلم الرواتب التي يحصل عليها من المراجع العظام أم لا يجوز؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٨

ج: مع ملاحظة أنّ التعطيل إنّما هو لأجل الاستراحة و التهيؤ للتحصيل في الأزمنة الآتية المعدّة له لا مانع من استلام الرواتب خصوصاً مع التفات المراجع إلى ذلك و توزيعهم الرواتب في مدّة التعطيل.

س: هل خمس الشيء يكون على سعر الشراء أم سعر السوق الحالي مع ملاحظة أنّ سعر الشراء يكون أحياناً أكثر أو أقلّ؟

ج: على سعر السوق الحالي.

س: شخص يضع صندوقاً للصّدقات في بيته، و مرّ عليه سنّة، فهل عليها خمس طالما إنّّه لم يسلمه للفقراء؟

ج: يجب عليه تخميسها.

س: شخص عليه دين و أعطى مالا لصديقه ليوصل المال إلى الدائن، و لكنّه نسي و لم يوصله، و دخل رأس سنّة الخمس، فهل يجب على المدين أن يخمسّه؟

ج: يجب عليه الخمس فيه.

س: شخص يشتري أشياء تزيّن البيت مثل التحف و اللوحات الكثيرة، فهل عليها خمس؟

ج: إذا لم يتجاوز ما هو اللائق بشأنه عرفاً لا خمس فيه.

س: في بعض الدول صار العرف أنّه لا بدّ أن يملك الشخص سيارتين كبيرتين و صغيرة مع عدم وجود حاجة حقيقية واقعية لهما، فهل يجب على إحداهما الخمس؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٤٩

ج: يجب الخمس في ما لا يحتاج إليه منهما.

س: هل يجب على ذهب المرأة خمس؟ وإذا كان يجب فكم جرام يكون معفو عنه؟ أى كم مقدار العفو؟

ج: لم يعلم المراد من السؤال، فإنه إن كان المراد الدرهم والدينار المصوغان من الذهب و الفضة اللذان هما أحد الامور التى فيها الزكاة، فالظاهر عدم ثبوتها فيما هو المتعارف منهما الآن و إن كان المراد مطلق الذهب مثل الحلى فإذا كان موردا لحاجتها لا يتعلق به الخمس و إذا لم يكن كذلك فإن كان تحصيله من طريق الهدية و الهبة و لو من قبل الزوج يكون فيه الخمس على سبيل الاحتياط الوجوبى و إن كان تحصيله من طريق اكتسابها بنفسها له فإذا كان زائدا على حاجتها العرفية يكون متعلقا للخمس.

س: موظف يستلم فى كل شهر راتباً معيناً، فهل يجوز له أن يجعل كل راتب شهرى رأس سنة أم إنه يجب عليه أن يحدد رأس سنة لكل اثني عشر شهراً؟

ج: يجوز كلا الوجهين.

س: ما هو مناط وجوب الخمس؟ الحاجة الفعلية أو الشأنية أو لزوم الاستعمال قبل حلول السنة؟ فإذا شرع الإنسان فى إنشاء البيت الذى يحتاجه و استغرق البناء أكثر من سنة فهل يجب تخميسه أو يعد من المئونة؟ و هكذا إذا اشترى الإنسان مجموعة كتب

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٠

و لم يقرأها خلال السنة مع حاجته إليها فى المستقبل.

ج: فى مورد البيت لا يكون هناك تعلق الخمس بعد فرض الاحتياج إليه، و فى مورد الكتاب الذى تكون الحاجة إليه فى المستقبل إذا لم يقدر بحسب حاله على التحصيل فى المستقبل لا يتعلق به الخمس.

س: هل يجب على طالب العلم فى الحوزة العلمية أن يخمس الكتب التى يملكها؟ و المعلوم أن الطالب لا يطلع على كل الكتب خلال السنة؟

ج: إذا كانت الكتب فى معرض الحاجة و لو لم يتفق الرجوع إليها أحيانا فى سنة لا يتعلق بها الخمس.

س: هل يتعلق الخمس بشهرية طلاب العلوم الدينية؟

و هل المكافأة التى يستلمها الطالب الجامعى يخمس أم لا؟

ج: لا يتعلق الخمس بالخمس الذى تكون الشهرية منه، و أما المكافأة فالظاهر تعلق الخمس بها إلّا إذا كانت بنحو الهدية فيجرى عليها حكمها.

س: إذا كان الشخص محتاجاً لبيت يسكنه و هذا لا يحصل إلّا إذا وفرّ الأموال لسنين و بدونه لا يستطيع أن يبنى له بيتاً، فما حكم هذه الأموال إذا حال عليه الحول، هل تخمس أم لا؟

ج: إذا صرف الأموال تدريجاً مثلاً فى سنة اشترى الأرض و فى سنة اشترى بعض ما يحتاج إليه البناء و هكذا فلا يتعلق به الخمس، و أمّا إذا جمع الأموال بنفسها ففى رأس كل سنة يتعلق بما استفاده فى تلك

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥١

السنة و جمعه الخمس.

س: هل فى الهدية خمس أم لا؟

ج: فيها خمس على الأحوط الوجوبى.

س: تفضّلتم فى الأجوبة على بعض الاستفسارات: إذا كان شخص لديه قطعة أرض و لم يكن لديه دار ملك ليسكن فيها و لم يكن لديه مال كاف لبناء هذه الأرض حتّى دارت عليها الحول و لم يبنها، فهل يجب فيها الخمس؟ فأجبتكم جنابكم العالى: (إذا كان قد

اشترى الأرض للبناء و لم يتمكن لم يجب عليه تخميسها) فزيد كان مقلدا للسيد الخوئي قدس سره و كان رأيه الشريف وجوب الخمس في فرض المسألة و هذا الشخص قد تعلقت ذمته في حياة السيد الخوئي في فرض المسألة و لم يتمكن من أداء الخمس فبعد رحيل السيد قدس سره رجع إلى جنابكم العالي فحصل على الجواب المذكور فهل يجوز له أن يعمل بفتواكم حتى يفرغ ذمته؟
ج: يجوز.

س: لو أن شخصا حصل على أرض زراعية بمبلغ ليس فيه خمس و عمرها أيضا بمبلغ ليس فيه خمس، و هو بحاجة لجزء منها لراحته و راحة أولاده بما يناسب حاله، فهل في نمو أشجارها المتصل - كلاً أو بعضاً - حق؟
ج: فيه تفصيل، و هو أنه إن كانت الأشجار من الأشجار غير المثمرة التي لا- ينتفع إلّا من خشبها و غصنها ففي فرض السؤال يتعلق الخمس بنموها

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٢

المتصل، إلّا بالنسبة إلى ما لا يحتاج إليه. و إن كانت من الأشجار المثمرة و قصد من إبقائها الانتفاع الشخصي بثمرها فلا يتعلق بنموها المتصل الخمس، و إن كان المقصود الاتجار بثمارها فالظاهر تعلّق الخمس بها بنحو ثابت في رأس المال.
س: و في مفروض السؤال إذا كان عنده رأس سنة معينة في شهر محرم مثلاً و حصل على المبلغ المذكور بعد شهر ربيع الأول فبالنسبة إلى رأس سنته فقد حلّ أمّا بالنسبة إلى نفس مجموع المال لم يمرّ عليه حول، فهل هذا يدخل تحت زيادة المئونة؟ و هل يصحّ له أن يجعل لخصوص هذا المال رأس سنة مستقلة غير رأس سنته المعينة بمعنى رأس سنتين حتى يتخلص من تخميس المال المذكور؟
ج: لا- يجوز جعل سنتين أو أزيد، و في مفروض السؤال لو فرض صحّته يجب عليه التخميس بالإضافة إلى ما اجتمع من أمواله إلى رأس سنته.

س: إذا كان شخص يبنى بيته بالتدريج، ففي سنة يشتري الحديد، و في سنة أخرى يشتري الاسمنت، و في سنة ثالثة يشتري الطابوق، فهل يجب دفع الخمس على هذا البيت؟

ج: إذا كان البيت مورداً لحاجته لا يتعلق به الخمس في الصورة المفروضة.

س: شخص اشترى سيارة بالأقساط، فقبل انتهاء الأقساط هل هي ملك له أو للشركة؟ و إذا تعلّق بها الخمس فمن يدفع الخمس
أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٣
هو أو الشركة؟

ج: الظاهر أنّها ملك للمشتري، فيجب عليه هو دفع خمسها.

س: قام شخص ببناء منزل له و قد مرّ على البناء حول كامل و لم يكتمل المنزل بعد، فسكنه صاحبه فيه مرّة ما بين يوم إلى اسبوع، فهل يصحّ أن يطلق على هذا سكناً أم لا؟ (و ذلك حيلة شرعية عن دفع الخمس).

ج: إن كان المنزل المزبور مورداً لحاجته من جهة السكنى لا- يجب فيه الخمس إلّا إذا كان له منزل آخر و هو ساكن فيه و يكون مناسباً لشأنه فإنّه في هذا الفرض يتعلق به الخمس، و لا أثر للحيلة المذكورة.

س: سيد يريد أن يتزوج و لم يكن لديه المهر الكافي و العرف يقتضي في البحرين في ليلة العقد تقديم الحلويات و الفواكه، هل يجوز إعطاؤه من حقّ السادة؟

ج: إذا كان فقيراً بنظر الشرع يجوز إعطاؤه من سهم السادة العظام.

س: و في الفرض لو أعطى من حقّ السادة أن يكون للمهر فقط و كان لديه مال آخر لصرفه فيما يقدره للصرف ليلة العقد حسب المتعارف، هل يجوز إعطاؤه من حقّ السادة أو لا بدّ أن نقول له اترك عادة العرف و اصرف هذا المبلغ في المهر؟
ج: رعاية العادة المتعارفة جائزة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٤

س: إذا أقرضت شخصا مبلغا من المال، و أرجع المال بعد أكثر من سنة، فهل فى هذا المال خمس باعتبار أنه أرجعه بعد أكثر من سنة أو أبدأ حساب سنة الخمس من يوم استلامى له أو ادخله فى رأس سنة خمس؟
ج: الظاهر الادخال فى رأس سنة الخمس.

س: وضعت مبلغا من المال فى أحد البنوك فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتيه شراء بيت للمعيشة، و ها أنا ذا اضيف إلى ذلك المبلغ شيئا فشيئا حتى يكتمل مبلغ شراء البيت حيث إننى أنوى الانضمام إلى الدراسة فى الحوزة الشريفة، فهل على هذا المبلغ (خمس) إذا مرت عليه سنة أو وصل رأس السنة الخمسية؟ أفيدونا أفادكم الله.

ج: إذا لم يكن المبلغ سهم الإمام عليه السلام أو مثله مما لا يتعلّق به الخمس بل كان من أرباح المكاسب مثلا فحالت السنة عليه أو وصل رأس السنة الخمسية فقد تعلّق الخمس به و لا يمنع عنه كون وضعه بتيه شراء البيت و هو يحتاج إليه فى معيشته نعم فى مثل ذلك إذا صرف المبلغ قبل السنة فى شىء من حوائج البيت كالأرض و مصالح البناء فهو لا يتعلّق به الخمس.

س: هناك مجموعة من المؤمنين يتفقون أن يضعوا فى صندوق ما فى كلّ شهر عشرين دينار مثلا و عددهم ١٢ شخص، ففى كلّ شهر يأخذ أحدهم المبلغ ليصرفه فى مصارفه الخاصة و إذا جاء دور آخر شخص يأخذ المبلغ بعد اثني عشر شهرا بمعنى يأخذ مجموع ما سلّمه فى هذه

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٥

المدّة و قدره ٢٤٠ دينار مثلا، فهل يجب التخميس فيه و لا يعد من مؤنّته؟

ج: هذا العمل بنفس هذه الصورة باطل إلّا أن يرجع إلى المصالحة أو الهبة المعوضة و أشباههما و عليه فيجرى عليه أحكامها.

س: كل مواطن يعمل فى دائرة حكومية أو شركة يستقطع من راتبه الشهرى مبلغ بسيط يدخل لصندوق التقاعد فعند ما يصل العامل أو الموظّف إلى سنّ التقاعد يعطى له كلّ شهر من هذا الصندوق ما يقارب ربع راتبه الذى كان يتقاضاه أو فى حالة ما إذا استقال الموظّف أو العامل من عمله يطلب من صندوق التقاعد أن يعطوه كلّ المبالغ المستحقّة له فى الصندوق خلال السنوات التى عمل فى الدائرة أو الشركة. السؤال: هل يتعلّق الخمس بهذا المبلغ بعد ما قبضه أو ينظر إذا كان زائد على مؤنّته سنته فيجب فيه أم لا؟
ج: الظاهر يتعلّق الخمس به بمجرد القبض.

س: فى بعض الدول تقوم الحكومة باستقطاع جزء من راتب الموظّف الشهرى و تجعله عندها إلى أن يتقاعد الموظّف فتعطيه المبلغ المتجمّع خلال سنوات العمل وقت التقاعد و تسمّيه بخدمات الموظّف، فإذا استلم الموظّف هذا المبلغ المتجمّع من كلّ شهر بعد عشرين سنة مثلا، فهل يجب أن يخمّسه أو لا قبل أن يصرف منه؟ أو أنّه يبدأ حساب سنة الخمس من يوم استلامه؟
ج: الظاهر هو الثانى.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٦

س: شخص له مال فى البنك، مثلا ١٠٠ دينار، و يريد أن يخمّسه من مال آخر غير مخمّس، و هذا المال الآخر لم يمرّ عليه سنة، فهل يخرج ٢٠ ديناراً من المال الثانى بدل خمس المال الأوّل أو أنّه يخرج أيضا خمس العشرين دينار ليكون ما يخرج ٢٤ ديناراً؟
ج: بعد كون المفروض مرور السنة على ما فى البنك و عدم مرورها على المال الآخر لا يجب إلّا خمس ما فى البنك و يجوز أدائه ممّا فى يده، غاية الأمر أنّه عند مرور السنة على المال الآخر يجب فيه الخمس أيضا.

س: ما حكم الموظّف الذى يعمل فى إحدى الشركات التى من قانونها اقتطاع مبلغ معيّن من الراتب الشهرى لكلّ موظّف و تتعهّد الشركة بإضافة مبلغ من المال لحساب هذا الموظّف بمقدار راتب شهر واحد فى كلّ عام على أن يدفع ذلك عند نهاية خدمة الموظّف فى الشركة، و السؤال هو: ما إذا كان يجب عليه الخمس بعد حصوله على هذا المبلغ عند استقالته أو نهاية خدمته؟ فهل

يجب عليه إخراج خمس هذا المال بمجرّد استلامه أو أنّ ذلك يكون من حساب سنته التي استلمه فيها فيجب ملاحظته عند حلول رأس سنته فيستثنى من مئونة سنته و الباقي يخمّسه عند رأس السنة؟ و هل يختلف الحال بين أن تكون الشركة حكومية أو أهلية أو كافرة؟

ج: الظاهر أنّه تجب ملاحظته عند حلول رأس سنته و لا فرق بين أن تكون الشركة حكومية أو أهلية أو كافرة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٧

س: نحن جماعة من المؤمنين نشرف على مؤسسة خيرية و من أهدافها مساعدة الفقراء و المحتاجين من السادة و العامة و مطلق أعمال الخير ... هل تجيزون لنا إعطاء الأخماس لهذه المؤسسة من حقّ الإمام و السادة ... علما بأنّ المؤسسة الخيرية قامت بدراسة وافية لأحوال السادة و المحتاجين؟

ج: إذا كانت المؤسسة المذكورة لها أثر تبليغي للتشيع و مساعدة للفقراء و المحتاجين و لم يمكن تحصيل مخارجها من طريق التبرّع و الزكاة و سائر الوجوه المنطبقة يجوز للمؤمنين صرف ثلث السهمين المباركين فيها، وفقهم الله تعالى.

س: الذي يتولّى قبض حقوق السادة من أصحابها هل يجوز له خلط تلك الأموال (حقوق السادة مع بعضها) ثم يقوم بتوزيعها على مستحقيها؟ أم لا- بدّ أن يجعل كلّ مال على حدة ليسلمها إلى المستحقين بتّيّة أصحابها؟ و على فرض جواز الخلط هل يجوز فتح حساب خاصّ بها في أحد البنوك لغرض حفظها أو لبعض المصالح الاخرى؟ أفوتونا مأجورين.

ج: لا مانع من الخلط بعد عدم الامتياز و قصد التوزيع على المستحقين، نعم، الأولى فتح حساب خاصّ.

س: أعطى شخص الخمس لشخص يدعى أنّ لديه توكيلا من المرجع، ثمّ تبين له كذبه، فهل يجب أن يدفع الخمس مرّة اخرى؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٨

ج: إذا لم يحرز دفعه إلى المرجع يجب دفع الخمس مرّة اخرى.

س: إذا كانت علوية متزوجة و لها أولاد و لكنّ الزوج غير علوى و هو فقير، هل يجوز إعطاء حقّ السادة إلى العلوية بعنوان أنّها فقيرة و بعدها يجوز لها أن تصرف على أولادها و زوجها؟

ج: إذا لم يمكن للزوج تحصيل نفقته و عياله يجوز إعطاء الخمس إلى زوجته العلوية و يجوز لها الصرف على الزوج و الأولاد بمقدار الحاجة.

س: و في مفروض السؤال إذا كانت علوية و عندها أيتام من زوج غير علوى، هل يجوز إعطائها من حقّ السادة حتّى تصرف على أولادها؟

ج: إذا لم يمكن لها تحصيل نفقة الأيتام من طريق الزكاة و مثلها يجوز إعطائها من حقّ السادة ليصرف فيهم.

س: هل يجوز إعطاء الهاشمى سهم السادة، و إجباره على صرفه فى مكان معيّن، و إن كان عمل خيرى أم لا؟

ج: لا يجوز.

س: هل يجوز إعطاء الهاشمى سهم السادة، و الطلب منه صرف المبلغ فى مكان معيّن؟

ج: لا يجوز.

س: هل يجوز إعطاء الهاشمى المستحقّ جزءا من سهم السادة

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٥٩

لصرفه فى مكان معيّن خيرى؟

ج: لا يجوز.

س: هل يجب على الهاشمى أن يلتزم بإحدى الصور السابقة إن جازت؟

ج: لا يجب عليه.

س: في الشهر الخامس من عام ١٩٩٤ م اقترضت مبلغا من المال و وضعته في حسابي في البنك و بعد مضي سبعة شهور أى في شهر يناير ١٩٩٥ م وصلت سنتي الخمسية (رأس سنة التخمس)، فهل يجب الخمس في هذا القرض؟ علما بأن:

١- وضعت جزءا من نفس القرض لكي اسدد منه الأقساط الشهرية؟

ج: لا يجب خمس الجزء من نفس القرض الموضوع للتسديد المذكور.

س: ٢- كنت اسدد و لمدة ٦ شهور الأقساط الشهرية من مبلغ آخر و هو راتبي المحوّل إلى نفس البنك؟

ج: يجب خمس المعادل لهذه الأقساط عند وصول سنة الخمس.

س: ٣- في مفروض السؤال رقم (٢) إذا كان الواجب على دفع خمس الأقساط المعادلة لمبلغ القرض فما بال السنوات اللاحقة حيث إنّ مدة التسديد خمس سنوات، فهل كذلك يجب هذا الخمس في الأقساط المعادلة لكل سنة؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٠

ج: في السنوات اللاحقة أيضا يجب الخمس في كل سنة بالإضافة إلى الأقساط المسددة من راتبه فيه.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦١

مسائل في الحجّ

«المیقات»

س: المرأة الحائض في الميقات لو كانت تعلم أنّها لا تطهر حتى ينتهي يوم عرفة، و حيث إنّ هذا العلم حصل لها بحسب عاداتها، و يمكن التخلف، فهل يجوز لها أن تقصد في إحرامها الإتيان بما عليها في الواقع من عمره التمتع، أو الحجّ، فإن طهرت قبل فوات الوقت تأتي بعمره التمتع و إن لم تطهر قبل فوات الوقت، تأتي بحجّ الأفراد و من بعده العمره المفردة؟

ج: إذا كانت عالمة بذلك واقعا لا يجوز لها نية غير عمره التمتع و إذا لم تكن عالمة بل كان مقتضى عاداتها ذلك الظاهر أنّه يجوز لها النية بالكيفية المذكورة و إن كانت غير لازمة لاقتضاء الاستصحاب بقاء الحيض.

س: هل يجوز التظليل للحجّ ليلا، و ما رأيكم في التظليل الجانبي نهارا؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٢

ج: يجوز في كلا الفرضين.

س: هل يجوز للمحرم للعمره المفردة أو الحجّ في التظليل ليلا أى في سيارة مسقّفة؟ و هل هو مقتيد بحدوث المطر؟ أم لا؟

ج: هو جائز في الليل مطلقا من دون فرق بين حدوث المطر و غيره.

س: شخص يريد السفر إلى العمره و يعلم مسبقا أن ليست هناك في فترة العمره سيارات مكشوفة و أنّه سيضطرّ لركوب السيارات المغطّاة و يدفع الفدية، فهل يجوز له الذهاب و ما حكمه؟

ج: العلم بالاضطرار ليس مانعا من جواز الإتيان بالعمره أو الحجّ، فيجوز الركوب في السيارات المغطّاة في النهار مع دفع الفدية، أمّا في الليل فيجوز الركوب مطلقا مع الاضطرار و عدمه؛ لأنّ حرمة التظليل مختصّة بالنهار.

س: هل يجوز للطالب الذي يدرس في جدّه أو العامل لمدة معلومة أو مجهولة أن يحرم للعمره المفردة من منزله إلى مكّة المكرّمة؟ أم يجب عليه أن يحرم بالنذر؟ أم يجب عليه الإحرام في الميقات؟

ج: الواجب هو الإحرام من أدنى الحلّ من الحديدية أو التنعيم و لا يجب الخروج إلى شىء من المواقيت المعروفة. نعم، لا مانع من أن

يحرم بالنذر من جدّة لكونه إحراماً قبل الميقات الذي هو أدنى الحلّ.

س: هل يجب بعد الإحلال من إحرام حجّ الأفراد أن يبادر عرفاً

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٣

إلى الإتيان بالعمرة المفردة ولا يجوز التأخير؟

ج: العمرة المفردة في حجّ الأفراد وكذا القران لا تكون واجبة إلّا إذا كان مستطيعاً لها أيضاً لاستقلالها عن الحجّ، وفي هذه الصورة يجب الإتيان بها فوراً ولا يجوز التأخير.

س: على فرض وجوب المبادرة عرفاً إن أخرها حتى السنة الثانية، هل يجب عليه أن يقدم العمرة المفردة على عمره التمتعّ والحجّ؟

ج: يجب تقديم العمرة المفردة لأجل التقديم بل للزوم الفورية والمبادرة العرفية.

س: على فرض وجوب تقديم العمرة المفردة، إذا خالف الحكم هل يضرب بصحة العمرة والحجّ؟

ج: لا يضرب الإخلال بفورية العمرة في صحّة عمره التمتعّ وحجّه.

س: ما حكم التظليل للمحرم في الليل؟

ج: يجوز التظليل في الليل.

«النيابة»

س: شخص وصل إلى سنّ (الخرف) أو يدرك بعض الأحكام الشرعية دون البعض وهكذا، هل يجوز أن ينوب عنه شخص آخر في الحجّ؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٤

ج: إذا لم يدرك مسائل الحجّ ولم يرج زوال مرضه يجوز بل يجب النيابة عنه.

س: شخص وصل إلى سنّ الهرم (الخرف)، هل يصحّ أن ينوب عنه للحجّ؟ وهل تشترطون في النائب الصرورة والمماثلة؟

ج: إذا كان هرمه بمقدار يشقّ عليه الحجّ عادة تصحّ النيابة عنه بل يجب عليه الاستنابة ولا يعتبر في النائب الأمران المذكوران.

س: وفي مفروض السؤال هل يصحّ لهذا الشخص الذهاب إلى الحجّ مع من يلقنه التلبّيات والتّية بقدر الإمكان، وفي موارد عدم

الإمكان ينوب عنه؟ وفي فرض الجواز أيّهما أفضل الذهاب بنفسه أو من ينوب عنه؟

ج: الظاهر هو تعين الطريق الأوّل إذا كان هرمه غير موجب لأن يشقّ عليه الحجّ عادة بل كان موجبا لمجرّد الخرافة فقط.

«معزّات الإحرام»

س: ذكر في مناسك الحجّ للإمام الراحل قدّس سرّه الشريف أنّه لا يجوز للمحرم حال الإحرام مسح مقدّم رأسه بالثوب حال التوضي

إذا كان على مقدّم الرأس رطوبة وهذه الفتوى ممّا يصعب على المكلف العمل بها وأمّا سماحه السيّد عبد الأعلى

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٥

السبزواري قدّس سرّه فإنّه في منسكه يرى أنّه لا إشكال في جواز المسح بالثوب ولعلّ الدليل الدالّ على عدم جواز تغطية الرأس حال

الإحرام منصرف عن مثل المسح بمعنى أنّ الدليل فيه قصور لشمول مثل هذا المورد: فما هي وظيفة المكلف في مثل هذه الحالة عند

ما تكون على مقدّم رأسه رطوبة مع بيان رأيكم الشريف فتوى أو احتياطاً وجوباً.

ج: الظاهر في مفروض السؤال هو الجواز وأنّ دليل حرمة تغطية الرأس منصرف عن مثله خصوصاً مع ملاحظة أنّ المحرم ربّما يجب

عليه الغسل وهو متوقّف على مسح الرأس باليد ونحوها.

س: العلم الحضورى عند إتيان التكاليف مشروط به، مثلاً- من يأتى بطوافه مع شرائطه التأمية و لكن بدون أن يكون علماً لها، هل أعماله صحيح أم يجب العلم بها؟

ج: إذا حصل منه قصد القربة و كان عمله مطابقاً للواقع أو لفتوى من يجب عليه تقليده يكون صحيحاً.

س: أ يشترط جعل الكعبة فى الطواف فى جميع الحالات على الجانب الأيسر ممّا يلزم من ملازمه (الكتف الأيسر) أم لا؟

ج: جعل الكعبة على اليسار أمر عرفى فى مقابل جعلها على الأيمن أو على القدام أو على الخلف.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٦

«رمى الجمرات»

س: هل يجوز رمى الجمار من الطابق العلوى؟

ج: يجوز.

«الطواف»

س: من كان كتفه الأيسر حين الطواف بجانب الكعبة و لكن التفت بوجهه عنها بلا تغير فى حالته، فهل طوافه صحيح أم لا و لما ذا؟

ج: طوافه صحيح لأن الواجب فى الطواف هو كون طواف الطائف فى حال تكون الكعبة على يساره و أمّا الوجه فلا يعتبر فى شىء.

س: لو كانت المزاحمة موجبة لاختلال بعض واجبات الطواف كجعل الكعبة محاذية للكتف الأيسر مثلاً- و لم يمكن جبر ذلك بالرجوع، فكيف يصنع المكلف؟

ج: إذا لم يمكن جبرانه بنحو الرجوع القهقرى يدور بدون ثبة الطواف حتى يبلغ الموضع الذى سلب منه الاختيار فينوى إدامه الطواف منه.

س: فى حجّ الأفراد هل يجوز تقديم طواف الحجّ و السعى و طواف النساء اختياراً قبل الوقوفين؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٧

ج: أمّا طواف الحجّ و السعى للقارن و المفرد فيجوز تقديمهما اختياراً على كراهية و أمّا طواف النساء فلا يجوز تقديمه اختياراً.

س: ما هو حكم المبطلون أو المسلولون اللذين لهما يمكن أن يتحفظاً من سراية النجاسة؟ هل يكفى الطواف بأنفسهما أم يجب النيابة عنهما و يطاف عنهما مع أنّ النصّ صرح بالنيابة؟

ج: الظاهر أنّهما فى الصورة المفروضة يجب عليهما أن يطوفا بأنفسهما.

س: فى صورة العجز عن الإتيان بالطواف، فهل تجب صلاة ركعتى الطواف على المكلف نفسه أم على النائب؟

ج: الظاهر هو الوجوب على النائب.

س: إذا كان هناك زحام فى الطواف، فهل يجوز الطواف خلف مقام إبراهيم؟

ج: إذا كان هناك زحام و لم يمكن تأخير الطواف للضيّق و نحوه يجوز.

«الهدى»

س: هل يجب على صاحب الهدى أن يأكل منه؟

ج: لا يجب بل يستحب.

س: فى مسألة أكل ثلث الهدى، هل يصدق الأكل من ذبيحتى

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٨

فيما إذا وضعت قطعة لحمى مع لحوم هدى الحجاج فى قدر الطبخ، هل يصدق عليه لكل حاج أنه أكل من لحمه مع الاختلاط؟
ج: الظاهر هو الصدق.

س: هل يجب بعد الإحلال من إحرام حج الأفراد أن يبادر عرفا إلى الإتيان بالعمرة المفردة ولا يجوز التأخير؟

ج: العمرة المفردة فى حج الأفراد وكذا القران لا تكون واجبة إلّا إذا كان مستطيعا لها أيضا لاستقلالها عن الحج وفى هذه الصورة يجب الإتيان بها فوراً ولا يجوز التأخير.

س: هل العمرة لدى سماحتكم عددية أى كلّ ثلاثين يوم دون اعتبار لدخول الشهر، أم هلالية تعتمد على ثبوت الهلال شرعا فى أول كلّ شهر؟

ج: الملاك هو عنوان الشهر لا ثلاثون يوماً ولا عشرة أيام.

س: هل يجب على صاحب الهدى الأكل من هديه؟

ج: لا يجب بل يستحب.

س: يقوم بعض الحجاج بإهداء ثلث الهدى (وجوباً أو استحباباً) إلى بعضهم والقبول من الآخر قولاً من دون تحقق القبض والإقباض لأن ذلك يحصل فى الخيم لا فى المسالخ، هل يكون هذا صحيحاً أو لا بد من القبض؟

ج: لا يصح الإهداء من دون القبض والإقباض.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٦٩

س: ما حكم الذبح بالسكاكين المعروفة ب (الاستيل)؟

ج: لا مانع منه بعد كون مقتضى التحقيق أنه نوع من الحديد له امتياز و خصوصية.

س: الأول: تجوز الفقهاء بذبح الهدى فى وادى «محسر» الذى هو خارج «منى» فيما لم يمكن القيام بذبح الهدى فى «منى».

والظاهر المستفاد من تجوز الفقهاء هو: أن وادى «محسر» ليس له خصوصية بل ظاهر الجواز يشمل غير وادى «محسر» كذلك وإن بعد عن «منى».

الثانى: لا- يمكن للحاج أن يعمل برأى الشارع المقدس الذى يرى بتقسيم لحم الأضحية و دفع ثلثه للفقير المؤمن - حتى لو قلنا باستحبابه بل لحم الأضاحى يسرف.

الثالث: وجود كثرة الفقراء فى بلاد المسلمين.

الرابع: لعل السبب فى رأى الشارع بتقسيم لحم الأضحية هو: مساعدة الفقراء والاستفادة من لحم الأضحية و عدم إسرافه.

فاستناداً على الأمر الأول، و تنفيذاً لرأى الشارع المقدس، و مساعدة لفقراء بلاد المسلمين، و رعاية لعدم الإسراف، هل يجوز للحاج بعد رميه بجمرة العقبة فى يوم العيد أن يؤكل شخصاً فى وطنه، أو فى أى مكان الذى يتواجد فيه الفقير المؤمن للقيام بشراء الهدى و ذبحه فى يوم العيد و توزيعه على الفقراء فى ذلك المكان؟

ج: بعد كون الأحكام الشرعية خصوصاً ما يتعلق منها بالعبادات سيما الحج تعبدية محضة و لازمها أنه

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٠

لا مجال لنفوذ رأى و النظر الشخصى فيها فاللازم الاقتصار على ما يقتضيه الدليل و المستند الشرعى، و عليه فبعض الامور المذكورة فى الورقة مخدوشة، فإنه إذا لم يمكن الذبح فى منى و جاز الذبح فى وادى محسر الذى هو متصل بمنى و قريب منها فلا دلالة لذلك على جواز الذبح بعد عدم إمكانه فى منى فى أى مكان و لو كان بينه و بين منى فاصلة كثيرة. كما إن التقسيم ثلاثة أقسام لا يكون واجباً و استحباب دفع ثلثه إلى الفقير و إن كان يمكن العمل به فى الفرض الذى ذكرتم إلّا أن الأكل من الثلث لا يجتمع مع ما ذكر و

هذا وأشباهه ترشد إلى أنّ المسائل لا يمكن أن تلحظ بعقولنا فاللازم الذبح في منى و لو لم يمكن فيها ففيما يقاربها.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧١

مسائل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

«الدفاع»

س: إذا رأيت سارقا يسرق في دكان ما، فهل يجب على إخبار صاحب الدكان عن السارق حتى يقبض عليه أو نهى السارق عن فعله؟
ج: يجب النهي عن المنكر ورعاية مراتبه والموارد مختلفة.

س: إذا قال زيد أريد أن أدرس عند عمرو والعالم في نظره فقال بكر الذي يعرف عن عمرو أنّه لا يعرف تدريس المادّة الفلانيّة من دون أن يستشير، زيد قال لما ذا لا تدرس عند أحمد الذي ليس هو بطلبة العلم لكن أفضل في نظري (و هو الواقع) من عمرو الطالب وإنّ الاستفادة عند أحمد أكثر من عمرو فهل يعدّ هذا غيبة أو انتقاص في حقّ عمر و الطالب العلم؟

ج: إذا كان غرض بكر الإرشاد والهداية دون تنقيص

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٢

عمرو لا مانع من ذلك.

س: هناك أحد الطلبة يصدر منه الكذب وعدم الورع في بعض تصرّفاتة و نقش كثيرا وقدم له النصح في هذه التصرفات و يدّعي لنفسه حيّة الإسلام و يحبّ مثل هذه الألقاب و إذا دخل مجلسا يحبّ أنّ الناس يقومون له إجلالا له و تصرّف بعض المؤمنين له بعدم صلاة الجماعة خلفه وعدم هذه التصرفات فرجو من جنابكم العالی أن تبينوا لنا كيفية التصرف مع مثل هذا الشخص و كيف يتصرّف معه طلبة العلم لأنّه يكون سببا لتشويه طلبة العلم؟

ج: ينبغي بل يجب إرشاده و تبين أنّ هذا العنوان أى التصدّي للروحانية لا يناسب الكذب وعدم الورع و ادّعاء الألقاب الذي لم يبلغ حدّه و مع عدم التأثير والإصرار تجب المقابلة معه لئلا يؤثّر في الناس.

س: هل يجوز للمسلمين الصلح مع الكيان الصهيوني الغاصب إسرائيل أم لا يجوز ذلك؟

ج: لا- يجوز بوجه أى وجه كان وقوله تعالى: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) ناظر إلى السلم الواقعي الذي لا يكون مقدّمة لتجهيز القوى و إعدادها بعدا للحرب مع المسلمين و تضعيف الإسلام، و الكيان الصهيوني خذله الله مقصده ذلك فلا يجوز للمسلمين الصلح معه أصلا.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٣

مسائل في الوصية

س: رجل توفى و لم يترك وصيّة خطيّة و قد أوصى ولده الكبير شفها بأن يصرف من ثلثه للصلاة لمدّة عشرين سنّه و صيام لمدّة عشرين سنّه و مبلغ خمسمائة ألف تومان (أى نصف مليون تومان) إلى زوجته، فالسؤال هو:

لنكراني، محمد فاضل موحدى، أجوبة السائلين (للفاضل)، در يك جلد، دفتر حضرت آية الله، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

أجوبة السائلين (للفاضل)؛ ص: ٧٣

أولاً- في حالة عدم وجود اتفاق الورثة على شخص معين هل يجوز للورثة التصرف بالثلث كل حسب حصته، علماً أنه لا يوجد قاصرون بين الورثة؟

ثانياً- هل يجوز تأخير صرف الثلث لمدة معينة؟

ثالثاً- هل مصاريف الدفن و القبر و الفاتحة و السابغ و الأربعين و السنة تصرف من الثلث أو من التركة؟

رابعاً- هل يجوز صرف ما تبقى من الثلث بعد إخراج مقدار الصلاة و الصيام و المبلغ الذي أوصى به المتوفى إلى زوجته على بعض ورثة الميت كمبرات للميت؟

ج: الظاهر في مفروض السؤال كون الوصي هو ولده

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٤

الكبير؛ إذ لا يشترط في صحة الوصية كونها كتابية، فالجواب عن الأسئلة المذكورة:

١- لا يجوز للورثة التصرف في الثلث بل للوصي المزبور الولاية عليه بالصرف فيما أوصى به.

٢- لا يجوز التأخير مع الإمكان.

٣- التجهيزات الواجبة تخرج من أصل التركة و البقية إن كانت داخله في الوصية تخرج من الثلث و لا تحتاج إلى موافقة جميع الورثة.

٤- إذا كانت خارجة عن الوصية تحتاج إلى موافقة الجميع و لو فرض كونها داخله يجوز للوصي أن يصرف على بعض الورثة.

س: لو أن شخصاً عيّن مثلاً- عشرة آلاف من ثلثه ليصرف في صلوات قضاء عنه و عمره يبلغ مثلاً- خمسين عاماً و المبلغ من المال الموصى به يكفي لستين عاماً أي بزيادة عشر سنين على عمره فهل يجوز للوكيل أن يصرف المبلغ الزائد على عمر الميت المعين من قبل الميت ليصرف في قضاء صلوات عنه في موارد أخرى تعود بالنفع عليه من قبيل إخراج زيارة عنه أو حجة أو صرفه في طرق الخير أم لا يجوز؟

ج: يجوز ذلك زائداً على عشر سنين أيضاً في المورد المفروض بمقدار مدّة صغره و عدم بلوغه.

س: لو أوصى بثلثه في أعمال لنفسه فهل هو من باب الوصية

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٥

التكميلية بالمال فيثبت نصفه بالشاهد الواحد أم لا؟

ج: لا يكون من باب الوصية التكميلية.

س: المتوفى ترك مبلغا من المال ولديه من الولد ذكور و إناث، و ذمته مشغولة بصلاة و صوم و بما أن الولد الأكبر فاسق و لا يريد قضاء ما فات عن أبيه، هل يجوز أن يؤخذ من سهمه من دون إذنه لإجارة الصلاة و الصوم عن أبيه، و مع عدم الجواز كيف يفرغ ذمة أبيه؟

ج: لا يجوز الأخذ من سهمه نعم إذا تبرّع بعض الورثة من الذكور أو الإناث بالقضاء تفرغ ذمة أبيه كما إذا تبرّع أجنبي بذلك.

س: لو أجاز الورثة وصية مورثهم في حياته فهل لهم الرجوع بعد وفاته؟

ج: المشهور و هو الأقوى عدم جواز الرجوع بعد وفاته.

س: إذا أوصى الوالد بحرمان الولد من الميراث، قال مثلاً: لا أجوز له أو حرّمت عليه أن يأخذ شيئاً من أمواله، هل تنفذ وصيته؟

ج: الوصية بهذه الصورة غير نافذة شرعاً.

س: و في مفروض السؤال لو قال أحد الوالدين لا- أريد أن يحضر ولدي فلان جنازتي و مراسيم دفني بل لا أجوز له أن يدخل المغتسل ليوّدعني، هل تنفذ وصيته؟ و في حالة النفوذ إذا جاء الولد هل يجب علينا منعه أم لا؟ و في حالة وجوب المنع إذا خيف من الفتنة ما هو التكليف؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٦

ج: مثل هذه الوصية غير نافذة شرعا.

س: لو توفي شخص و كان عنده بيت أو دكان و أقدم الورثة بعد موته على إيجار المنزل أو الدكان قبل القسمة للميراث، فهنا هل لزوجة المتوفى أن ترث الثمن أو الربع من النقود المتحصلة من إجارة المنزل أو الدكان الواقعة بعد وفاة زوجها مع أن المعروف بين الأصحاب أن المرأة لا ترث من الاصول و إنما ترث من العروش.

ج: الظاهر أنها ترث من العروش بنسبة سهمها من مال الإجارة بعد توزيعه على الاصول و العروش.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٧

مسائل في الإرث

س: المعروف بين الأصحاب أن الزوجة لا ترث من الاصول و إنما ترث من العروش و من المنقولات، فلو خلف الزوج بيتا أو بناءة كان الزوج قد أجرها على شخص آخر في حال حياته فهل للزوجة أخذ مجموع الاجرة بناء على فرض كون الاجرة من قبل المستأجر بلحاظ العروش فقط دون الاصول أو لها فقط نصف الاجرة بناء على كون الاجرة تدفع من قبل المستأجر بلحاظ الاصول و العروش؟
ج: إذا فرض كون الاجرة من قبل المستأجر بلحاظ العروش فقط دون الاصول و كان مورد الإجارة نفس العروش فلا محالة تستحق سهمها من الاجرة و إذا فرض كونه في مقابل المجموع من الاصول و العروش فتستحق ما يقابل العروش من الاجرة و لا يختص بالنصف بل يختلف باختلاف الموارد.

س: إذا كان أحد الورثة فاسقا و شاربا للخمير فإذا أعطى له من سهمه يخشى عليه أن يصرفه في المعاصي، هل يجوز أن يمنع من إعطائه

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٨

هذا مع اليأس من تركه للمعاصي، كيف يتصرف في هذه الأموال، هل يجوز صرفها على أولاده و زوجته، و هل هذا الأمر يرجع إلى الحاكم الشرعي أو وكيله، فإذا كان الأمر يرجع إلى وكيله فترجو من جنابكم أن تبينوا لنا حكم هذا المورد لئلا يرجع إلى أحد وكلائكم؟
ج: مجرد الخشية المذكورة لا يسوغ المنع من إعطائه سهمه من الإرث.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٧٩

مسائل في النكاح و الطلاق

[النكاح]

س: المشهور أنه يكره تزويج الإمامية من المخالف، و لهذا علمائنا في الخليج حفظهم الله يمتنعون من إجراء العقد بينهما لعل الفتاة أو أهلها يرتدعون عن ذلك و الذي يحصل في بعض الأحيان أنهما يصران على التزويج من بعضها البعض أو أن وليها يشترط أن يكون العقد عند الشيعة دونهم مع ذلك العلماء يمتنعون من إجراء العقد و وليها لا يقبل إلا أن يكون العقد عند الشيعة فهذا الأمر لعله يسبب وقوعهما في المعصية؟ فترجو من جنابكم العالي أن توضحوا لنا هذا الموضوع الحساس لأنه موضع ابتلاء؟

ج: إذا رأوا أن امتناعهم من إجراء الصيغة يسبب وقوعهما في المعصية و لو احتمالا فلا وجه للامتناع و لعل الإجراء يصير موجبا لاستبصار الزوج و رفع اليد عما هو عليه من المخالفة.

س: زوج يريد أن يتزوج الثانية و لكن ربما تصاب الاولى بانهياء عصبى أو لا أقل يكون إيذاء لها هل يجوز للزوج مع هذا الفرض

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٨٠

التزويج من الثانية مع عدم وجود أى عذر للتزويج مجرّد رغبته فى ذلك؟

ج: لا شبهة فى صحّة التزويج الثانى كما أنّ الظاهر عدم حرمة لعدم قصد الزوج الإيذاء و مجرّد تأذيها منه لا يوجب الحرمة عليه.

س: إمامى يجرى صيغَةُ العقد عند السنّة حسب شرط زوجته السنّة فكذلك يطلّق زوجته عند المخالف، هل هذا الطلاق يقع لأنّه التزم بالعقد عندهم أم لا بدّ من الطلاق عند الإمامى حسب الشروط المقرّرة، و ما حكم من كان غافلا من هذا الحكم و تزوّجت زوجته السنّة بعد ذلك، فهل بالنسبة إليه مطلقّة و بالنسبة إلى الزوج الأوّل غير مطلق؟

ج: لا بدّ على تقدير صحّة عقد النكاح من إيقاع الطلاق عند الإمامى حسب الشروط المقرّرة التى منها حضور عدلين عنده و حكم الغافل ما ذكر و تظهر الثمرة فيما إذا كان زوجها الثانى أيضا إماميا.

س: هل يجوز للزوجة منع ضيف الزوج من الدخول إلى الدار لاختلاف بينها و بين الضيف فكريا؟

ج: لا يجوز للزوجة المنع المذكور، نعم يجوز لها أن تمتنع من الضيافة و من الطبخ و غيره.

س: هل يجب على الزوج أن يقبل بذهاب زوجته إلى المدرسة الرسمية الحكومية؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٨١

ج: لا يجب على الزوج القبول، نعم إذا كانت جاهلة بالمسائل الإسلامية الاعتقادية أو العلمية و أرادت العلم فاللازم القبول.

س: هل عمل الأبناء فى بناء بيت والدهم، و كذا عمل الزوجة فى بناء بيت زوجها، يوجب لها حصّة و سهما فى البيت، علما بأنّ الأبناء لم يكونوا بالغين لسنّ التكليف (صغارا)، و عملهم لم يكن منتظما، و لم يكن هناك اتفاق بين الأبناء و الزوجة من جهة و ربّ البيت على اجرة.

ج: العمل المذكور لا يوجب سهما فى البيت بوجه بل لا تستحقّ الزوجة اجرة أيضا إذا لم يكن عملها بأمر الزوج و بقصد الاجرة و كذا الأبناء الصغار إذا كانت مصلحتهم مقتضية لذلك.

س: إذا أرادت الزوجة أن تعمل الطعام لنفسها بنفسها، و كذلك غسل ملابسها، و نظافة البيت، و لم يرد الزوج ذلك، و إنّما أراد القيام بتلك الامور عن طريق إحدى النساء من محارمه أو خادمة فأى الإرادتين مقدّمة؟

ج: إرادة الزوج مقدّمة إلّا إذا كان القيام من غير طريقها غير مناسب لشأنها و لطبعها.

س: ما هو حكم نتف بعض شعر الحاجبين للمرأة «الحفاف»؟

و حكم الوشم؟

ج: لا مانع منه.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٨٢

س: هل يجوز للمرأة أن تكشف وجهها و كفيها مع الأمن من نظرات الريبة؟

ج: نعم يجوز.

س: ما هو رأيكم فى أن تجعل المرأة نفسها عقيما دائما؟

ج: إذا كان مع موافقة زوجها فالظاهر هو الجواز فى صورة عدم العقم دائما، و أمّا فى صورة الدوام فالظاهر عدم الجواز.

س: ما هو حكم الخلوة بالمرأة الأجنبية و لو مع أمن الوقوع فى الحرام؟ و ما هى حدود الخلوة المحرّمة؟

ج: لا بأس بنفس الخلوة مع الأمن و كمال الاطمئنان، و الخلوة عبارة عن إمكان تحقّق الحرام منهما مع عدم اطلاع الغير.

س: هل يجوز النظر إلى شعر المجنونة البالغة و مصافحتها أو بالعكس إلى المجنون؟

ج: لا فرق بين المجنونة و غيرها من هذه الجهة و كذا بين المجنون و غيره.

س: نرجوا من جنابكم العالی أن تبینوا لنا مصداق المجنون، لأنه يوجد بعض المجانین یدرکون بعض الأشياء دون بعض أو بالأخرى نقول إن بعض تصرفاته موافقة للعقل دون بعض، والذي يحصل لبعض أهل العلم أنه یؤتی له بمجنون و مجنونة من هذه الحالات، السؤال: هل یصح تزویجهما إذا كانا یدرکان قليلا معنى الزواج

أجوبة السائلین (للفاضل)، ص: ٨٣

و الغرض منه، و هل یکفی ولاية الأب أو الجد أم لا بد من ضم إجازة ولاية الفقیه أو وکیله المجاز فی الامور الحسیة، و مع عدم وجود الأب لمن الولاية؟ و فی حالة أخذ الوكالة یدرک قليلا أن هذا العالم جاء لیزوجهما، و هل یکفی أن یؤخذ منهما الوكالة بالتلقین مجرد یقول ما یقوله العالم طبعاً مع عدم إحراز العالم بأن المجنون فهم معنى الوكالة أم لا. و ما الحكم بالنسبة إلى المجنونین إذا كانا لا یدرکان شیئا، کیف يتم العقد علیهما؟

ج: مقتضى الاحتیاط الوجوبی مضافاً إلى رعاية إذن الأب أو الجد الاستئذان من الحاكم أو وکیله، نعم لو كان الجنون أدوارياً لا یحتاج فی زمن الإفاقة إلى غیر إذن الأب أو الجد، أمّا الفرض الثانی فی المجنون فحكمه مذکور فی العروة و ما علّقه علیها من الحواشی فراجع.

س: المعروف عند بعض من أهل البحرین أن المرأة تشترط من مهرها المؤخر عند الطلب أو عند القدرة أو عند طلاق الزوج إذا طلق الزوج باختیاره، أیهم یكون صحیحاً و شرط غیر معلق؟

ج: حیث إن المهر المؤخر قسم من الدین و هو یجب أدائه عند المطالبة و الاستطاعة أى القدرة فهذا لا یحتاج إلى الاشتراط و لكن الاشتراط بمنزلة التأكيد و أما التعليق على طلاق الزوج فهو غیر جائز.

س: هل إن عدم جواز خروج المرأة من بیته بغير إذنه على إطلاقه

أجوبة السائلین (للفاضل)، ص: ٨٤

- و لو فی غیر وقت الاستمتاع بها- و حتى لو منعها من زیارة أهلها أبداً مضافاً إلى منعه من الخروج- و هو یحصل عند المتعصّین الجافّین محتجاً بأن ذلك من حقّه- و هل هذا إلّا سجن مؤبد جالب للأمراض النفسیة و البدنیة؟ أفیدونا جزاکم الله خیراً.

ج: نعم، من حقّه علیها أن لا تخرج من بیتها إلّا بإذنه أو لتعلم الواجب أو العمل به و لو إلى أهلها إلّا أن الأخلاق الحسنة، بل الإنصاف و حسن السلوك و السیره تقتضى مراعاة حالها و التوسعة علیها و عدم التضييق غیر المتعارف فی شئونها. قال الله تعالى:

وَ عَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ النساء / ١٩. و فی الخبر:

إن المرأة ریحانة و لیست بقهرمانة. و الله العالم.

س: امرأة تزوجت فی عدتها متوهمّة أنه یحرم مع إرادة الدخول فقط- أى لا یحرم مجرد العقد- مع إنها تلفّظت بالعقد- حسب قولها- مداراة لمن ألح علیها بالعقد متسترة بالعقد السابق- لکونه متعة- و إلّا فهی تراه باطلا- أى العقد الأخير- فهل هذه تحرم مؤبداً؟

ج: إن جهلت المرأة بحرمة العقد فی العدة فهی لا تحرم مؤبداً، و أيضاً حیث إنه یعتبر فی صحّة العقد قصد الإنشاء ففی فرض السؤال إن لم تقصد المرأة من تلفّظها بالعقد الإنشاء بل تلفّظت بنحو لقلقة اللسان فهی لا تحرم مؤبداً. نعم، إن كانت عالمة بحرمة العقد فی العدة و قصدت بالعقد الإنشاء، زاعمة و متوهمّة عدم

أجوبة السائلین (للفاضل)، ص: ٨٥

الحرمة مع عدم إرادة الدخول (كما هو ظاهر آخر السؤال) فالظاهر حیثئذ الحرمة الأبديّة هذا مضافاً بأن الاحتیاط حسن خصوصاً فی مفروض السؤال.

س: رجل قارب زوجته فی لیلة الیوم السابع من عاداتها باعتقاد أنّها طاهرة، و لم تمنعه الزوجة لاحتمالها أنّها طاهرة، فتبین أنّها لم تكن طاهرة بعد، فهل تجب علیهما الکفارة؟ أم تجب على الزوجة فقط؟

أم لا تجب؟

ج: لا تجب الكفارة على الزوج بعد اعتقاده طهارتها، وأما الزوجة فالظاهر اللزوم عليها لعدم كونها معتقدة بها.

س: في المجتمعات الغربية تكون العلاقة بين الرجل والمرأة علاقة غير شرعية، فلو تكوّنت اسره من امرأة مسيحية ورجل آخر من دون زواج (يعني لم يجروا صيغته العقد المتعارفة في الكنيسة عندهم).

فلو انفصلت هذه المرأة، هل تحتاج إلى عدّة كي يتزوّج بها المسلم متعة (على فرض جواز نكاح المتعة من الكتابية)؟ أم لا تحتاج لكونها زانية (و الزانية ليس لها عدّة)؟

ضمننا هكذا علاقة بين الأفراد تعتبر قانونية، وإن كانت عند نظر أهل الديانة المسيحية الملتزمين غير شرعية، أفتونا في ذلك آجركم الله.

ج: في فرض المسألة لا تحتاج إلى عدّة.

س: إذا لم يجوز الأب المخالف أن يزوّج ابنته من شاب لأنه شيعي إمامي فاتفق الشاب والشابة على أن يجريا بينهما الصيغة الشرعية، أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٨٦

فهل يصحّ هذا العقد من دون إذن الولي المخالف؟ أو هل يجوز للعالم الجعفرى أن يجرى الصيغة على أساس إن عدم إذن الأب في غير محلّه؟

ج: العقد المذكور صحيح، واعتبار إذن الأب على تقديره إنّما هو في غير مثل هذه الموارد.

س: إذا اشترطت المرأة ضمن عقد الزواج أنّها حرّة في الخروج من البيت متى ما شاءت، فهل يستطيع الرجل أن يخالف هذا الشرط و يمنعها من الخروج من البيت إلّا بإذنه، فهل هذا الشرط باطل لأنه مخالف لحقّه؟ و يكون مثلما إذا اشترطت عدم تزوّجه بزوجة ثانية؟

ج: هذا الشرط باطل لأنه مخالف للكتاب والسنة.

س: هل يشترط إذن الزوجة المسلمة في زواج الكتابية دواما وانقطاعا؟

ج: لا يشترط إذنها في زواج الكتابية انقطاعا، وأما زواجها دائما فلا يجوز حتّى مع الإذن.

«الطلاق»

س: افيدكم علما إنّني زوجه أحد طلبة العلم في النجف الأشرف و منذ أحداث النجف الأشرف السابقة الواقعة في سنة ١٩٩١ م انقطعت عني أخباره و أكثر ما جاءنا عنه أنّه قتل، و قد أرسلنا أشخاصا في طلبه في النجف الأشرف و قد أخبرونا بقتله، و قد جرى

البحث عنه في النجف الأشرف و السؤال عنه في خارج العراق كإيران و سوريا

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٨٧

و بعد كلّ ذلك ذهب والدي إلى العراق منذ فترة و جيزة و لم يحصل على خبر عنه.

١- هل انفصل بالطلاق أم بعدّة الوفاة.

٢- إذا غاب الزوج عن زوجته عدّة سنوات و جاءتها الأخبار بأنّه قتل، هل تعتدّ عدّة الوفاة بمجرد وصول النبا؟ أم تنتظر؟ و إذا وجب عليها الانتظار، كم سنة تنتظر؟

أفتونا مأجورين.

ج: الجواب عن كلا السؤالين أنّه تارة يحصل العلم، أو الاطمئنان القريب من العلم بموته. ففي هذا الفرض تعتدّ عدّة الوفاة من دون حاجة إلى الطلاق، و اخرى لا يحصل ذلك بل يتحقّق اليأس من الاطلاع عليه، ففي هذا الفرض لا بدّ و أن تنتظر أربع سنوات ثمّ إذا

أرادت الطلاق يطلّقها الحاكم أو وكيله، و مع عدمهما عدول المؤمنين و تعتدّ عدّة الوفاة.

س: رجل طلق زوجته و بعد طلاقها كان لديه بعض الصور القديمة لزوجته، فهل يجوز النظر له إلى هذه الصور؟
ج: لا يجوز.

س: إذا جامع الرجل زوجته و هي حائض، فهل يصح طلاقها بعد طهرها من نفس هذه الحيضة؟ أم لا بد من الانتظار حتى تحيض مرة أخرى ثم تطهر؟

ج: لا يصح بل لا بد من انتظار طهر آخر.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٨٩

مسائل في الإجارة

س: قد يقوم بعض الأشخاص بتقديم عقود للإيجار مع أنهم لا يسكنون بالإيجار لأن الوزارة تطلب إثباتاً بأن الشخص يسكن بالإيجار، فيقوم بكتابة عقد مع أحد أصدقائه بأنه يسكن عنده بالإيجار، فهل يجوز ذلك؟
ج: إذا لم يكن الإيجار مقصوداً له جداً لا يجوز ذلك.

س: إذا استقدمت خادمة من خارج بلدى و دفعت مبلغاً من المال مقابل الفيزا (تأشيرة دخولها إلى البلد) و كذلك عند ما جاءت دفعت مبلغاً آخر للفحص الطبى و كتبت معها عقداً على أن تعمل عندى لمدة سنة براتب شهرى قدره ثلاثون ديناراً، و قد دفعت من أجل أن آتى بها مبلغاً كبيراً قد يصل إلى ٢٠٠ دينار مثلاً و هى لم تشتغل عندى أكثر من شهر واحد، فهل من حقى أن اطالبها بالمصاريف التى دفعتها من أجل استقدامها و لا اعطيها راتب الشهر الذى عملت فيه عندى؟
فهل يجوز أن آخذ منها كذلك ما تملك من أموال حتى أوفى ما صرفته؟

ج: لا يجوز أخذ ما صرفته فى مقابل الفيزا

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٠

(أو الويزا باصطلاحنا) و لا ما صرفته فى الفحص الطبى بل اللازم عليها البقاء سنة طبق العقد المكتوب و أخذ ثلاثين ديناراً كل شهر.
أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩١

مسائل فى الحجر

س: زيد سفيه فى تصرفاته المالية يصرف أمواله فى غير محلها أو يتصرف بما هو ليس من شأنه أو يقرض بعض الناس و يأتى فى آخر الشهر ليس لديه شىء حتى ينفق على زوجته و ابنه فتقول زوجته عند ما رأيت منه هذه الحالة تصرفت من ورائه لمصلحته و مصلحة ابنه و بيته فصرت آخذ من جيبه فى مرة مبلغاً من دون إخباره حتى أجمع المال ليوم الضيق، فهل هذا يجوز لى أم لا؟ و هل هذا التصرف يحتاج إلى إذن الحاكم الشرعى أو وكيله كونه سفيهاً؟

ج: يحتاج إلى إذن الحاكم أو وكيله.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٣

مسائل فى الشفعة

س: ما هى الأشياء التى يثبت فيها حق الشفعة؟

ج: إذا كانت مملاً لا ينقل و كانت قابلاً للقسمه كالأراضى و البساتين و الدور و الدكاكين و نحوها.

س: هل يثبت حق الشفعة إذا كان الشركاء ثلاثة؟

ج: لا تثبت.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٥

مسائل في الدين

س: زيد و عمرو دائنان ل (بكر) ... أحال (بكر) دائته زيد إلى البنك ب (چك) أصدره له ... و كلّ زيد عمروا لقبض ماله من البنك فجعل (الچك) باسمه مثلاً ليتمكن من سحب المال من البنك.

قبض عمرو (الوكيل) المال من البنك و تصرف فيه بدون إذن الموكل (زيد)، فهل يكون عمرو (الوكيل) مديونا للموكل أو لا؟ و هل يختلف الحال لو قبض عمرو المال لزيد أو لنفسه أو لبكر ... أو مع إذن بكر لعمرو في قبضه لنفسه و عدمه ... مع أنّه قبض بنفس الحوالة (الچك) الذي أصدره (بكر) لزيد لا لعمرو.

ج: الظاهر أنّه لا يجوز له أن يقبض المال من البنك إلّا لزيد و لا يجوز له التصرف فيه بدون إذن زيد خصوصاً مع عدم حلول أجل دينه أو عدم امتناع بكر من أداء دينه إليه أيضاً.

س: من كان عليه دين حالّ و صاحب الدين يطالبه فهل له التوسعة على نفسه و عياله أو شراء دار أو وسيلة نقل كالسيارة أو وسيلة أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٦

اتّصال كالهاتف أو إقامة مجالس العزاء و إطعام الطعام، أو تجميع رأس مال لكي يتجر به و يسدّد دينه من أرباحه أم يحرم عليه ذلك و يجب عليه أداء الدين؟

ج: مع فرض حلول الدين و مطالبة الدائن و قدرة المدينون على الأداء لا تجوز المماطلة و التأخير باستناد التوسعة غير اللازمة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٧

مسائل في الضمان والدية

س: من المعلوم أنّ العارية ليس على مستعيرها ضمان، إلّا عارية الذهب و الفضة، لما ذا هذا الاستثناء للذهب و الفضة؟

ج: ليس على الفقيه بيان علل الأحكام.

س: هل يعتبر التغرير سبباً للضمان؟

ج: نعم يعتبر لقاعدة الغرور.

س: إذا تلف المتاع عند البائع قبل قبض المشتري له، من الضامن؟

البائع أم المشتري؟ و إذا كان البائع هو الضامن، فمعنى ذلك: أنّ عقد البيع الذي يستلزم انتقال المتاع إلى المشتري لا أثر له؟

ج: نعم، كلّ مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه، و معنى ذلك انفساخ المعاملة قبل التلف آناً ما و انتقال المبيع إلى البائع و وقوع التلف في ملكه.

س: هل يجوز للمعلم في المدرسة أن يضرب التلاميذ إذا لم يكونوا يدرسون أو لم يكتبوا واجباتهم؟

ج: يجوز بالمقدار المتعارف عليه للتأديب، و لا يكون

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٨

موجباً للدية.

س: هل يجوز للمعلم أن يضرب التلميذ الذي يشاغب في المدرسة و يضرب التلاميذ الآخرين؟

ج: إذا انحصر طريق النظم بالضرب يجوز له الضرب غير الموجب للدية.

س: إذا ضرب المعلم التلميذ و سبب له عاهة أو شللا في يده، فهل عليه الدية؟ وكذلك إذا سبب له سوادا في يده من أثر الضرب، فهل عليه الدية؟ و كم مقدار الدية في الحالتين؟

ج: يجب عليه الدية، و مقدار الدية في الاسوداد في اليد ثلاثة دنانير أى الدينار الذى يكون من الذهب و مقداره مثقال مع كونه مسكوكا.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ٩٩

مسائل فى الوقف والهبة

س: ما الفرق بين الوقف و الحبس؟

ج: بعد وضوح كون المورد هو الوقف المنقطع الآخر، الفرق هو أنه يعتبر العين فى الحبس باقية على ملك الحابس بعد زوال المدّة و فى الوقف محل إشكال.

س: هل يعتبر الوقف عقدا أم إيقاعا؟

ج: فى بعض فروضه يكون عقدا و فى البعض الآخر إيقاعا.

س: إذا كان المسجد بحاجة إلى الترميم، فهل يجب الإذن من الحاكم الشرعى أو وكيله؟

ج: إذا كان له متول شرعى لا بدّ من الاستئذان منه و مع عدمه لا يجب الإذن من الحاكم أو وكيله.

س: مسجد ليس فيه قسم للوضوء و الآن يريدون تسليك الماء إليه فى أحد أطراف المسجد للوضوء و لكنهم لا يعرفون كيفية الوقف، هل الأرضية كلّها موقوفة للمسجد أم عين قسم خاص للوضوء،

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٠

فهل يمكن إحداث قسم للوضوء بالإذن من جنابكم العالى أو وكيلكم؟

ج: إذا لم يمكن ذلك فى أطراف المسجد القريبة منه و كان موردا للحاجة يجوز إحداث قسم للوضوء.

س: و فى مفروض السؤال مسجد فيه قسم للوضوء و لكن لضيق و ازدحام المصلين فى دورات المياه يريدون إحداث و تسليك الماء إليه فى طرف آخر من المسجد للوضوء خاصّة، هل تجيزون ذلك بإذن من جنابكم العالى أو وكيلكم؟

ج: ظهر حكمه من الجواب السابق.

س: لو أوقف شخص قرآنا مخطوطا و جعل عليه وقف لصيانته ثم تلف فهل يجعل بدله قرآنا- مطبوعا- و يسان من الواقف، و إذا لم يجز ففى أى شىء يصرف حاصل الوقف؟

ج: الظاهر أنه يصرف حاصل الوقف فيما يرجع إلى صيانة القرآن لا القرآن الخاص بل مطلقه مثل ما إذا جعل محفظة للقرآن مانعة عن تلفه أو تغييره مثلا.

س: هناك أرض فى إحدى مناطق البحرين يشهد أهل المنطقة بأنّ هذه الأرض كانت سابقا بستانا و كانت وقفا على الزهراء سلام الله عليها و السادة الكرام فاستولت عليها الدولة و بنت مدرسة، فهناك من المدرّسين المؤمنين الأخيار من يريد معرفة تكليفهم الشرعى فى هذه المدرسة مع عدم إمكان تحويلهم إلى مدرسة أخرى لأنّ الأمر راجع إلى الوزارة.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠١

أ- ما حكم الوضوء و الصلاة فى هذه المدرسة؟

ج: إذا كانت شهادتهم موجبة للاطمئنان أو كان فيهم عدلان يجرى على الوضوء و الصلاة فيها حكم الوضوء و الصلاة فى المكان المغصوب.

س: ب- ما حكم وجودهم في المدرسة و اشتغالهم بالتدريس طبعاً هذا مع عدم معرفتهم بكيفية الوقف؟

ج: أصل إحراز الوقفية يكفي في عدم الجواز و لو لم تعرف الكيفية.

س: ج- بعد إقامة المدرسة زرعت بعض الأشجار المثمرة من قبل الوزارة، ما حكم الأكل من هذه الأثمار؟

ج: الظاهر عدم الجواز.

س: هل تتوقف الهبة على القبض و الإقباض أم لا؟ و هل يعتبر سكن الموهوب له في الدار الموهوبة بأمر الواهب و إجازته قبضاً أم لا؟

أفتونا مأجورين.

ج: تتوقف صحّة الهبة على القبض بإذن الواهب، نعم فيما إذا كانت العين الموهوبة بيد الموهوب له كما في المورد المفروض لا تحتاج إلى قبض جديد.

س: هل تتم الهبة من الناحية الشرعية للأموال المنقولة و غير المنقولة بمجرد إجراء صيغة الهبة و كتابة تلك الصيغة و التوقيع عليها من قبل الواهب أم تتوقف على إجراء الصيغ الرسمية علماً بأنّ الواهب عاقل و سالم و لم يكن مريضاً؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٢

ج: يكفي مجرد إجراء الصيغة بل لا تحتاج إلى الصيغة أصلاً و إنّما تتحقّق بالمعاطاة أيضاً، نعم لا بدّ من القبول قولاً أو فعلاً.

س: هل شرط الواهب على الموهوب بعدم البيع أو المناقلة أو الرهن للمال الموهوب محلّ في أصل الهبة؟

ج: الظاهر صحّة الشروط المذكورة إذا كانت بنحو شرط الفعل لا شرط النتيجة.

س: عند ثبوت الهبة هل يحقّ للورثة المطالبة بتنفيذ الوصية التي سبقت كتابتها وقت الهبة حيث إنّ الهبة جاءت بعد كتابة الوصية بسنة

شهور و نصف أم إنّ الهبة اللاحقة للوصية هي التي يعمل بها؟

ج: الهبة اللاحقة عدول عن الوصية السابقة بالنسبة إلى مورد الهبة.

س: هل يحقّ للقاضي شرعاً ردّ المعاملة (التي سمع من الواهب أمره بالهبة و وقوعها لفظاً أمامه و كتابة صيغة الهبة و توقيع القاضي الجعفرى عليها) بعلة موت الواهب قبل أن تتمّ الإجراءات الرسمية فهل هذا يعتبر كتما للشهادة باعتباره شاهداً فضلاً عن كونه قاضياً؟

ج: حيث إنّ الأقوى حجّية علم القاضي ففي الصورة المفروضة لا يجوز له ردّ الهبة بعد سماعه لها من الواهب بل اللازم الحكم على وفقها.

س: هل صرف مجهول المالك يكون للفقير الشرعي فقط، أو له موارد أخرى لصرفه كإعطائه لشاب يريد الزواج و لم يملك

الصدق،

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٣

هل يجوز إعطائه لهاشمى فقير؟

ج: مصرفه الفقير غير الهاشمى.

س: يوجد مسجد قرب المقبرة فيأتي بعض المؤمنين لزيارة القبور فيأخذون الماء من المسجد ليرشونه على قبر أحد أرحامهم مثلاً مع

أننا لا نعلم بأن هل هذا الماء موقوف على المسجد أم سبيل و على فرض العلم بأنّ الماء لم يكن موقوفاً للمسجد لكنّه مخصّص

للوّضوء و بيت الخلاء، فهل يجوز هذا التصرف؟

ج: في صورة العلم بعدم الاختصاص لا مانع من أخذ الماء للرّش على القبر.

س: توجد في بلدنا أوقاف خاصّة بالمآتم تصرف في خصوص التعزية الحسينية قد أوقفها أحد فقهاء البحرين قبل حوالي خمسين سنة

و كان يقوم بالإشراف على توزيع ريعها على المآتم، و بعد وفاته قامت إدارة أوقاف الجعفرية المعيّنة من قبل الدولة بعملية للإشراف

حيث توجد- كما يدعى- عند البعض من أعضائها إجازة من بعض الفقهاء، و لكنّ هذا البعض غير ثقة كما هو المعروف عند أهل البلد.

فهل تبقى هذه الأوقاف على وقفيتها و يرجع أمرها إلى الحاكم الشرعى؟ أو أنها تعتبر مجهولة المالك باعتبار أنّ المتولّى عليها غير شرعى؟

و إذا كانت وقفا فما هو الحكم فى صرف هذه المبالغ فى غير الوجهة الموقوفة عليها، كما لو تمّ صرفها فى تجديد بناء المآتم، و بناء شقق للمآتم للاستثمار؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٤

أفتونا مأجورين.

ج: إذا كان أصل الوقفية محرزا فاللازم عند عدم ثبوت الإجازة المذكورة إرجاع الأمر إلى الحاكم الشرعى. و على أى لا يجوز صرف منافعها إلّا فى الجهة الموقوفة لها.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٥

مسائل فى التجارة

س: هل يجوز شراء البضائع المستوردة من إسرائيل؟ و ما هو حكم التبادل التجارى معها؟

ج: لا يجوز.

س: و هل يجوز شراء البضائع المستوردة من شركات تعتمد تجارتها على التعامل مع إسرائيل؟

ج: لا يجوز.

س: هل شراء البضاعة الإسرائيلية أعمّ من الملابس و الموادّ الغذائية و غيرها أم لا يجوز ذلك؟ و على فرض عدم الجواز، ما هو حكم من اشترى ذلك؟

ج: لا يجوز شرائها و فى صورة الشراء جهلا لا يجوز إظهارها و إهدائها إلى الغير و الدعوة إلى مائدة أو مجلس فيها الموادّ الغذائية الكذائية و فى بعض الموارد يجب إتلافها.

س: ما حكم شراء و بيع و حفظ الكتب التى تطعن فى شيعة آل محمد

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٦

صلّى الله عليه و آله؟

ج: غير جائز إلّا بالنسبة إلى من يكون قادرا على الجواب و كان غرضه منه ذلك.

س: توجد على كثير من الكتب عبارة «حقوق الطبع محفوظة للمؤلف أو الناشر...» فهل يجوز نسخ الكتاب دون إذن من المؤلف أو الناشر؟

ج: النسخ من دون الطبع جائز و إن كان الظاهر أنّ حقّ الطبع من الحقوق العقلائية الشرعية.

س: هل يمكن أيضا أن تأذنوا لمن كان مأذونا شرعيا من قبل سماحتكم فى صرف الأموال المجهولة المالك على غير الفقراء؟

ج: لا يمكن.

س: عند الصرّاف مثلا دينار و نصف بحراني يساوى دينار كويتي، لكن يوجد عند الصرّاف دينار كويتي قديم غير رائج إذا أراد أحد أن يشتريه يبيعه بنصف دينار، هل يجوز بيع العملة القديمة؟ و على هذا الفرض يبعث العملة القديمة فى بلدتها بنفس العملة الرائجة،

ما ذا بالنسبة إلى بائع العملة القديمة الذى لا يعلم بالحال، هل يعدّ مغبونا؟

و إذا كان المشتري قد اشترى هذه العملات القديمة مع الغبن في حال إذا كان هناك عدة أشخاص غير معينين قد باعوا و لم يمكن إخبارهم بالغبن فما حكم المشتري في هذه الأموال، هل يكون حكمه حكم مجهول المالك؟ أو من الأموال المختلطة الحلال بالحرام؟ و في فرض جواب المسألة هل يخمس بمجرد الربح؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٧

ج: مجرد الغبن لا- يوجب انفساخ المعاملة بل يحتاج إلى إعمال الخيار و هو غير معلوم للمشتري و عليه فيكون ملكا له يترتب عليه ما يترتب على سائر التجارات.

س: اتفق اثنان على بيع و شراء بيت بمبلغ ٣ ملايين تومان مثلا و كتبنا ضمن العقد أن من فسخ العقد يدفع مليون تومان للطرف الآخر، فهل العقد صحيح بينهما؟ و هل يجوز أخذ المبلغ عند الفسخ؟

ج: لا يجوز ذلك.

س: في المستقبل القريب قد تدخل البضائع الإسرائيلية إلى بعض الدول، و نعلم أن شراء هذه البضائع يؤدي إلى تقوية العدو الإسرائيلي، فهل يجوز شراء البضائع الإسرائيلية؟

ج: لا يجوز بأي وجه.

س: من المعلوم أن أمريكا دولة كافرة محاربة للإسلام و المسلمين و بشكل علني، و نعلم أن شراء البضائع الأمريكية يؤدي إلى تقوية اقتصاد العدو الأمريكي، فهل يجوز شراء البضائع الأمريكية؟

ج: إذا كان شراء بضائعهم موجبا لتقوية اقتصاد العدو و ضعف اقتصاد المسلمين لا يجوز أيضا.

س: إذا كانت الإجابة على السؤالين السابقين أو أحدهما على عدم الجواز، فهل هناك استثناء لبعض البضائع في حال الاضطرار و الضرورة إلى شرائها، فما هي القاعدة العامة التي تجعل بعض البضائع مستثناة من عدم الجواز، أو أنه لا يجوز مطلقا شراء هذه البضائع؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٨

ج: إذا كان هناك بعض الضرورات الذي لو لم يراع يتحقق الخطر على النفس كبعض الأدوية لا مانع من الشراء لأجل حفظها.

س: قد يدعى إنسان أنه يشتري هذه البضائع بسبب قلة ثمنها أو جودتها نسبة إلى بضائع الدول الاخرى، فهل في هاتين الحالتين يجوز الشراء؟

ج: لا يجوز الشراء لأجل هذه الامور.

س: في حالة عدم وجود بديل لبعض البضائع كالسلاح أو الأدوية أو غيرهما مما لا يجد الإنسان له بديلا في السوق، فهل يجوز له الشراء؟

ج: يجوز في صورة الضرورة كما مر في الجواب عن السؤال الثالث.

س: ما هو تكليفنا تجاه من يشتري هذه البضائع؟

ج: التكليف هو الإرشاد و النهي عن المنكر مع رعاية مراتبه.

س: هل يجوز بيع أو تأجير السجل التجاري الذي يتحصل عليه المواطن من الحكومة أو يؤجره على من لا يملك السجل؟ (السجل هو عبارة عن ورقة إجازة من غرفة التجارة و الصناعة إلى المواطن العاقل عن العمل أو التاجر الذي من شأنه أن يفتح متاجر بأنواع مختلفة كإجازة بيع الأقمشة أو بيع اللحم أو بيع العطور و الكماليات، طبعاً ليس بهذه السهولة إخراج السجل، بعد الموافقة من الحكومة يسلم

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٠٩

مبلغا بسيطا حتى يحصل على هذه الورقة و في بعض الأوقات التاجر يستغل الفرصة و يبيع هذه الورقة أو يؤجرها فهل جائز بيع هذه الإجازة؟).

ج: إذا لم يكن البيع أو الإيجار مخالفا لضوابط غرفة التجارة بحيث كان كالشرط المبني عليه لا مانع من شيء منهما.
أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١١

مسائل في الأطعمة

س: هل يجوز أكل لحم القمّة و كلب البحر؟
ج: الضابط في ذلك حرمة غير السمك الذي له فلس و الطير من الحيوانات البحرية.
س: هل يجوز أكل طيور الكناري؟
ج: الظاهر عدم جوازه.
س: هل يجوز للشيعي بيع الأسماك و غيرها من حيوانات البحر المحرم أكلها على من يقول بحليتها و جواز أكلها على مذهبه من أصحاب المذاهب و الديانات الاخرى و الكفار أو لا يجوز ذلك؟
ج: الظاهر هو الجواز.
أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٣

مسائل متفرقة

س: و بعد، فقد اشترت أرضا قبل بضع سنين من أحد الأشخاص مساحتها ثلاثمائة متر (٣٠٠ م)، و كان الذي باشر الشراء أحد الوسطاء (المعمار)، و قد أكدت عليه أكثر من مرة إني لا أرغب بأكثر من المساحة المذكورة، و كان يؤكد استجابته لطلبي، إلّا إنه و بعد فترة من الزمن لم يستمر في عمله لبناء قطعة الأرض، و ادعى أنّ مساحة الأرض التي اشتراها لي ثلاثمائة و عشرون مترا (٣٢٠ م)، و طالبني بالزيادة، و بعد اتصالات عقدت جلسة بتوسط أهل الخير دفعت له مبلغ الزيادة، و وقع عليها وسيطان مؤمنان، و قضى الأمر، و تواصل بناء الأرض حتّى صار بيتا، و سكنا فيه و الحمد لله، لكن فوجئنا بعد مرور أربع سنوات و نصف تقريبا بالبائع و هو يدّعي أنّ الأرض التي اشترت منه:

١- فيها زيادة، و طالب بقياسها مجددا.

٢- و طالب إذا ثبتت الزيادة أن اعطى له مقابلها المبلغ الذي تباع به اليوم لا الأمس.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٤

و الأسئلة التي تطرح نفسها هي:

١- هل يحقّ للبائع و بعد مرور عدّة سنوات أن يدّعي وجود زيادة في الأرض لم يدّعيها من قبل؟

٢- و إذا ثبت ادّعاؤه بوجود زيادة فهل ندفع له مقابلها سعر اليوم أم السعر الذي اشترينا به أوّل الأمر؟
أفتونا في ذلك مأجورين سدّدكم الله، و أعاننا على العمل بأحكامه و تعاليمه.

ج: المفروض في السؤال أنّ الزيادة متحققة كما أنّ المفروض صورة دفع قيمة الزيادة إلى المعمار و عليه فالنزاع إنّما هو بين المعمار و صاحب الأرض في أنّه دفع إليه قيمة الزيادة أم لم يدفع و لا يكون المشتري طرفا للنزاع بوجه.

س: ما حكم البيعة التي تباع في أسواق الدول الإسلامية؟

ج: غير جائزة.

س: تقدّم بعض البنوك اليوم بعض المعاملات التسهيلية و التي من شأنها تشجيع الزبائن لإيداع أموالهم فتقدّم بطاقة تمنحها للمودعين مجّانا كما في بعض البنوك أو بمقابل كما في البعض الآخر و بعض البنوك تعطيها للراغبين و إن لم يكونوا مودعين و هذه البطائق

المتداوله اليوم مثل بطاقة «الفيزا» و بطاقة «أمريكان اكسبرس» و يمكن لصاحب مثل هذه البطاقة أن يتسوق بها في عدّة أماكن تجارية و بدون أن يدفع أيّ مبلغ إزاء ما أخذه من الأماكن التجارية لأصحابها ثم يخصم البنك أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٥

قيمتها من راتبه الشهري الذي يتحوّل على هذا البنك شهريا بالأقساط أو بطريقة أخرى كأخذ الأقساط منه مباشرة كما إذا لم يكن راتبه محوّلًا على هذا البنك مع أخذ نسبة مئوية معيّنة زائدة على قيمة المشتريات و ربما خضعت هذه النسبة المئوية الزائدة ارتفاعا و انخفاضًا لمدّة تأخير الدفع زيادة و نقصانًا. فهل هذه العملية محرّمة باعتبار دخولها في الربا. أم إنّها جائزة باعتبار تخريجها عن ذلك و إدخالها تحت عنوان آخر يصحّحها. و دتمت ذخرا و سندًا للإسلام.

ج: أمّا الفرض الأول الذي يأخذ البنك ثمن ما أخذ من الأماكن التجارية ممّا أودعه فيه المشتري أو من راتبه المحوّل إليه من دون زيادة و نقيصة فمما لا إشكال فيه ظاهرا، و أمّا الفرض الثاني الذي يكون المشتري غير مودع و لا يكون راتبه محوّلًا إلى هذا البنك و طبعًا يأخذ الزيادة حسب ما ذكر فالظاهر أنّه من الربا لأنّ البطاقة تحكي عن أنّ البنك يؤدّي دينه و خارجًا يأخذ بعد الأداء زائدًا ففي الحقيقة يكون مثل من يؤدّي الدين في مقابل الزائد فيرجع إلى القرض مع الزيادة.

س: لو أنّ زيدا عنده أموال محرّمة و اشترى بها تعميّدا و علما بحرمتها بيتا أو سيارة أو غير ذلك فما حكم البيت أو السيارة اللذان اشتراهما من خصوص تلك الأموال و ما هو حكم نقود البائع التي

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٦

قبضها من المشتري.

ج: إذا اشترى البيت أو السيارة أو غير ذلك من الأموال المحرّمة بنحو الثمن الشخصي كما لو فرض أنّه اشترى المبيع بالأرض المشخصّة المعيّنة التي لا تكون له بل مغصوبة مثلا تكون المعاملة فضولية و مع عدم إجازة المالك يجري على الثمن و المثلث حكم المقبوض بالعقد الفاسد و لازمه عدم جواز التصرف لكلّ من البائع و المشتري مع العلم بذلك و كذا يترتب عليه الضمان و غيره، و أمّا لو كان بنحو الثمن الكلّي كما إذا اشترى بألف ريال على عهده لك أنّه أدّاه من الأموال المحرّمة عنده فالمعاملة حينئذ صحيحة و ذمّة المشتري مشغولة بالثمن و لك أنّه يجوز له التصرف في المبيع لكونه ملكا له و لا يجوز للبائع التصرف في الثمن مع العلم بحرمة نعم في هذه الصورة يستثنى فرض واحد و هو ما لو كان جميع أموال المشتري محرّمة و لم يكن عنده مال غير محرّم بمقدار الثمن فالظاهر حينئذ بطلان المعاملة كما في الفرض الأوّل.

س: زيد أعطى ٣٠ ألف دينار عراقي مثلا أي ما يساوي ٣ آلاف دينار بحراني على أن يرسل عمرو هذا المبلغ المذكور إلى زيد في إيران.

فبعد مدّة نزلت القيمة السوقية للدينار العراقي الذي كان يساوي المبلغ المذكور أعلاه إلى ٧٠٠ دينار بحراني يساوي ٣٠ ألف دينار عراقي،

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٧

فزيد طالب عمرو بإرسال بقية المبالغ أي ٢٣٠٠ دينار بحراني حتّى يوافق المبلغ المذكور بالدينار العراقي فأخبر عمرو بأنّ ٧٠٠ دينار بحراني قد ساوى المبلغ المذكور بالدينار العراقي و السبب في ذلك نزول سعر الدينار العراقي في السوق (أعطيتني ٣٠ ألف دينار عراقي و أنا أرسلت لك ما يقابله إلّا أنّ التغيير حدث في الدينار البحراني الذي كان يساوي سابقا ٣ آلاف دينار بحراني، الآن يساوي ٧٠٠ دينار بحراني) فهل يستحقّ زيد قيمة يوم قبض عمرو أو أنّه يستحقّ ما يقابل الدينار العراقي و إن نزل عن قيمته السوقية عن

الدينار البحراني؟

ج: الظاهر أنّ عمروا وكيل زيد في أن يرسل المبلغ المذكور من الدينار العراقي إلى زيد في إيران و التأخير على فرض اشتراط عدمه محرم تكليفي من دون أن يكون فيه ضمان، نعم لو عامل مع عمرو بحيث كانت وظيفته إرسال الدينار البحراني ففي الصورة المذكورة يكون ضامنا.

س: هل يمكن أن تأذنوا لمن كان مأذونا شرعيا من قبل سماحتكم في أن يستلم الفائدة التي تؤخذ من البنوك الربويّة و صرفها في طرق الخير نظرا لكونها مجهولة المالك أو في تطبيقها على نفس الشخص الذي أودع نقوده في البنك الربوي و اعطى تلك الفائدة مقابل إيداعه لتلك النقود عندهم؟

ج: لا مانع من صرفها في طريق الخير أي التصدّق بها على الفقير بعنوان المالك و إذا كان الشخص المودع أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٨ فقيرا يجوز ذلك بالإضافة إليه.

س: هل تبنون على وثاقه محمد بن سنان و سهل بن زياد و المعلّى ابن خنيس؟

ج: أمّا محمد بن سنان فضعيف، و أمّا سهل بن زياد فمشكل و إن كان يمكن تصحيح روايته باعتبار بعض القرائن الموجودة، و أمّا معلّى ابن خنيس فقد ورد فيه التوثيق العامّ و هو وقوعه في أسناد كتاب تفسير على ابن إبراهيم و هو معتبر ما لم يعارضه قدح خاصّ.

س: من هو المقصود بمحمد بن إسماعيل في مرويات الكافي؟

ج: محمّد بن إسماعيل النيسابوري هو الذي يروى عن الفضل بن شاذان نوعا و هو موثق و محمّد بن إسماعيل بن بزيع هو الذي يروى عن الإمام عليه السلام من دون واسطة و هو موثق، و هنا شخصان آخران بهذا الاسم موثقان لا بدّ من ملاحظة طبقتهما في الحديث و غير هؤلاء الأربعة لا يكون موثقا بوجه.

س: هل ثبت لديكم صحّة ما يصحّ من مراسيل ابن عمير و البنظلي و صفوان؟

ج: لم يثبت لدى ذلك.

س: هل يتمّ الفحص عن الروايات في «كتاب الوسائل» فقط دون مراجعة «المستدرک» أو غيره من كتب الحديث؟

ج: يكفي الفحص عن الروايات المذكورة في

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١١٩

الوسائل، غاية الأمر أنّه لا يكفي الاقتصار على الباب الذي عقده لما يريده الفاحص بل يجب الفحص عن المظان الآخر المناسبة له.

س: هل حجية الاستصحاب مصدرها العقل أم الأخبار؟

ج: مصدرها الأخبار المعتبرة الواضحة الدلالة.

س: قاعدة (قبح العقاب بلا بيان) ألا تعارضها قاعدة (وجوب دفع الضرر المحتمل)؟

ج: لأجل اختلاف مورد القاعدتين لا- يكون بينهما تعارض، فإنّ مورد الاولى صورة احتمال الحكم من الوجوب أو الحرمة، و مورد الثانية صورة احتمال العقوبة المتحقّق في موارد ثبوته من العلم الإجمالي و غيره.

س: ما الفرق بين نية الاحتياط و نية ما في الذمّة؟

ج: الفرق هو أنّه في نية ما في الذمّة يعلم باشتغالها بشيء و لكنّه لا يعلم عنوانه كما إذا علم باشتغال ذمّته بصلاة مردّدة بين الظهر و العصر فينوي ما يكون في ذمّته، و أمّا في الاحتياط فالمعلوم مردّد بين شيئين كالظهر و الجمعة فيجمع بينهما، و إن شئت قلت إنّ الثاني من مصاديق الأول.

س: ما هو حكم الدخول في وظيفة الشرطة التابعة للحكومة الظالمّة و غير الشرعيّة المتعلقة بتنظيم سير السيارات (المرور)

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٠

أو المتعلقة بحفظ النظام العام أو حفظ حدود البلد؟

ج: حيث إنَّ الدخول في الوظيفة المزبورة تأييد للحكومة الظالمة يكون محرّماً و لو في الموارد المذكورة.

س: هل يجب على المؤمنين التقيّد بجميع قوانين مثل هذه الدول سواء مثل نظام السير و حركة السيارات و الآليات أو غيره من قبيل منع بعض التجارات ببعض الأشياء أو التقيّد بنظام تحديد أسعار السلع و عدم التخلف عن دفع ضرائب و نحو ذلك؟

ج: الظاهر هو الوجوب.

س: الدول التي ليست على ظاهر الإسلام و لا- على واقعه و بعبارة اخرى الدول المعدودة أنّها ليست دول إسلامية كالأوربية و الأمريكية و نحوها هل تعتبر دولاً محاربة و يعتبر أهلها محاربين؟

و على فرضه هل للمؤمن المقيم فيها استباحة ما يمكن استباحته منهم مالا و نفساً و عرضاً و استنقاذ ما يمكن استنقاذه من أيديهم؟ و هل يجرى هذا الحكم على أبناء هذه الدول الداخلين إلى الدول الإسلامية بقصد السياحة أو العمل أو الزيارة فضلاً عن داخلها بقصد الاحتلال و الاستغلال؟

ج: إذا لم تكن الدول المزبورة في مقام الحرب مع الدولة الإسلامية لا تعدّ محاربة و إن لم تكن ذمّية أيضاً، و عليه فلا يجوز استنقاذ أموالهم و لا التعرّض لأنفسهم و أعراضهم.

س: ثمّ بما أنّ المسافرين من المسلمين إلى هذه الدول - أي

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢١

غير الإسلامية- سواء بقصد الدراسة أو العمل أو السياحة أو غير ذلك، بما أنّه يعطى - من خلال وثائق السفر - تعهّداً و لو ضمناً بالالتزام بقوانينهم و عدم التعرّض لهم أو لأموالهم فهل يجوز له السفر اختياراً أو لا بدّ من استئذان الحاكم الشرعى؟

ج: لا يحتاج إلى الاستئذان من الحاكم الشرعى.

س: هل يجوز للمؤمنين - و خصوصاً من لا يجد مورداً للرزق - أن يتوظّفوا في الدول التي لا تطبّق الإسلام لكنّها على ظاهر الإسلام و معدودة عالمياً من الدول الإسلامية و الحال أنّ بعضهم يعمل في المجال الاقتصادي كالعامل في بعض المصانع أو في جباية الضرائب و مستحقّات مثل الكهرباء و التلفون و نحوها أو في البنوك و بعضهم في المجال العسكري كحفظ الأمن الداخلي أو الخارجي و بعضهم في المجال الثقافي كالطباعة و الكتابة و العمل بوسائل الإعلام و غير ذلك من المجالات المختلفة؟

ج: لا مانع من أن يتوظّفوا في الدول المزبورة إذا لم يكن العمل الذي يباشره و يكون وظيفة له بمحرّم كأخذ الربا و القضاء على غير الإسلام و نحوهما.

س: و ما هو الحكم فيما إذا استلزم الدخول في هذه الوظيفة خلق للحية؟

ج: جوابه قد علم من الجواب عن السؤال السابق.

س: و ما هو الحكم فيما إذا استلزم الوظيفة المذكورة أخذ غرامات و مخالفات على غير المتقيدين بالنظام؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٢

ج: جوابه أيضاً قد علم ممّا ذكر.

س: و على تقدير الجواز في المجالات المتقدّمة هل يجب أخذ الإجازة من الحاكم الشرعى أو وكيه في ذلك و على تقدير لزوم المراجعة للحاكم الشرعى هل يدخل هذا في الأمور الحسبية أم أنّه يدخل تحت عنوان آخر؟

ج: يجب أخذ الإجازة و هو داخل في الأمور الحسبية.

س: و ما هو حكم الاجرة التي تقاضاها أو سيتقاضاها مقابل مثل هذه الأعمال؟

ج: إذا كان العمل غير محرّم فلا محالة يكون أخذ الاجرة في مقابله جائزا.

س: و لو كان قد استفاد لمصالحه الشخصية من أموال الدولة- التي هي أموال عامة- كالاستفادة من الأقلام و الأوراق و التلفون و السيارة أو بعض الأطعمة و الأشربة و غير ذلك ممّا هو أكبر أو أحقر، فما هو تكليفه؟ أو هل يضر بحليّة أجرته عدم التقيد بساعات العمل؟

ج: الاستفادة المذكورة غير جائزة و موجبة للضمان و لكنها لا تضرّ بحليّة الاجرة التي يأخذها في مقابل عمله غير المحرّم.

س: في مثل هذه الدول و في الدول الكافرة ما هو حكم بيع و شراء و اقتناء مثل الراديو و التلفزيون مع ما فيها من برامج اجتماعية أو علمية و تاريخية و ترفيهية و أحيانا دينية فضلا عن البرامج الموسيقية و الغنائية؟ و هل يجوز متابعتها و الاستماع إليها؟ أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٣

ج: البيع و الشراء و الاقتناء جائز و لكنّ الاستفادة من البرامج المحرّمة غير جائزة.

س: في بعض الدول كان يسود فيها النظام الإقطاعي (بحيث الرجل الواحد يملك عشرات القرى بعضها ملك له بشراء أو يارث و بعضها قد ملكها بتمليك من قبل الظلمة الحاكمين و غالبا ما يكون ذلك مكافأة من الدولة لهذا الرجل على عمالته لهم و يقوم هذا الرجل باستخدام أهل القرى مقابل أقلّ الزاد) لكن بعد تبدل الحكومات قامت الدولة بمصادرة هذه الأراضي و وزعتها على العاملين فيها، و الآن بعض الملاك معلومون و بعضهم مجهولون. فما حكم التصرف بهذه الأراضي و الحال إنّ أبناء الطائفة قد بنوا عليها الدور و أنشئوا المساجد و الحسينيات و المدارس و الطرقات و غير ذلك؟ و طالما صلينا في مساجد من هذا القبيل عند الزيارات و الطلعات التبليغية هناك.

ج: هذا الأمر إن اريد به ما وقع في إيران ممّا يسمّى ب «اصلاحات ارضي» فحيث إنّ النظام الإسلامي بعد استحكامه عامل معه معاملة الصّحة و لو بالعنوان الثانوي لا بدّ من الأخذ بما يوافقه و عدم التخلّف عن مصوّباته.

س: ما هو حكم بذل مقدار من المال لبعض موظفي الدولة تشجيعا لهم على الإسراع في تمشية امور البازل و دفعا لتسويقهم و تقاعسهم؟

و هل تحلّ للأخذ؟

ج: إذا لم تكن وظيفته الأصلية الإسراع يجوز البذل

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٤

و الأخذ.

س: كما إنّ لو ارتكب أحد الناس في بعض الدول مخالفة- أي ما يعدّ مخالفا لقوانينها- فدفعا للعقوبة الأكبر أعطى الموظف المسؤول عن تغريمه بالعقوبة شيئا من المال إمّا لتخفيف العقوبة أو لدفعها أصلا فهل يجوز له و هل تحلّ للأخذ؟

ج: الموارد مختلفة و العقوبات أيضا كذلك و لا تجرى على حكم واحد.

س: في الدول المتقدّمة الذكر هل للمسلم العمل في بعض المراكز و المحالّ المشتعلة على بعض الملهيات و بيع الأطعمة و الأشربة المحلّلات منها و المنكرات المحرّمة علما بأنّه قد لا يخلو محلّ من مثل ذلك؟

و من هذا شغله فما هو حكم ما تقاضاه من أجر إذا كان:

عمله مختصّا بالامور المحلّلة.

عمله مختصّا بالامور المحرّمة.

عمله مشترك بينهما.

و على فرض الإشكال و التحريم كيف التخلّص؟

ج: إذا كان العمل مختصاً بالأمور المحللة لا مانع منه ولا من أخذ الاجرة في مقابله.

س: هناك بعض الدروس في الحسابات المالية و تدقيقها و من جملة التدريس يتطرق المدرس إلى بعض الدروس المتعلقة بالقرض الربوي و المحاسبة عليها، فهل هذا التدريس يكون محرماً عليه و لا يجوز أخذ الاجرة عليه؟
أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٥

ج: تدريس هذا الدرس غير جائز و كذا أخذ الاجرة عليه.

س: لو كان البنك يأخذ ٢٠٠ دينار على الألف دينار ربويا و أراد المكلف أن يتخلص من الربا فحزّر ١٢ شيك قيمة كلّ شيك ١٠٠ دينار ثمّ باعها على البنك بألف دينار فهل هذا جائز أم لا؟
ج: إذا كان الشيك من نفسه لا يجوز ما ذكر.

س: ما هي الطريقة الشرعية في تحليل الفائدة المأخوذة من البنوك الربوية الموجودة في الدول الإسلامية؟

ج: لو فرض أنّ الزيادة المتحققة في الربا في مقابل غير المال بل في مقابل أمر آخر كنفس إيداعه المال في البنك الموجب لكثرة لكثرة اعتباره و معروفية فرضا و مثل ذلك من الفروض فيجوز الاقتراض و لو بالفائدة المذكورة.

س: زيد اقترض من عمرو قرضا ربويا و هناك كاتب بينهم كتب الاتفاقية عن القرض و متى يسدّد هذا القرض و إلى أيّ مدّة، إلى هنا لا شكّ بأنّ الثلاثة لهم الدخّل في حرمة عملهم، لكن يأتي شخص رابع يسمّى بالمحاسب هذا الشخص لا دخل له بما جرى بين الثلاثة لكنّه ينقل الاتفاقية المكتوبة بيد الثالث إلى دفتر حساباته هل هذا المحاسب يعدّ شريكا و يكون عمله محرّما و عدم أخذ الاجرة عليه، و بعد ذلك يأتي شخص خامس يسمّى بالمراجع أي يراجع حسابات المحاسب و هذا المراجع لا يكتب و لا ينقل عنده شيء مجرّد يلاحظ هل وقع

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٦

نقيصه أو زيادة في الحسابات الربوية ثمّ إنّّه يخبر المحاسب بأنّ حسابك كان خطأ و على المحاسب مراجعته نفسه، فهل هذا الخامس أي المراجع يعدّ عمله ربويا؟ أفوتونا مأجورين.

ج: عمل الكاتب و المحاسب و المراجع حرام لا من باب الربا بل من باب الإعانة على الإثم إذا كانوا عالمين بذلك.

س: في البلاد أو بعض المناطق منها التي يكثر فيها الكفار هل يحرم على المارّ فيها النظر إلى السافرات و يجب عليه التحزّز من النظر إليهنّ لاحتمال وجود مسلمات بينهنّ؟ مع إنّ هذه المنطقة غير خالية من العوائل المسلمة؟
ج: في مفروض السؤال لا مانع من النظر.

س: بعض الدول المدّعية للإسلام تمنع البنات من ارتداء الحجاب الإسلامي في المدارس العلمية و تعاقب البنت المصرة على ارتدائه و تمنعها من الدراسة مع العلم أنّ جعل هذا سببا للبلد و ذلك لأنّ شباب الطائفة لا يرغبون بالزواج من الفتاة الجاهلة الامية ممّا سيؤدّي إلى إبقاء عدد كبير من بنات الطائفة في مهبط الرياح و على فرض قبول البعض بهنّ فإنّ الأزمة الاقتصادية الضاغطة تمنع الرجل من التفريغ لتعليم أطفاله و توجيههم و مع جهل المرأة فإنّ المستقبل القريب للطائفة نساء و رجالا و أطفالا في هذا الخطر.

مع العلم إنّ كثرة الفتيات في المدرسة يمكن الفتاة (لكن لا يقينا) من

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٧

تحاشي نظر أحد الأساتذة لو كان و تحاشي نظر عامل المدرسة و خادمها و التباعد عن أماكن تواجده و التوازي بين البنات الاخريات منه فهل الدراسة و الحال هذه جائرة لبنات الطائفة هناك؟ مع أخذ العلم بأنّ الفتاة لا تمنع من ارتداء الحجاب في طريقى الذهاب و الإياب بل فقط داخلها.

ج: مع التوجّه إلى الجهات المذكورة تجوز الشركة في المدارس المذكورة مع رعاية الحجاب بمقدار الإمكان.

س: لو كانت الكافرة ذميمة أو غيرها تصف ما تراه من محاسن المؤمنات للرجال الأجانب، فهل يجب عليهن التستر عنها؟
ج: لا يجب التستر.

س: ما حكم حلق اللحية؟ وهل يجوز حلق العارضين من اللحية فقط؟

ج: الاحتياط الوجوبى فى ترك حلق اللحية، والعارضان لا يكونان منها وإن كان الاحتياط فى ترك حلقهما.

س: هل ترون أن الدولة الإسلامية وغيرها تكون مالكة للأموال والأموال التى بيدها أم إنها مجهولة المالك؟

ج: الدول مالكة لما يتعلّق بها ولا فرق بين الدول الإسلامية وغيرها.

س: ما رأى سماحتكم فى أموال الدول الإسلامية هل هى مالكة كما هو رأى الإمام الخميني قدّس سرّه الشريف أم مجهولة المالك كما هو

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٨

رأى السيد الخوئي قدّس سرّه الشريف؟

ج: الأقوى عندي هو الأول.

س: ما رأيكم فى الموسيقى سماعا واستعمالا أو مصحوبة بالأنشيد الإسلامية؟

ج: إذا كان مطربا وفيه الترويج فهو حرام مطلقا.

س: ما حكم من أخذ التراب من قبر السيدة خديجة عليها السلام بقصد التبرّك، هل يصدق عليه أخذ الشيء من الحرم ويجب إرجاعه؟

ج: الظاهر أنّه ليس مثل هذا المورد ممنوعا.

س: ما ذا ينبغى للمؤمنين إذا مات شخص بانتحار أو بسبب استعمال موادّ مخدّرة وغيره أدّى به إلى الموت، أو كان معروفا بالفسق والفجور سواء كان متجاهرا بالمعصية أو غير متجاهر لكنّه معروف بين أوساط المنطقة، هل يحضرون جنازته وحضور فاتحته، وما ذا بالنسبة إلى أهله خاصّة؟

ج: لا مانع من الحضور بل ربما يكون ذلك موجبا للتخفيف فى عذابه.

س: ما هو حكم ستر الوجه وهل هو واجب رغم صعوبته فى الجوّ الدراسى وهل تعيق الفتاة تقدّمها بـ «الغشوائية»؟

ج: ستر الوجه والكفّين غير واجب وإن كان يحرم على الرجال النظر إليهما.

س: ما هو حكم المحادثة والمذاكرة بين الطالب والطالبة فى الشؤون الدراسية؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٢٩

ج: إذا كان مع رعاية الحجاب وعدم النظر ولم يكن موجبا ولو بالاقتضاء للوقوع فى الحرام لا مانع منه.

س: هل يجوز للرجل أن يشرب حليب زوجته؟

ج: إذا كان الشرب من ثديها ولم يكن الحليب من الخبائث لا مانع منه.

س: إذا ضرب الزوج زوجته بعد أن أثارته، ولم يقصد بضربه جرحا، ولكنّها جرحت جرحا طفيفا، وخرج منه الدم، فهل تجب عليه الدية حينئذ؟

ج: ثبوت الدية لا يحتاج إلى القصد لأنّها تغاير القصاص.

س: إذا أمر الوالد ولده بالذهاب إلى عمّته لعمل له، ونهت الوالدة ابنها عن ذلك وإلاّ عدّته عاقا، فأى الطاعتين مقدّمة؟ وهل يعدّ الولد عاقا لوألدته إذا امتثل أمر الوالد؟

ج: الظاهر عدم تحقّق العقوق فى مثل هذا المورد بل إذا كان أمر الوالد من جهة التأكيد مشابها لأمر الوالدة بالترك يكون الولد

مختيرا.

س: هل يجب على الوالد شرعا أن يلتزم بتوفير الطعام و السكن لولده البالغ سنّ التكليف؟

ج: لا يجب عليه ذلك إلّا إذا كان الوالد موسرا و الولد غير قادر على تحصيل نفقته.

س: ما رأى جنابكم العالى بالنسبة إلى الموسيقى و الأناشيد التى

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٠

تذيعها الإذاعة و التلفزيون بالجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

ج: يوجد فيها قليلا بعض الموارد المحرمة الذى يرتفع عاجلا إن شاء الله تعالى.

س: ما حكم الموسيقى التى تبث من إذاعة و تلفزيون الجمهورية الإسلامية؟

ج: يوجد فيها بعض الموارد المحرمة أحيانا لكن النظام الحاكم بصدد الإصلاح.

س: تتخلل القصائد الملقاة أثناء مواكب العزاء الخاصية بالمعصومين الأربعة عشر و مجالس تأيين العلماء إرشادات تتعلق بالوضع

الاجتماعى و العالمى و السياسى أحيانا و يكون ذلك غالبا مصحوبا بالطم على الصدر، فهل يجوز اللطم فى الحالات المذكورة؟

ج: لا مانع منه بعد كون القصائد المذكورة مرتبطة بأوضاع المسلمين و السياسة بالمعنى الحقيقى لا بالمعنى المعروف لا تكون منفكة

عن الديانة.

س: رادود أى على مصطلح أهل البحرين (شبال فى مواكب العزاء) إذا كان فاسقا أو شاربا للخمر أو مغنيا سواء كان متجاهرا بفسقه أو

لم يكن متجاهرا بفسقه هل يجوز له أن يشيل فى مواكب العزاء؟

و ما ذا ينبغى على المؤمنين التصرف معه هذا مع عدم قبوله للنصح و إصراره على المعصية؟ و إذا كان هناك حسينية و صاحبها يقبل

مثل هؤلاء الأشخاص أن يكون رادودا و لا- فرق لديه بين المؤمن و الفاسق مجرد يريد من كان له صوت جميل، هل تقاطع تلك

الحسينية إذا

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣١

لم يقبلوا النصح؟

ج: إذا كان تصديده لذلك موجبا لترويج المعصية التى يكون هو مبتل بها لا يجوز الذهاب إلى تلك الحسينية و الشركة فى مجلسه.

س: هناك روايات تدل على أن رش الماء على القبر مستحب كما فى لآلى الأخبار، هل الاستحباب فى خصوص يوم الدفن أم مطلقا

كما هو رأى صاحب اللآلى؟ فما هو رأى سماحتكم؟

ج: لا يختص الاستحباب بيوم الدفن بل يستحب إلى أربعين يوما منه بل أربعين شهرا.

س: لو كان يعلم أن نكاح هذين الزوجين نكاح شبهة فهل يجب عليه إعلامهما؟

ج: لا يجب الإعلام.

س: هل الزواج الثانى مستحب كالأول؟ و هل يسقط استحبابه لو كان يؤدى إلى إيذاء الزوجة الاولى أو غيرها؟

ج: الظاهر عندى هو الجواز فقط لا الاستحباب، و الآية لا تدل إلّا على الجواز.

س: يطلب بعض الأطباء من المريض تحليل المنى فإن كان غير متزوج فإن استخراج المنى ينحصر فى الاستمناء، فهل يجوز ذلك؟

ج: إذا كان علاجه متوقفا على ذلك يجوز.

س: هل تجوز التورية إذا كانت لغرض عقلاى و لم توجب مفسدة

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٢

من المفاسد؟

ج: نعم هي جائزة في الصورة المذكورة خصوصا إذا كان الغرض العقلاني من مسوغات الكذب.

س: زيد من باب الملاحظة و المزاح يخبر بأخبار غير صحيحة و الحضور يعلمون ذلك و هو يعلم أن الحضور يعلمون ذلك فهل يعدّ مجلس كذب؟

ج: إذا كان غرضه إدخال السرور في قلوب المؤمنين لا مانع من ذلك.

س: لو حصل التزاحم بين إعطاء مال طالب علم أو صرفه في إقامة الشعائر يقدّم أيّهما؟

ج: الموارد مختلفه ففي بعضها يكون الأول مقدّم لأهميته و في بعضها يكون الثاني لأجلها.

س: هل يجوز التدخين إذا كان فيه إيذاء للحاضرين في المجلس و بدون رضاهم؟

ج: إيذاء المؤمن غير جائز بأيّ نحو كان.

س: بعد أن توفّي الله ابنتا عن عمر يناهز ٢٧ عام و كان له ابنة تبلغ من العمر ثمان سنوات و ثلاثة أشهر و ابن يبلغ من العمر خمس سنوات و ستّة أشهر و بعد وفاة الأب تزوّجت الأمّ برجل أجنبيّ غريب عن الأولاد، و كان الأولاد في رعاية الجدّة لمدّة سنتين و نصف بعد وفاة الأب و بعد زواجها طلبت حضانه الأولاد، فحكمت المحكمة الجعفرية في الكويت بحضانه الأولاد للأمّ حسب بعض الفتاوى المعمول بها في

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٣

المحاكم الكويتية.

هل يمكن أخذ حضانه الأولاد من الأمّ إلى الجدّ و الجدّة حفاظا على حسن تربيتهم و مستقبلهم من الرجل الغريب؟

ج: حقّ حضانه الأمّ بالنسبة إلى الأولاد الذكور ثابت في خصوص سنتين و الزائد عليهما حقّ للوالد و مع عدمه للجدّ ففي مفروض السؤال يجوز أخذ الابنين من أمّهما.

س: ما هو حكم إعلان المؤمن عن ذنوبه و التصريح بها؟

ج: إذا لم يكن من مصاديق شيوع الفاحشه لا مانع له.

س: لو كان المؤمن قد ارتكب ما يوجب الحدّ ثمّ تاب توبه نصوحا فهل الأفضل له الإقرار أمام الحاكم للتطهر بالحدّ أو لا؟

ثمّ لو كان قد شهد من مؤمن ما يوجب حدّا ثمّ علم بحسن توبته فما هو حكم شهادته عليه؟

ج: تكفي التوبه و لا تصل النوبه إلى الإقرار و حيث إنّ العلم بعد الشهاده لا يقدر فيها بوجه.

س: إذا سلّم أحد من أهل البدعه و السفاره هل يجب ردّ السلام؟

ج: إذا لم يكن محكوما بالكفر كالغلاة و الخوارج و النواصب يجب ردّ السلام عليه.

س: لو تمادى من كان على ظاهر الإيمان في الوقيعه بمؤمن و إسقاطه في أعين الناس ببهتان و نحوه لحسد أو غيره فهل يجوز للذى اوقع به أن يفصح عيوب ذاك حتّى لا يصدّق؟

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٤

ج: لا تجوز المعارضه بالمثل.

س: هناك بعض الفرق الإسلامية يظهرون العداء بشكل جلى للشيعة الإمامية و يتهمونهم بالغلاة و غيرها من الافتراءات التي لم ينزل الله بها من سلطان، و الشيعة براء من هذه الاتهامات و في نفس الوقت هذه الفرقة تظهر حبّها لأهل البيت عليهم السلام و إنّ الشيعة هم المخالفون لسيرة أهل البيت عليهم السلام و الصحابة، هل هؤلاء الفرقة يعدّون من النواصب أم لا؟ لأنّ المعروف أنّ الناصبي هو الذى يظهر العداء لأهل البيت عليهم السلام لا للشيعة، أفنونا مأجورين.

ج: إذا لم يكن إظهار حبّهم لأهل البيت عليهم السلام صوريا لأجل تضعيف الشيعة و الاتهام عليهم بل كان واقعا لا يعدّون من

النواصب.

س: هل ترون الولاية المطلقة للفقهاء؟

ج: الظاهر بمقتضى العقل و النقل ثبوت الولاية المطلقة للفقهاء الجامع للشرائط.

س: ما المقصود من الحاكم الشرعى بنظركم الشريف؟

هل هو المجتهد المطلق أم الفقيه الحاكم؟

ج: المقصود من الحاكم الشرعى هو المجتهد المطلق.

س: ما تعريف «الروحاني» فى الرسائل العملية؟

ج: عنوان الروحاني لا يكون اصطلاحا فقهيا بل اصطلاح فى عرف المتشّرع معناه طالب العلوم الإسلامية المتلبّس بلباس مخصوص.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٥

س: هل تعتمدون على مراسيل الصدوق الجزميه كقوله: «قال الصادق عليه السلام»؟

ج: بل أتعتمد عليها و افصل فى مراسيله.

س: ما هو مدى صحّة «كتب الحديث» المتداولة فى وقتنا الحاضر المنسوبة إلى مؤلفيها، كـ «كتاب مسائل عليّ بن جعفر» و «كتاب

الأشعيات» و «قرب الإسناد» و «سليم بن قيس» و «فقه الرضا»؟

ج: أمّا ما كان قد نقل عنه فى كتاب الوسائل فالظاهر صحّة الانتساب و أمّا غيره فمحلّ إشكال.

س: ما هو رأيكم الشريف بالنسبة للروايات التى تشير إلى كراهة التعامل مع الأكراد فى البيع و الشراء و التزويج؟ علما بأنّ الحلّى

رحمه الله ذكر تلك الكراهة فى شرائعه؟ و إذا ثبتت الكراهة فهل تشمل جميع الأكراد أو تخصّ السنة منهم فقط؟

ج: لعلّها تخصّ غير الشيعة.

س: مدرسة افتتحتها دوله غريبه فى إحدى الدول الإسلامية، و لكن أعلم بأنهم قد يعطون للأولاد بعض الأفكار المنحرفة تحت غطاء

التعليم و يجعلونها مختلطه حتّى ينشروا الفساد بين أبنائنا و يربطونهم بالغرب أكثر، فهل يجوز للشخص إدخال أولاده إلى هذه

المدرسة حيث إنّ المدرّسين يكونون من الغرب أو من يوالى الغرب و لا يقبلون المتديّنين كمدرّسين فيها؟

ج: لا يجوز إدخال الأولاد فى هذه المدارس مع هذه الخصوصيات.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٦

س: هل أخذ الموظف لراتبه الشهرى فى الحكومات غير الشرعيه يحتاج إلى إذن من المرجع؟

ج: لا يحتاج و لكن الإذن مقتضى الاحتياط.

س: ما حكم استعمال بعض الأشياء فى الدوائر الحكوميه و الشركات مع العلم بعدم الضرر على الموظف بل لعله مع علم مسئول العمل

مثلا كاستعمال الهاتف و اتصاله إلى الشخص أو استعمال الكهرباء لتسخين الماء لشرب الشاي أو استعمال آلة الطباعة لطبع بعض

الأوراق الخاصيه به أو بأصدقائه هذا إذا كان رأى سماحتكم بأنّ الدوله مجهوله المالك فهل للعامل أن يراجع و كيلكم فى التصرف

فى هذه الأشياء أو تجيزون على الإطلاق لأنّ هذه المسأله موضع ابتلاء المؤمنين فى هذه الدوائر و الشركات؟

ج: الأقوى عندى أنّ الدوله مالكة و لا تجوز الاستعمالات المذكوره إلّا فى صورة الإذن من الدوله و لو استكشف ذلك من طريق

جريان العاده و التعارف.

س: فى آيه وَا تَزَكُّوْا إِلَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا... هل عمل الشرطى أو شرطى المرور مصداق للآيه الكريمه و كذلك الجمركى؟ و فى

بعض الروايات بالمعنى من قام فى جوف الليل و دعا لا تردّ له دعوته و يستجيب له إلّا العريف و العشار أى الشرطى و الجمركى؟

أفتونا مأجورين.

ج: الشرطي و الجمركى فى غير الدولة الإسلامية مصداق للآية الشريفة، أمّا فى الدولة الإسلامية أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٧

كالجمهورية الإسلامية فهما من أعوان الحكومة.

س: بناء على أنّ الحكومات الحاكمة فى الدول الإسلامية كلّ ما بيدها لا تكون مالكة له بل يكون ما بيدها مجهول المالك كما يراه البعض من المتأخرين و عليه يرون تقسيم الفائدة المأخوذة من البنوك التى للحكومات إلى قسمين: قسم يتصدّق به على الفقراء و القسم الآخر يأذنون للشخص المودع نقوده فى تلك البنوك الربوية الحكومية فى تملكه لنصف الفائدة و السؤال هو حول الوجه فى جواز دفع مجهول المالك لغير الفقير.

فإن كان الوجه فى جواز ذلك هو من باب أنّهم يرون الولاية العامة فسماحتكم ترونها مع أنّكم لا تجوزون دفعه إلى غير الفقير و إذا كان الوجه فى جواز دفعها إلى غير الفقير ليس - من باب الفرض الأول - بل للاستناد لدليل آخر و من باب آخر فترجو من سماحتكم التفصّل بذكر ذلك الدليل الذى استندوا إليه فى ذلك مع تمّنياتنا لسماحتكم بالسلامة و العافية و العمر الطويل.

ج: الظاهر أنّ الوجه فى ذلك هى الولاية العامة لكنّ ثبوتها لا يستلزم تجويز الدفع إلى غير الفقير.

س: ما هو تكليفنا تجاه من يقوم بنصرة أمريكا أو يدعو إلى نصرتها فيما تفعل كالدعوة إلى الصلح مع إسرائيل؟

ج: اللازم هو الإرشاد أولاً و المقابلة الشديدة ثانياً فإنّ الصلح مع إسرائيل معناه رفض الإسلام و المسلمين.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٨

س: إذا دخل الأمريكان أو الإسرائيليون إلى دولنا فما هو تكليفنا تجاههم؟

ج: اللازم التعامل معهم بنحو يظهر لهم تنفّر المسلمين و انزجارهم.

س: ما هو تكليفنا تجاه الدول التى تتصالح مع إسرائيل أو تقوم بإقامة علاقات سياسية أو اقتصادية معها؟

ج: اللازم هو قطع العلاقة معهم و إبراز الانزجار عنهم.

س: من المعلوم أنّ السياحة تدرّ أموالاً كثيرة على الدول، فهل يجوز السفر إلى الدول التى تقيم علاقات مع إسرائيل من أجل السياحة و الترفيه فقط أى ليس لعمل ضرورى؟

ج: إذا كانت السياحة مؤثّرة فى كثرة الأموال و موجبة لتقوية الدول الكذائية لا تجوز مع عدم الضرورة.

س: يوجد بعض الأشخاص الذين ينقلون بعض الامور السلبية التى تحدث فى الجمهورية الإسلامية و ذلك من أجل تشويه سمعتها و التنقيص منها، فما هو تكليفنا تجاههم؟

ج: المحافظة على الجمهورية الإسلامية من أهمّ الفرائض الشرعية و تنقيصه بنقل الامور السلبية أو غيره من المحرّمات الكبيرة التى لا يقاس به أكثر المحرّمات.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٣٩

س: و يوجد بعض الأشخاص المتديّنين المخلصين للجمهورية و الذين ينتقدونها حرصاً منهم عليها و لأنّهم لا يريدون أن يكون نقص فى هذه الجمهورية، أو يطرحون مشكلة و يذكرون حلّها لها، فهل يجوز لهم ذلك مع أنّ كلامهم قد يؤدّى إلى تشويه صورة الجمهورية و لكن دون قصد منهم بل هدفهم هو العكس من ذلك؟

ج: الموارد مختلفة و النقد لا بدّ و أن يكون مع أهله و فى مورد لا يؤدّى إلى التشويه المذكور و لا فرق بين صورة القصد و عدمه.

س: تجرى فى بعض الجامعات انتخابات لمجالس الطلبة فتتزل أكثر من قائمة واحدة للشيعة كأن تنزل قوائم للشيعة، و كل قائمة تطعن بالقائمة الاخرى، و قد يسببان الفرقة و الاختلاف بين المؤمنين، فهل يجوز لهما النزول فى هذه الانتخابات؟

ج: لا يجوز النزول إذا كان سببا للفرقة و الاختلاف خصوصاً إذا كان بمرئى و منظر من غير المؤمنين.

س: بعض الحكومات توزع بيوتا على الناس بالأقساط و لا تعتبر الحكومة هذا البيت ملكا للشخص إلّا بعد دفع كلّ الأقساط، فإذا لم يسكن شخص هذا البيت لمدة سنة، فهل عليه خمس مع أنّه لا يعتبر ملكا له حتّى الآن حيث لم يدفع الأقساط كلّها؟

ج: إذا لم يعتبر البيت ملكا للشخص فلا يتعلّق به الخمس.

س: فى بعض الدول تدفع وزارة الشؤون بدل إيجار للموظفين

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٠

حسب راتبهم بحيث يصل راتبهم إلى ٧٠٠ دينار أو بحدّ أقصى ١٠٠ دينار، فإذا كان راتب الموظف الشهرى ٦٥٠ ديناراً فإنّه يستلم ٥٠ ديناراً وهكذا، و يطلبون منه فى كلّ أوّل سنة شهادة راتب جديدة تثبت راتبه الحالى و لنفرض ٦٨٠ ديناراً فمن حقّه أن يأخذ ٢٠ ديناراً، فهل يجوز أن يقدّم شهادة راتب قديمة تثبت أنّ راتبه ٦٥٠ حتّى يستطيع أن يأخذ منهم ٥٠ ديناراً؟

ج: لا يجوز.

س: مدرّس فى إحدى المدارس عنده تلاميذ من الشيعة و غيرهم، فهل يجوز أن يعطى درجات إضافية للشيعة لكى ينجحوا مع احتياجهم إلى درجة أو درجتين مثلاً و بذلك لا يعيدوا السنة مرّة اخرى؟

ج: لا يجوز ذلك خصوصاً مع احتمال اطلاع غير الشيعة عليه.

س: هل يجوز فى الدول التى حكوماتها غير شرعية أن يأخذ الموظّف بعض الأشياء من مكان وظيفته إذا كان يعمل فى الدوائر الحكومية مثل دفاتر و أقلام و أوراق إذا كان يعمل فى مدرسة حكومية، و إذا كان يعمل فى مستشفى حكومى مثلاً يستطيع أن يأخذ أدوية و ضمادات مثلاً، فهل يجوز ذلك؟

ج: لا يجوز ذلك.

س: هل يجوز حلق اللحية إذا كان ملزماً به فى الوظيفة المباحة فى نفسها، و الإلزام فى مثل هذه الوظائف على أنحاء:

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤١

فمنها الإقالة من العمل مع عدم الحلق.

و منها حرمانه من الامتيازات مثل: البعثات الدراسية، أو الترقية فى الوظيفة أو زيادة الراتب.

و هنا افتراضان لحرمان الموظّف من هذه الامتيازات و لإقالته:

الأوّل: اضطراره لهذه الامتيازات باعتبار حاجته لها فى اموره المعاشية و عدم وجود البديل المناسب.

الثانى: عدم اضطراره لها.

الرجاء بيان الحكم الشرعى فى هذه الصور و بلحاظ هذين الافتراضين.

ج: أمّا صورة عدم الاضطرار فلا يجوز على سبيل الاحتياط الوجوبى و أمّا فى صورة الاضطرار فيجوز مع الالتفات إلى أنّ الضرورة تتقدّر بقدرها.

س: من الثابت طبياً الآن أنّ للتدخين مضاراً كثيرة و يسبّب أمراضاً كثيرة منها الجلطة و السرطان، و قد أكّد أهل الخبرة من الأطباء ذلك، و حسب التقارير الواردة فى هذا الموضوع أنّ التدخين يقتل سنوياً ٣ ملايين إنسان، هذا من جهة، و من جهة اخرى ورود تقرير فى مجلّة العالم أنّ أرباح الشركات الأمريكية تصل إلى ٢٢٥ مليار دولار سنوياً و بالتالى تؤدّى إلى تقوية اقتصاد العدو الأمريكى، فهل تدخين السجائر يكون محرّماً مع ملاحظة النقطتين السابقتين؟

ج: لا يجوز مع التوجّه إلى هاتين النقطتين خصوصاً مع احتمال البلوغ إلى حدّ الاعتقاد.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٢

س: ما حكم الاقتراض من البنوك الربوية فى صورة الاضطرار و عدمه؟

ج: إذا كان المراد الاقتراض مع الربح فلا يجوز مطلقاً للمضطرّ وغيره.

س: ما حكم الأرباح التي يعطيها البنك للمودع مع أنّ المودع لم يشترط الزيادة؟

ج: إذا لم يشترط المودع الزيادة ولم يكن الإيداع مبنياً عليها يجوز أخذها.

س: هل التعامل في بيع و شراء أسهم البنوك الربويّة حلال أم حرام؟ وما حكم الشخص الذي باع أو اشترى من هذه الأسهم؟

و ما حكم الأرباح السنوية لتلك الأسهم هل تخمّس أم ما ذا؟

ج: التعامل المذكور غير جائز والأرباح السنوية لا- ينتقل إليه ولا يحلّها وإذا وقعت في يده فاللازم إجراء حكم الحلال المختلط بالحرام عليه.

س: توجد بعض الألعاب فيها أحجار النرد (المكعبات التي عليها أرقام من ١ إلى ٦) وهي ألعاب لم تصنع للقمار، فهل يجوز اللعب بها؟

ج: إذا لم تعدّ من آلات القمار ولم يكن اللعب بها مع الرهان فلا مانع منه.

س: ما هو مبناكم الفقهي بالنسبة لليانصيب المحرّم؟

ج: هو بالصورة المتعارفة المعمولة محرّم لكن يمكن تغيير تلك الصورة بنحو يصير جائزاً.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٣

س: ما هو حكم الشطرنج و ورق اللعب بدون ربح سيّما إنّ لعبة الشطرنج رائجة في الجمهورية الإسلامية؟

ج: الجواز ينحصر بما إذا كان الشطرنج أو مثله خارجاً عن كونه آلة القمار و صار له عنوان آخر كوسيلة الرشد الفكري و نحوه، و إلّا فمع بقاء الآلية لا يجوز. فالجواز مشروط بشرطين: الخروج عن كونه آلة للقمار، و عدم وجود الربح و الرهن.

س: ما حكم استعمال الأدوات الموسيقية المحرّمة كالطبل و الدفوف في مثل الموسيقى العسكرية أي في حالة استخدامه في أغراض محلّلة كالأنشيد الدينيّ و أنشيد الأطفال؟

ج: لا مانع منه و لكن الاحتياط في الترك.

س: هل يجوز للرجل أو المرأة حضور حفلات الزفاف المشتملة على الغناء في أعراس أقاربه؟

ج: يجوز مع عدم الاختلاط و عدم إسماع الأجنبي أو الأجنبية.

س: هل يجوز الغناء في الأعراس للنساء مع عدم إسماع الأجنبي؟

ج: يجوز.

س: هل يجب على المكلّف إذا أراد أن يقترض من البنك (و هم يشترطون الزيادة) أن يستأذن من الحاكم الشرعي أو وكيله، و هل الاقتراض يجب أن يكون في حال الاضطرار و الاحتياج أو يجوز له ذلك اختياراً؟ و في مفروض السؤال إذا كان عندكم أنّ الدولة تملك

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٤

فبأي وجه يكون الاستئذان؟

ج: لا يجوز الاقتراض بالنحو المذكور مطلقاً.

س: و في مفروض السؤال هل يجب على المكلّف أن يرّد المبلغ إلى البنك و على كلا- التقديرين من وجوب الرّد و عدم الرّد، هل يجب عليه أن يخمّس المبلغ المدفوع للبنك؟

ج: يجب عليه الرّد إلى البنك و لا خمس فيه.

س: ما حكم الاقتراض من البنوك الربويّة مع اشتراطها الزيادة مع اضطرار المقرض لقضاء حاجته؟

ج: الاضطراب العرفي الذي مرجعه إلى مجرّد توقّف قضاء حاجته عليه لا يسوّغ الربا إلّا إذا كانت الحاجة ضرورية.

س: شخص يضع أمواله وديعته في البنوك و يعطى فائدة سنوية، فهل يجوز أخذ الفائدة في الحكومات غير الشرعية إذا كانت البنوك حكومية أو أهلية أو مشتركة بينهما؟

ج: إذا كان بناء الوضع و الأخذ على إعطاء الفائدة السنوية و أخذها لا يجوز ذلك في الحكومات غير الشرعية إلّا إذا كانت كافرة غير مسلمة.

س: إذا أخذ شخص قرضا من البنك في الدول التي حكوماتها غير شرعية، و من المعلوم أنّه يدفع مبلغا إضافيا إلى البنك كفائدة، فهل يجوز ذلك؟

ج: لا يجوز ذلك.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٥

س: في الدول الغربية هل يجوز أخذ شيء من الأسواق دون دفع الثمن مع عدم رضا المالك المسيحي أو اليهودي مع ملاحظة أنّه إذا وقع الشخص في أيديهم فإنّه قد يقع في ضرر و سجن؟

ج: لا يجوز ذلك و لو مع الأمن من الضرر.

س: ما حكم العمل في البنوك الربوية كصّرّاف يصرف فقط الشيكات المالية و يدع أموال العملاء و يستلم أموال تسديد فواتير الكهرباء و الهاتف أى لا يتخلّله عمل ربوى سوى ما ذكر سلفا؟

ج: إذا كان العمل متمحّضا في الأمور غير المحرّمة فلا مانع منه و إن كان البنك فيه الأعمال الربوية أيضا.

س: يقول بعض الفقهاء أنّ الربا يتمثّل في السبائك الذهبية و الفضية في حين أنّ البنوك الآن تتعامل بالأوراق النقدية، فهل يجوز في رأيكم الاعتماد على هذا الرأي في مسألة جواز العمل بالبنوك الربوية؟

ج: إذا كان بصورة القرض و الاقتراض فلا يجوز في الأوراق النقدية أيضا و إذا كان بصورة المعاملة فلا مانع منه.

س: تستقطع الشركة أو الدائرة الحكومية من الموظّف مبلغا معيّنا في كلّ شهر بحسب الاتفاق بين الموظّف و الشركة و باختيار الموظّف من دون شرط الزيادة، فتأخذ الشركة أو الدائرة هذه المبالغ و تضعها في بنوك أهلية أو أجنبية أو حكومية من باب المراجعة بين الشركة و أحد البنوك فالشركة توزّع الأرباح على موظفيها كلّ واحد بنسبة ما سلّم من المال إلى الشركة، فهل هذه المعاملة صحيحة و جائزة؟ و ما حكم

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٦

الربح؟ هل يكون مجهول المالك أم يملكه الموظّف؟ هذا مع عدم علم الموظّف بأنّ الشركة تشترط الزيادة من البنوك. و ما ذا لو علم الموظّف أنّ الشركة تشترط الزيادة من البنوك؟

ج: فيما لو علم الموظّف بأنّ الشركة تشترط الزيادة من البنوك فهو لا يملك الزيادة إلّا إذا كانت البنوك أجنبية و في صورة عدم العلم يجوز أخذها و إجراء أصالة الصّحة في معاملة الشركة مع البنوك.

س: ما حكم الموسيقى التصويرية الموجودة في بعض الأفلام و تصوّر حالة الخوف و الحزن و الإثارة و لا تناسب مجالس اللهو؟

ج: لا بأس به بعد عدم تناسبه مع مجالس اللهو.

س: هناك أنواع من الموسيقى لا يكون القصد منها التلّهي و لا- تناسب مجالس أهل الفسوق كالموسيقى الحربية و الموسيقى الكلاسيكية و ما يستخدم في الأناشيد المختلفة، فهل يجوز الاستماع إليها؟

ج: يجوز الاستماع مع الشرطين.

س: هل يجوز النظر إلى شعر المرأة السافرة التي لا ترتدع عند أمرها بالمعروف و نهياها عن المنكر و يكون النظر بدون شهوة؟

ج: لا يجوز.

س: ما رأى جنابكم العالى بالنسبة إلى تغطية وجه المرأة؟

ج: لا يجب عليها تغطية الوجه و لكن لا يجوز النظر إليه للأجنبي مع الريبة بلا إشكال و بدونها على

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٧

الأحوط.

س: هل يجوز للمرأة أن تتعلم السياقة مع رجل أجنبي (بحراني الجنسية) لكن في مكان عام مخصص لتعليم السياقة من قبل الدولة

علما بأن المرأة محافظة على حجابها و عفافها الشرعي؟

ج: إذا لم يستلزم محرّما لا مانع منه لكن ينبغي للمرأة الشابة الاجتناب من تعلم السياقة إذا كان المعلم رجلا أجنبيا.

س: هل يجوز للمرأة ترشيح نفسها في انتخابات المجالس النيابية في الدول التي تحكمها حكومات غير شرعية؟ و هل يجوز لها

الانتخاب؟

و كذلك الرجل هل يجوز له الترشيح و الانتخاب؟

ج: إذا رأت تأثير ذلك في حفظ المذهب في الجملة و الدفاع عنه كذلك لا مانع منه و لكنه مجرد فرض فإن المجالس المذكورة

ليست إلّا صورية بخلاف ما في الجمهورية الإسلامية.

س: ما رأيكم أن تلقى المرأة محاضرات أو تشارك في الاحتفالات بمناسبة المواليد و وفيات الأئمة عليهم السلام بإلقاء كلمة في

المسجد من خلف ستار مع وجود الرجال، و هل الأفضل ترك ذلك مع أنه يوجد بديل بأن تكتب المرأة محاضرتها و يلقها أحد

الرجال نيابة عنها؟

ج: إذا كان الإلقاء بصورة عادية غير مهيجة لا مانع منه و الأولى ترك ذلك أيضا و التبديل كما ذكر.

س: ما هو رأى سماحتكم في المسائل التالية:

لنكراني، محمد فاضل موحدي، أجوبة السائلين (للفاضل)، در يك جلد، دفتر حضرت آية الله، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

أجوبة السائلين (للفاضل)؛ ص: ١٤٨

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٨

تصفيق الرجال بصورة عامة؟ و التصفيق إذا كان تشجيعا لبعض سواء كان في حفل أو في غير حفل؟

ج: مع عدم الاختلاط بالنساء لا مانع منه.

س: تصفيق النساء في الاحتفالات في محضر النساء؟

ج: لا مانع منه كذلك.

س: رقص النساء بمحضر النساء؟

ج: لا مانع منه.

س: التطييل على الطبل؟

ج: لا مانع منه.

س: التطييل على القدر أو غيره، مما لا يعدّ آله للهو؟

ج: لا مانع منه.

س: الابتهاالات الدينية التي يصاحبها الضرب أو الموسيقى؟

ج: مشكل بل غير جائز في الموسيقى.

س: إذا كانت المرأة تملك علما وتريد أن تعلم النساء كأن تعقد جلسات في بيتها أو تحضر جلسات في بيوت الاخريات أو تكتب في الصحف و المجلات، فهل يجوز لها ذلك مع عدم رضا الزوج؟

ج: إذا كان البيت ملكا لها يجوز عقد الجلسات فيه ما لم تكن مانعة عن حق الزوج، و أما الحضور في بيوت الاخريات فيحتاج إلى إذنه، و أما الكتابة في مثل الصحف فلا مانع منه بالشرط المذكور أولا.

س: بعض النساء عند ما تنتقل إلى بيت جديد مثلا تعمل جلسة

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٤٩

سورة الأنعام مع وجود بعض الأدعية بين الآيات، فهل هذا الأمر وارد شرعا؟ أم أنها عادة دون أن يكون لها مستند شرعي؟

ج: لا ليس له مستند شرعي.

س: امرأة كانت غير متحجبة و صوّرت و هي كذلك، ثم تحجبت بعد ذلك، فهل يجوز النظر إلى صورها القديمة بدون شهوة؟

ج: لا يجوز.

س: امرأة محجبة و لها صور عند ما كانت صغيرة السن قبل البلوغ، فهل يجوز النظر إلى هذه الصور؟

ج: يجوز من دون شهوة.

س: أيهما عمله أفضل:

لو كنّا شخصين رأينا شخص يستجدي، و متأكدين إنه كذاب، أحدنا أعطاه، و الآخر لم يعطه؟

ج: عدم الإعطاء أفضل.

س: دخل شخص يستجدي، ذو صحة قوية، أحدنا أعطاه، و الآخر لم يعطه. و سئل الأول: لما ذا أعطيته؟ قال: إنه طلب.

ج: الجواب مثل السابق.

س: إنسان يتبع مذهب أهل البيت عليهم السلام، بينه و بين نفسه يفعل المنكر، و أمام الناس لا يفعل، و في نيته إنه لا يفعل المنكر أمام الناس، حتى لا يشوه مذهب أهل البيت عليهم السلام، (هل عمله رياء؟).

ج: لا يكون رياء، بل هو واجب.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٠

س: أنا لما أرى السارق، ابغضه لنفسه؟ أم ابغض عمله؟ مثلا كافر: ابغضه ككافر أو كشخصه؟

ج: بل المبغوض في السارق هو عمله.

س: لدى خمسون ألف درهم و كذلك صديقي، و هذا قوتنا و قوت عيالنا، و أتاننا فقيران طلبا خمسة آلاف درهم محتاجين لها فدفعت الخمسة آلاف له و أبقيت خمسة و أربعين ألف درهم، و صديقي دفع الخمسين ألف كلها للفقيرين، و قال: الله يتكفل بقوتي و قوت عيالي، أيهما أفضل عملي أم عمله؟

ج: إن كان المبلغ المذكور قوتا لكم و لعيالكم و لم يكن بحسب الظاهر طريق له غير المبلغ الأفضل إعطاء الفقير ما يطلب و حفظ الباقي لقوت النفس و العيال.

س: ما حكم أهل الكتاب الموجودين في الدول الإسلامية كالخليج مثلا المعروف أنهم لا يصدق عليهم الكافر الحربي و لا الذمى لأنهم لم يلتزموا بشروط أهل الذمة فجواز الأخذ منهم بالسرقه أو الغيلة أو الدعوى الباطلة هل يختص ذلك إذا كانوا في بلدهم فقط أم مطلقا؟

ج: الجواز يختص بالكافر الحربى فقط من دون فرق بين أن يكون فى بلده أو فى بلد غيره.
س: أهل الكتاب الموجودون فى الجمهورية الإسلامية هل يجرى عليهم حكم أهل الذمة؟
ج: نعم.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥١

س: هل يجوز للرجل النظر إلى شعر و بدن المجنونة أو مصافحتها و كذا العكس؟

ج: لا فرق بين المجنونة و غيرها من هذه الجهة.

س: هل يجوز السخريه و الاستهزاء بالمجنون و حكاية بعض أفعاله؟

و هل يجوز غيبته؟

ج: إذا لم يتأثر من الاستهزاء و كذا لا يكره من الغيبة لا مانع منه.

س: إذا كانت عندى خادمة تعمل عندى و رأيت بأنّ هناك بعض الأشياء المفقودة فى البيت فهل أستطيع أن افتش حقيبتها الخاصّة من دون إذنها حتّى أتأكد أنّها هى التى سرقت الأشياء المفقودة أو لا، فهل يجوز ذلك؟

ج: إذا كان هناك اطمئنان بتحقيق السرقة منها لا مانع من التفتيش.

س: إذا كانت تصل للخادمة رسائل من أهلها فهل يجوز لى أن أوّخر تسليم الرسائل إليها، فاعطيها لها بعد شهرين مثلاً من استلامى لها لأننى أرى أنّها حين تستلم الرسائل فإنّ عملها فى البيت يقلّ بسبب اشغالها بقراءة الرسائل و الردّ عليها أو يكون فى الرسالة خبر محزن فلا يكون لديها مزاج للعمل؟

ج: لا يجوز فإنّ إعطائها إليك إنّما هو بعنوان التوكيل فى الردّ إليها و ظاهره الوكالة فى الردّ فوراً فلا يجوز التأخير.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٢

س: هل يجوز أن أقرأ الرسائل التى تصل إلى الخادمة دون إذن منها لأعرف ممّن يصلها و ما يوجد فيها من أخبار؟

ج: إذا لم يكن يحتمل وجود شيء موجب للخطر عليك فى الرسائل لا يجوز قراءتها بوجه.

س: هل تجب على الابن طاعة أو معاشره الأمّ التى تتهم زوجته بالفحشاء و الكلام البذىء؟

ج: اللازم نهىها عن المنكر و إذا توقّف على نفى المعاشره لا مانع منه.

س: هل هناك أحقيّة أو أولويّة فى تسمية المولود للأب؟ فإذا لم تكن الأولويّة للأب أو للجدّ للأب بل هو حقّ الأبوين فيقدم قول الأب أم قول الأمّ فى حال التنازع؟

ج: الظاهر أنّ التسمية من حقوق الأب.

س: إذا أعطى الطبيب المريض دواء خطأ فمات، فهل يعتبر ذلك من نوع القتل شبه العمد؟ و هل على الطبيب ضمان؟

ج: فى الفرض المذكور إذا باشر الطبيب العلاج بنفسه يكون القتل شبيه العمد.

س: هل يجوز الاستغفار للمخالف المنصف؟ أم الدعاء له بالهداية؟

ج: بل الجائر هو الثانى.

س: ما مدى صحّة إقامة وليمة أو سفره الإمام الصادق عليه السلام فى شهر رجب خاصّة؟

ج: لا خصوصية للشهر المذكور.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٣

س: ما مدى صحّة نحاسة أيام شهر صفر المظفر؟

ج: لا أصل له أصلاً.

س: يقوم الصبي بشراء بعض ما يحتاجه في المدرسة وغيرها من المأكول والمشروب بعد أخذ القيمة من الولي كدرهم أو درهمين أو من ماله الخاص وكذلك قد يشتري بعض ما يحتاجه البيت من المواد الغذائية كالخبز وغيره بإذن أحد والديه، ما حكم هذه المعاملة صحّة وفسادا؟

ج: إذا كان الصبي ممّيزا وكانت المعاملة بالمقدار المتعارف أو كان الصبي وسيلة محضّة تصحّ المعاملة والبيع والشراء.

س: تجمّع باسم الصبي أموال عينية ونقدية كهدايا من الأقارب في المناسبات هل يجوز صرفها أو يجب حفظها إلى أن يبلغ. والولي قد يكون موسرا وقد يكون معسرا، والدافع له لم يقيدها بالحفظ؟

ج: يجوز صرفها في شئونه ومصالحه من دون فرق بين أن يكون الولي موسرا أو معسرا. نعم، في بعض المناسبات يكون الغرض الإعانة إلى الولي بلحاظ الصبي وعليه يكون المال مرتبطا به دون.

س: حساب مصرفي واحد باسم شخص معين فيه نقود مختلطة من الربح والخمس وعند السحب ينوي أحدهما فقط، فهل يميّز المال بالنية أم لا؟

ج: لا حاجة إلى التيه فإنه لو أريد استثناء المئونة

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٤

من الربح فإنه لا يتوقف الاستثناء على تميّز الربح وتعيينه بل يكفي مجرّد حصول الربح من ناحية وثبوت المئونة من ناحية أخرى.

س: هل يجوز أخذ الفائدة على الودائع بلا شرط مسبق أو لا يجوز؟ وهل الحكم يختلف بين أنواع الحساب كالتوفير المطلق أو المقيد بستة أشهر أو السنة مثلا؟

ج: إذا لم يكن الشرط مذكورا في العقد ولا مبنيّا عليه يجوز أخذ الفائدة من دون فرق بين النوعين.

س: وجدت وثيقة في تركه متوفى - مع فرض الوثوق بصدورها عنه - وهي تتضمن بيع بيته من ولدين له ويذكر فيها أنه استلم الثمن منهما علما بأن الولدين صغيران ليس لهما قابلية تسليم الثمن، ولعله يريد الهبة والمبايعه وقعت منه صورية لأن الهبة لا يسرى مفعولها رسميا عند السلطة ما لم يهب لجميع أولاده، فهل يحكم بصحة البيع أخذا بظاهر ما كتبه، أم ما ذا؟

ج: نعم، يحكم بصحة البيع في مفروض السؤال أخذا بظاهر المكتوب بعد العلم بكون الوالد وليا شرعيا لولديه وكان له الولاية في البيع والتسليم والتسلم من قبلهما إلّا مع العلم بعدم ثبوت المال للولدين أصلا فلا محالة يحمل على الهبة.

س: هل يملك الماء بالحيارة؟

ج: نعم، يملك بها.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٥

س: هل تصحّ معاملة أو تصرف غير البالغين في أموالهم في الأشياء اليسيرة؟

ج: تصحّ في الأشياء اليسيرة مع إذن الولي على الأحوط.

س: ما حكم من أخذ شيئا من أستار الكعبة، وإذا أرجعه لا يستفاد منه، كيف يتصرف معه؟ هل يرميه في المسجد الحرام؟

ج: إذا كانت له مالية لا بدّ وأن يصرف مقدارها في مصالح المسجد الحرام. نعم، لو كانت هناك عادة على الأخذ وكانت ملتفتا إليها لا يبعد أن يقال بعدم ثبوت شيء عليه لا تكليفا ولا وضعا.

س: يوجد في دعاء كميل مقطع من سورة الم السجدة وهي من سور العزائم وهو الآية ١٨ **فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنَّ اللَّهُ فَإِنْ سَأَلَ** يَسْتَوْوَنَ، فهل يجوز للجنب والحائض قراءتها بعنوان الدعاء لا بعنوان الآية القرآنية؟

ج: الظاهر أنّ وجودها في الدعاء المزبور لا يكون بعنوان القرآنية والاستشهاد بالقرآن فتجوز قراءتها للكّل.

س: هل يجوز تحضير الأرواح بطريقة الفنجان وغيره؟

ج: إذا كان موجبا لإيذائها و كانت متعلّقة بالمؤمن ذكرا أو انثى لا يجوز.

س: لو لم يتحصّل الإنسان على عمل له أو يحصل على عمل

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٦

لكنّ راتبه لا يكفي عائلته و لا يوجد العمل إلّا في بنوك ربويّة فهل يجوز له العمل في البنك الربوي مع أنّه مضطّر للعمل؟ و ما معنى الاضطرار في نظركم الشريف؟

ج: الفقر لا يجوز له العمل في البنوك المذكورة بل له أن يستفيد من الزكاة و غيرها حتّى السهم المبارك للإمام عليه السلام بمقدار حاجته و افتقاره.

س: نحن هنا في البحرين لدينا مواكب للزنجيل تحتوى في الغالب على مكبرات الصوت، و طبل، و طاسة، و أعلام كبيرة الحجم و المعزّى يضرب بالسلاسل على ظهره، هذا ما يسمّى بموكب الزنجيل بصورة عامّة، و قد مرّ السؤال في كونه هل يشين بالمذهب أم لا؟ فكان الجواب: كلّاً. و قد وجّهنا الإجابة لمن يعتقد بحرمة الزنجيل و فيها الجواز من سماحتكم، فقال: الجواز يخصّ قم و أبنائها باعتبار أنّ الشيخ اللكراني من ساكنيها و إنّ الجواز بالنسبة للبحرين يجب أن يكون عن طريق الوكلاء و بتوثيق منه. سؤالنا: هل لهذا علاقة بالموضوع - أعني قم و البحرين -؟ هل تجوزون لمن في البحرين من وكلائكم في البحرين لكي يتسنى لنا الحصول على الإجابة و توثيقها منهم.

هل في ما ذكرناه في بداية السؤال ما يشين بالمذهب مثل مكبرات الصوت و الطبل و الطاسة و الأعلام أو الضرب بالزنجيل نفسه؟ أفنونا مأجورين في أسرع وقت يرحمكم الله و يسدّد خطاكم و دمتم للدين. نسألکم الدعاء.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٧

ج: لا. يختصّ الجواز بقم و أشباهها بل يعمّ جميع البلاد و الأقطار و لا يحتاج إلى الإجازة من أحد و كلائي كما إنّ الاشتمال على الآلات المذكورة لا يضرّ أصلاً.

س: في مستهلّ العام ١٤١٥ هـ خطب أحد رجال الدين العاملين في الحوزة العلميّة في البحرين، تكلم حول موضوع الضرب بالزنجيل «السلاسل» من وجهه نظر السيد محسن الأمين قدّس سرّه و وضح بأنّه يشين للمذهب.

و نحن هنا نسأل سماحتكم في هذا الموضوع.

ما رأى سماحتكم بالنسبة للزنجيل عموماً؟

ج: هو الجواز في جميع صورته.

س: ما رأى سماحتكم بالنسبة للزنجيل المعمول به في الجمهورية الإسلامية المباركة في إيران.

ج: الجواز كذلك.

س: هل يجب اتّباع كلمة السيد الأمين قدّس سرّه أم يجب اتّباع المراجع الموجودين أمثال الموجودين حالياً؟

ج: الواجب هو اتّباع المراجع الموجودين.

س: ما ذا بالنسبة لكلمة العالم هل نعمل بها أم نرجع للمجتهدين باعتبار أنّه ليس من أهل الافتاء و لكنّه ذا مرتبة علميّة و خبرة عظيمة؟

ج: الظاهر أنّ الوجه في نظره رعاية خصوصيات المحلّ و شرائط الزمان و نحوهما.

أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٥٩

- مسائل فى التقليد ٣
- مسائل فى الطهارة و النجاسة ٩
- مسائل فى الصلاة ١٣
- صلاة المسافر ١٣
- صلاة الجماعة ١٧
- صلاة الميت ٢١
- صلاة القضاء ٢٢
- القرءاء ٢٣
- مكان المصلّى ٢٥
- ما يصحّ عليه السجود ٢٦
- صلاة الجمعة ٢٦
- صلاة الليل ٢٧
- التستّر فى الصلاة ٢٧
- مسائل فى الصوم ٢٩
- زكاة الفطرة ٣١
- مسائل فى الخمس ٣٥
- أجوبة السائلين (للفاضل)، ص: ١٦٠
- مسائل فى الحجّ ٦١
- الميقات ٦١
- النيابة ٦٣
- محرمات الإحرام ٦٤
- رمى الجمرات ٦٦
- الطواف ٦٦
- الهدى ٦٧
- مسائل فى الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر ٧١
- الدفاع ٧١
- مسائل فى الوصية ٧٣
- مسائل فى الإرث ٧٧
- مسائل فى النكاح و الطلاق ٧٩
- الطلاق ٨٦
- مسائل فى الإجارة ٨٩
- مسائل فى الحجر ٩١
- مسائل فى الشفعة ٩٣

مسائل فى الدين ٩٥

مسائل فى الضمان و الدّية ٩٧

مسائل فى الوقف و الهبة ٩٩

مسائل فى التجارة ١٠٥

مسائل فى الأطعمة ١١١

مسائل متفرقة ١١٣

لنكرانى، محمد فاضل موحدى، أجوبة السائلين (للفاضل)، در يك جلد، دفتر حضرت آية الله، قم - ايران، اول، ١٤١٦ هـ ق

تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريبات الكمبيوترية

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَخِيًا أَهَرْنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَسَادِرُ الْبَحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عِيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مُجْتَمَع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جَهاِذِ هذه المدينة، الذى قد اشتَهَرَ بِشَعْفِهِ بأهل بَيْتِ النَّبِيِّ (صلواتُ الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و بِسَاحَةِ صَاحِبِ الزَّمان (عَجَّلَ اللَّهُ تعالى فرجه الشريف)؛ و لهذا أسَّس مع نظره و درايته، فى سَنَةِ ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسَّسَةً و طريقةً لَمْ يَنْطَفِئْ مِصْبَاحُهَا، بَلْ تُتَبَّعُ بِأَقْوَى و أَحْسَنِ مَوْقِفٍ كُلِّ يَوْمٍ.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أَنْشِطَتُهُ من سَنَةِ ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دامَ عَزُّهُ - و مع مساعِدةٍ جمعٍ من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالاتٍ شتى: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدِّفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافتهم الثَّقَلَيْنِ (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التَّحَرُّى الأَدَقِّ للمسائل الدِّينية، تخليف المطالب النَّافعة - مكانَ البَلاتِيَّةِ المبتذلة أو الرَّدِيئة - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثقافيةٍ على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطُّلاب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هُوَ برامِج العلوم الإسلامية، إنالهُ المنابع اللازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فى الجامعة، و...

- مِنْهَا العَدالة الاجتماعية: التى يُمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متصاعدةً، على أَنَّهُ يُمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - فى أنحاء العالم - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

(الف) طبع و نشر عشراتِ عُنُوانِ كُتُبٍ، كُتِيبَةٍ، نشره شهريَّةً، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبية، قابلة للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرِّسُوم المتحركة و... الأماكن الدِّينية، السياحية و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عدَّة مَوَاقِعَ أُخَرَ

ه) إنتاج المُنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق والدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الاخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجوامع، الأماكن الدينية كمسجد جَمكران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين فى الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و فائى / "بنايه" القائمية

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبة، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافى الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائلاً لإعانتهم - فى حد التمكن لكل احد منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩